رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

ديسمبر 2025 م - جمادى الآخرة 1447 هـ

34
2025

December 2025

من يملك مفتاح رئاسة الوزراء؟

رفض كردي وتردد شيعي.. محاولات سنية لانتزاع منصب رئاسة الجمهورية

اقرأ أيضاً:

- الحرب السيبرانية في العراق: هل البنية الرقمية آمنة؟
- العراق يدخل عصر الـ ٤٦ مليون نسمه
- تنسيق أمريكي- كوردي لحماية استقرار إقليم كوردستان
- من يريد إطفاء روناكي وإبقاء الإقليم في العتمة؟

د. كاميران صالحي

كيف يجب ان يتعامل الاعلام مع الازمة السياسية بين بغداد واربيل؟

العدد 34 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
د. كاوه ياسين سليم
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
د. آشنا بابان
سهين مفتي
رزكار لشكري
جنان الطيار
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين
د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
د أميرة جعفر شريف
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

معادلة البيت الكوردي وانعكاسه على المشهد الاتحادي

صاحب الامتياز
رئيس التحرير

في لحظة سياسية عراقية تتكاثر فيها التعقيدات وتتشابك فيها المصالح المحلية والإقليمية، يعود البيت الكوردي ليتصدر واجهة الأحداث كأحد العناصر الأكثر تأثيراً في معادلة الحكم ببغداد.

ليس لأنه طرف سياسي آخر في معادلة التوازنات، بل لأنه الكتلة الأكثر قدرة على ترجيح كفة الاستقرار أو الانسداد، بحسب مستوى تماسكه الداخلي وقدرته على اتخاذ قرارات موحدة، فقد أثبتت التجارب السياسية منذ عام ٢٠٠٥ أن غياب الموقف الكوردي الموحد غالباً ما يفتح الباب لهيمنة إرادات خارجية على الملفات الجوهرية، بل ويمتد أثره إلى قلب العملية السياسية في بغداد، حيث تتموضع القوى الكوردية في مفصل حاسم بين الكتلتين الشيعيتين والسنية.

اليوم، وفي ظل نتائج انتخابات أعادت رسم خريطة القوى، ومع صراع محتدم على رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة في بغداد، بات واضحاً أن تماسك البيت الكوردي ليس شأناً حزبياً أو مناطقياً، بل ضرورة وطنية لضمان استقرار البلاد، فبغداد تحتاج إلى شريك كوردي واضح القرار، موحد الرؤية، قادر على التفاوض باسم إقليم كوردستان ككل وليس باسم طرف دون الآخر، وعلى تقديم حلول بدلاً من إضافة عقد جديدة إلى مشهد مكتظ بالأزمات.

إن انقسام الساحة الكوردية لا يضعف قدرة الإقليم على التفاوض فحسب، بل يسمح للقوى الاتحادية بأن تتعامل مع الملف الكوردي باعتباره ساحة نفوذ قابلة للتدوير، وليس شريكاً دستورياً أساسياً، وهذا ما ينعكس فوراً على العديد من الملفات خاصة ملف الموازنة الاتحادية، والمادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز، وإدارة المناطق المتنازع عليها، وغيرها الكثير.

وبقدر ما تبدو هذه الملفات تقنية وقانونية، فإنها في الحقيقة سياسية أولاً وأخيراً، وتحتاج إلى موقف كوردي واحد يستطيع الضغط حين يلزم، والتنازل حين تستدعي مصلحة الإقليم والدولة العراقية معاً.

في المقابل، يظهر اليوم إدراك متزايد عند القوى السياسية في بغداد بأن تماسك البيت الكوردي عامل توازن رئيسي، وأن أي خلل داخلي فيه ينعكس على التحالفات الكبرى، ويزيد من ارتباك مشهد تشكيل الحكومة.

بل وبعض القوى الاتحادية اليوم باتت ترى في وحدة الكورد عنصراً مساعداً لتقليل احتمالات الانقسام الشيعي - الشيعي أو السني - السني، وذلك لأن الكورد غالباً ما يلعبون دور صوت الترجيح في لحظات الانسداد العميق، والتاريخ شاهد على ذلك.

من هنا، يصبح السؤال الأساسي متى يدرك الجميع في الإقليم أن وحدتهم أكثر أهمية من خلافاتهم، وأن بغداد لا تصلح إلا حين يكون الصوت الكوردي واضحاً وغير متنازع عليه؟

فمعادلة البيت الكوردي ليست مجرد شأن محلي، بل هي بوابة لإعادة توازن العملية السياسية برمتها، فكلما وقف الإقليم كمؤسسة سياسية موحدة، كانت بغداد أقرب إلى الاستقرار، وكانت فرص الإصلاح أكبر، وكانت القرارات الوطنية أشمل وأكثر متانة.

وكلمتي هذه ليست سوى دعوة لاستعادة الوزن التاريخي لكوردستان في قلب الدولة الاتحادية، وبناء معادلة جديدة قوامها الشراكة، الاستقرار، والمسؤولية المشتركة بين الجميع.

مسرور بارزاني

يضع الحجـر الأسـاس لمصنع «التكنولـ

في لحظة تجسد التحول الاقتصادي الذي يشهده إقليم كوردستان، وتحت مظلة رؤية حكومية تتجه نحو بناء اقتصاد إنتاجي متنوع، شهدت أربيل حدثاً اقتصادياً وصناعياً بارزاً تمثّل بوضع رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني الحجر الأساس لمصنع «التكنولوجيا الذهبية ٢» لإنتاج الهواتف الذكية.

هذا المشروع الذي يأتي امتداداً للمرحلة الأولى الناجحة لمصنع "Golden Technology"، لا يعد توسعة رقمية فحسب، بل يمثل نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة من التصنيع التكنولوجي داخل الإقليم، بما يحمله من آمال حكومية وشبابية في خلق فرص عمل، وتعزيز اعتماد الإقليم على قدراته الذاتية، وبناء قاعدة صناعية متطورة قادرة على منافسة المنتجات المستوردة.

وتأتي هذه الخطوة في توقيت حساس يشهد فيه الإقليم تحديات مالية ناجمة عن تأخر صرف مستحقاته من قبل الحكومة الاتحادية، الأمر الذي يجعل أي مشروع يسهم في تقوية الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة أشبه برسالة مزدوجة:

رسالة إلى الداخل بأن الحكومة ماضية في تمكين اقتصاد الإقليم، ورسالة إلى الخارج بأن كوردستان باتت بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي عالي التقنية.

كما يعكس المشروع جانباً آخر من التحولات الجارية في ملف العلاقات الدولية، عبر تعزيز التعاون مع الشركات الصينية، بالتوازي مع عمق الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهو ما يؤشر إلى مرحلة أكثر انفتاحاً واتزاناً في علاقات الإقليم مع القوى الكبرى.

ضمن الخطط الحكومية الرامية لتعزيز البنية التحتية الصناعية وتنويع مصادر الدخل، وضع رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، الحجر الأساس

ـــوجيا الذهبية ٢» لإنتاج الهواتف الذكية

لمشروع «التكنولوجيا الذهبية ٢" (Golden Technology ٢) في أربيل.

واستهل رئيس الحكومة زيارته بجولة ميدانية في أقسام المصنع وأروقته، مطلعاً عن كثب على خطوط الإنتاج وآليات العمل المتبعة. وفي كلمة له خلال المراسم، أشار رئيس الحكومة إلى أن هذا المشروع يمثل ترجمة عملية لجهود الحكومة الهادفة إلى تنويع اقتصاد الإقليم، وتقليل الاعتماد الكلي على الواردات.

كما نوه بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمشروع، معرباً عن سعادته بتوفير المصنع فرص عمل لأكثر من ١٠٠ شاب وشابة في مرحلته الحالية، موضحاً أن التوسعة الجديدة ستسهم في رفع الطاقة التشغيلية لتوفير ٤٠٠ فرصة عمل، وزيادة الإنتاج من ٤٥ ألف جهاز إلى أكثر من ١٠٠ ألف جهاز شهرياً.

وفي تصريح لوسائل الإعلام، أشاد رئيس الحكومة بالمستوى المتطور الذي وصل إليه القطاع الصناعي في الإقليم، لافتاً إلى أن القدرة على إنتاج الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية محلياً تعد خطوة أولى واعدة، معرباً عن طموحه في أن تتطور هذه العملية من مرحلة التجميع والتركيب، لتصل مستقبلاً إلى مرحلة التصنيع الكامل من الألف إلى الياء داخل كوردستان، بالاعتماد على الموارد والمواد الأولية المحلية.

وثمن رئيس الحكومة الشراكة مع الخبرات العالمية (شركات ZMC وTranssion الصينية)، مستدركاً أن ما يبعث على الفخر هو الاعتماد الكبير على الطاقات الشبابية المحلية الكفوءة، مما يمنح أملاً بمستقبل أكثر إشراقاً، ويخفف العبء عن القطاع العام عبر توجيه الشباب نحو فرص واعدة في القطاع الخاص.

وفي الشأن الدبلوماسي، تطرق رئيس الحكومة إلى دلالات تشييد المبنى الجديد للقنصلية الأمريكية في أربيل، عادّاً إياه مؤشراً واضحاً وملموساً على عمق ومتانة العلاقات الاستراتيجية التي تربط إقليم

كوردستان بالولايات المتحدة الأمريكية، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن الافتتاح المرتقب للمبنى الجديد يعد دليلاً على المضي قدماً في ترسيخ هذه الشراكة طويلة الأمد، وعبر عن أمله في أن يستمر هذا التعاون البناء ويتطور بما يخدم تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للجانبين.

أما فيما يخص الملف المالي والعلاقة مع الحكومة الاتحادية، فقد شدد رئيس الحكومة على أنه لم تعد هناك أي مسوغات فنية أو قانونية تبرر تأخير صرف مستحقات الإقليم، لافتاً بأسف إلى المفارقة المتمثلة في أن الإقليم لا يزال بانتظار تمويل رواتب شهر أيلول، في الوقت الذي تشرع فيه الحكومة الاتحادية بصرف رواتب شهر تشرين الثاني.

وأكد رئيس الحكومة أن الإقليم قد أوفى بكامل التزاماته الدستورية والقانونية، سواء فيما يتعلق بملف الإيرادات غير النفطية أو ملف مبيعات النفط، ولم يتبق في ذمة حكومة الإقليم أي واجب لم تؤده.

ونوه إلى أن الحكومة تمارس حالياً أقصى درجات المتابعة والضغط لضمان عدم ضياع أي استحقاق مالي للموظفين لهذا العام، واستحصال كافة الرواتب المتأخرة، مشيراً إلى أن المسؤولية الكاملة تقع الآن على عاتق الحكومة الاتحادية لتبادر هي الأخرى بالإيفاء بالتزاماتها المقابلة تجاه مواطني كوردستان أسوة بباقي العراقيين.

وحول مسار تشكيل الكابينة الوزارية العاشرة، لفت رئيس الحكومة إلى أن المشهد السياسي قد شهد تغيرات بعد الانتخابات النيابية الاتحادية، مبيناً أن حكومة الإقليم سعت جاهدة لحسم التشكيل قبل ذلك الاستحقاق، إلا أن رغبة الأطراف الأخرى في التأجيل فرضت واقعاً جديداً سيتم التعامل معه وفق مقتضيات الظروف الراهنة.

وفي ختام حديثه، وجه رئيس الحكومة الشكر للقنصلية الصينية وهيئة الاستثمار ووزارة الصناعة على دعمهم المتواصل وتسهيلهم للإجـراءات التي من شأنها الارتقاء بالواقع الصناعي في كوردستان.

في المحصلة، يعتبر وضع الحجر الأساس لمصنع «التكنولوجيا الذهبية ٢» لم يكن مجرد مراسيم حكومية اعتيادية، بل خطوة تحمل مؤشرات بعيدة المدى على دخول كوردستان مرحلة جديدة من التطور الصناعي، تحاول فيها الحكومة تحويل الطاقات الشبابية إلى قوة إنتاج تكنولوجية قادرة على دعم الاقتصاد المحلي وتخفيف الضغط عن القطاع العام.

فالمشروع يجمع بين قيمة اقتصادية مباشرة عبر خلق مئات الوظائف وزيادة

القدرة الإنتاجية، و قيمة استراتيجية عبر فتح الباب أمام صناعة محلية تهدف إلى الانتقال من التجميع إلى التصنيع الكامل، مستندة إلى تعاون دولي وشراكات مع شركات عالمية تمتلك خبرة طويلة في مجال التكنولوجيا.

وبينما يواجه الإقليم تحديات مالية وسياسية مع الحكومة الاتحادية، وتحديات داخلية تخص تشكيل الحكومة الجديدة، فإن المضي في مشاريع كهذه يعكس إرادة سياسية واضحة في تعزيز الاستقلال الاقتصادي وخلق مصادر دخل مستدامة تتجاوز تقلبات الصراع بين بغداد وأربيل.

كما أن ربط هذا المشروع بالتطورات الدبلوماسية، سواء عبر الشراكة مع الصين أو عبر تأكيد متانة العلاقات مع الولايات المتحدة، يضع كوردستان في موقع أكثر توازناً في علاقاته الخارجية، ويمنحه

مساحة للمناورة الاقتصادية والسياسية في المستقبل.

إن «التكنولوجيا الذهبية ٢» ليس مصنعاً وحسب، بل هو عنوان لمرحلة جديدة يراد لها أن تضع الإقليم على الخريطة الصناعية التكنولوجية في الشرق الأوسط.

مرحلة تراهن على العلم، وعلى الشباب، وعلى الانفتاح، وعلى بناء اقتصاد لا يتكئ على النفط وحده، بل على المعرفة والإنتاج والقيمة المضافة.

ومع تصاعد الطلب العالمي على التكنولوجيا، وازدياد الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل داخلياً، فإن نجاح هذا المشروع سيكون اختباراً حقيقياً لقدرة الإقليم على التحول من مستهلك للتكنولوجيا إلى منتج فاعل فيها.

وإذا ما استمرت هذه الرؤية بنفس الوتيرة، فقد نشهد خلال السنوات المقبلة صعود صناعة تكنولوجية محلية تُسهم في تغيير ملامح الاقتصاد الكوردستاني، وتمنح الإقليم موقعاً متقدماً بين بيئات الإنتاج الصناعي في العراق والمنطقة.

إنها خطوة أولى... لكنها خطوة تمهد لمستقبل كبير.

الأخوة العربية الكوردية في العراق:

شـــراكة شعـــوب أم حســـابات حكومات؟

في بلد غني بتنوعه البشري مثل العراق، تمثل العلاقة العربية - الكوردية أحد أهم ركائز البناء الاجتماعي والسياسي عبر التاريخ. فالعرب والكورد ليسوا مجرد مكوّنين إثنيّين يعيشان ضمن حدود سياسية واحدة؛ إنهم شعبان تقاسما الأرض والذاكرة، وتشاركا في تحولات العراق الكبرى، وكان بينهما قدر كبير من التداخل الاجتماعي والثقافي. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة الطبيعية تتعرض في كثير من الأحيان لمحاولات استغلال سياسي يحاول تفتيت الأخوة وتحويلها إلى تنافس على النفوذ والمناصب.اليوم، ومع ما أفرزته الانتخابات العراقية الأخيرة، عاد سؤال مهم إلى الواجهة: هل الأخوة العربية /الكوردية هي شراكة شعوب راسخة، أم أنها علاقة تُخضعها النخب السياسية لحسابات ضيقة قد تصل حد سلب حقوق مكونٍ أصيل مثل منصب رئيس الجمهورية؟ فعلى مدى قرون، عاش العرب والكورد في مناطق متجاورة ومختلطة في العراق، من كركوك إلى نينوى إلى بغداد. كانت العلاقة بينهما تعاونية وتشاركية، تحكمها العادات الاجتماعية وروابط الجوار والقبيلة والتجارة، وكانت هذه الروابط أقوى من أي انقسام سياسي لاحق. ومع دخول العراق في العصر الحديث، خصوصاً بعد عام 2003، أصبح للكورد حضور دستوري وسياسي واضح ضمن نظام اتحادي وفيدرالي، كان الهدف منه إدارة التنوع وحماية حقوق الجميع. لكن... رغم القانون، بقيت السياسة ساحة مفتوحة للتجاذبات، أحياناً على حساب مبدأ التعايش.

الله اكبر

شراكة الشعوب... الصورة الحقيقية على الأرض

على المستوى الشعبي، لا توجد مشكلة جوهرية بين العرب والكورد.

الحياة اليومية في بغداد وأربيل ودهوك والموصل وكركوك وحلبجة وديالى تُظهر أن الجماعتين تعيشان في انسجام كبير:

تعاون اقتصادي وتجاري.

حراك ثقافي وتعليمي مشترك.

علاقات اجتماعية واسعة تصل إلى المصاهرة.

حضور مشترك في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

الشعبان يدركان أن مستقبلهما واحد، وأن العراق لا يمكن أن يستقر دون توازن واحترام متبادل بين جميع مكوناته.

لكن هذه الصورة الإيجابية لا تجد دائماً صدى في الخطاب السياسي.

عندما تتدخل السياسة... تتغير اللغة وتصنع الانقسامات

اعتمدت الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣

صيغة المحاصصة الهوياتية، التي تقضي بأن تتوزع المناصب السيادية بين المكونات:

رئاسة الوزراء للشيعة

رئاسة البرلمان للسنة

رئاسة الجمهورية للكورد

هذا النظام، رغم أنه جاء لتثبيت الشراكة، تحول مع الوقت إلى ساحة تنافس بين القوى السياسية، لا بين الشعوب.

ومع اقتراب كل دورة انتخابية، تتجدد الصراعات على المناصب، وتتحول العلاقة العربية-الكوردية من شراكة شعبية طبيعية إلى زمرة مفاوضات وتحالفات حزبية.

انتخابات ٢٠٢٥... لماذا عاد منصب رئاسة الجمهورية إلى الواجهة؟

أفرزت الانتخابات الأخيرة تقدم الكتل الشيعية، ووجود توازنات جديدة بين القوى السنية والكوردية.

ورغم أنّ رئاسة الجمهورية منصب استقر عرفياً لصالح المكون الكوردي منذ ٢٠٠٣، ظهرت أصوات داخل بعض القوى السنية تحاول:

سلب المنصب،

أو إعادة توزيعه،

أو طرح مرشحين سنة له،

أو استخدامه كورقة ضغط داخل مفاوضات تشكيل الحكومة.

هذه المحاولات ليست مجرد خلاف سياسي؛ إنها تعبير عن منهج جديد لدى بعض الأطراف يحاول إعادة رسم خريطة التمثيل الوطني بطريقة لا

تراعي حساسية التوازنات داخل العراق.

فالمكون الكوردي لا يطالب بمنصب شُغل حديثاً، بل بمنصب استحقاقي توافقي حافظ على توازن الدولة طوال عقدين. ومثل هذه الخطوات تأتي غالباً من حسابات سياسية ضيقة، لا من رؤية وطنية تشاركية.

شعوب متآخية... وساسة مختلفون

بين الواقع الشعبي والمشهد السياسي فجوة واضحة:

الشعوب تتعايش وتتعاون وتبني حياة مشتركة.

السياسة تصنع التوتر وتفتعل الصراع عندما تحتاجه للنفوذ أو المكاسب.

إن محاولة بعض القوى اليوم العبث بالتوازن السياسي -مثل الطعن في أحقية الكورد بمنصب رئيس الجمهورية- تهدد العلاقة بين المكونات، وتزرع الشك والريبة، وتحوّل تقاسم السلطة إلى معركة وجود بدل أن يكون تقاسم مسؤوليات.

العراق بلد متعدد، وأي محاولة لحرمان مكون أصيل من حق مستقر لن تُفهم إلا على أنها خطوة تهدف إلى إضعاف الشراكة وتقويض الاستقرار.

كيف نُعيد العلاقة إلى مسارها الطبيعي؟

لضمان ألا تُختطف الأخوة العربية-الكوردية من قبل السياسة، يجب:

تكريس الحوار الوطني الحقيقي بعيداً عن لغة المكاسب قصيرة المدى.

احترام الأعراف والتفاهمات السياسية التي حافظت على توازن الدولة.

تعزيز دور المجتمع المدني في رفض خطاب الكراهية والانقسام.

إعادة تعريف منصب رئاسة الجمهورية بوصفه رمزاً للتماسك وليس ورقة تفاوض.

الإيمان بأن استقرار العراق مرتبط مباشرةً باستقرار العلاقة مع الكورد.

إن العرب والكورد في العراق ليسوا خصوماً ولا منافسين؛ إنهم أبناء وطن واحد ومصير واحد.

الشعوب تعيش وتعمل وتتعامل ضمن أخوة إنسانية يومية، بينما السياسة -حين تتجاوز حدودها- تحاول خلق نزعات وفرز قومي لا يمثل إلا مطامع ضيقة.

الانتخابات الأخيرة وما رافقها من محاولات بعض القوى السنية المساس باستحقاق رئاسة الجمهورية تُظهر أن الصراع ليس بين العرب والكورد، بل بين رؤية شعبية تؤمن بالشراكة، ورؤية سياسية تبحث عن الغنيمة.

إن الحفاظ على الأخوة العربية-الكوردية هو مفتاح وحدة العراق واستقراره، وهو واجب وطني لا يمكن أن يُترك تحت رحمة التجاذبات السياسية.

سنّة العراق...

توحّد اضطراري أم اصـــ

منذ سقوط النظام السابق عام 2003، ظلّ المكوّن السني في العراق يعيش حالة من التشظّي السياسي، تحوّلت مع الوقت من ظاهرة طبيعية في بيئة ديمقراطية ناشئة إلى أزمة بنيوية مستدامة، انعكست على تمثيل السنّة داخل الدولة وعلى موقعهم في موازين القوى الإقليمية والدولية. وبينما شهدت الساحة الشيعية منافسة حادّة داخل البيت نفسه، فإنّ «درجة الافتراق» بقيت أكبر في الجانب السني، حيث تداخلت العوامل المحلية مع الامتدادات الخارجية، وتعمّقت الانقسامات مع كل محطة انتخابية أو منعطف أمني.لكنّ المشهد

ـــطفاف يرعاه الخارج؟

تبدّل بصورة لافتة عقب انتخابات 11 نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، حين أعلنت أبرز القوى والشخصيات السنية الفائزة بأكثر من 65 مقعداً نيابياً، تشكيل «المجلس السياسي الوطني» في خطوة وُصفت بأنها «الأكبر من نوعها منذ 2003»، و«محاولة لإعادة بناء مركز قرار سني موحّد»، بعد سنوات من الصراع الداخلي، وتبادل الاتهامات، والانشقاقات المتكررة.

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

هذه الخطوة أثارت موجة واسعة من ردود الفعل؛ بعضها رأى فيها «بوادر استقرار سياسي» داخل المكوّن، فيما اعتبرها آخرون «اصطفافاً اضطرارياً فرضته التوازنات الإقليمية»، أو «تحالفاً هشّاً سرعان ما يتصدع تحت وطأة المصالح الفردية». مصدر سياسي بارز تحدّث لـ«مؤسسة رؤى» قال إن «جوهر المشكلة لا يكمن في غياب الأدوات السياسية لدى السنّة، بل في تعدّد الرعاة الإقليميين المؤثرين في قرارات القوى والشخصيات السنية، بخلاف الساحة الشيعية التي تتكتّل في الغالب تحت راية طهران عبر الإطار التنسيقي».

هذا التحقيق يحاول تتبّع خلفيات هذا التحالف الجديد، يكشف المصالح المتقاطعة بين أطرافه، ويفحص السؤال الجوهري:

هل نحن أمام وحدة حقيقية، أم أمام اصطفاف ظرفي ترسمه الخرائط الإقليمية أكثر مما ترسمه الإرادة الوطنية؟

المجلس السياسي الوطني... ولادة تحت الضغط

أعلن «المجلس السياسي الوطني» بوصفه مظلة جامعة تجمع:

محمد الحلبوسي (رئيس البرلمان السابق)

حزب عزم برئاسة مثنى السامرائي

تحالف السيادة بقيادة خميس الخنجر

تحالف حسم الوطني بقيادة وزير الدفاع ثابت العباسي

حزب الجماهير بزعامة أحمد الجبوري (أبو مازن)، المبعد قضائياً عن خوض الانتخابات

الوثيقة التأسيسية للمجلس تشير إلى أهداف عامة:

توحيد القرار السني

الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي

ضمان الحقوق الدستورية

تعزيز التمثيل في مؤسسات الدولة

لكن مصادر في بغداد تؤكد أنّ الدافع الحقيقي خلف تشكيل المجلس يعود إلى ثلاثة عوامل ضاغطة:

غياب مركز قرار موحّد منذ سقوط حكومة الحلبوسي عام ٢٠٢٣ وما تبعه من انشقاقات.

تزايد النفوذ الإقليمي المتنافس على الساحة السنية بشكل لم يعد يسمح بوجود كيانات منفردة.

نتائج الانتخابات الأخيرة التي فرضت واقعاً جديداً أعاد ترتيب الأحجام داخل البيت السني.

يقول مصدر متابع لـ«رؤى»:

«التحالف لم ينشأ لأن القوى اتفقت فعلاً، بل لأنّ الخسارة من البقاء متفرّقة باتت أكبر من خسارة التنازل لبعضها البعض».

اللاعبون... تحالف المصالح ومخاوف النفوذ

الحلبوسي: العودة عبر البوابة الجماعية

بعد إقصائه من رئاسة البرلمان، وجد الحلبوسي نفسه أمام مشهد سياسي متغيّر لا يسمح بعودة فردية قوية. دخوله في المجلس محاولة لاستعادة التوازن، خصوصاً بعد تراجع نفوذ حزبه في بعض المحافظات الغربية.

الخنجر: من «تحالف السيادة» إلى «مركز القرار»

الخنجر، الذي لطالما لعب دور الداعم الإقليمي والمحلي، يطمح إلى تثبيت موقعه بوصفه «صاحب الثقل الأكبر». لكن التحالف الجديد يجبره على تقاسم النفوذ مع قوى كان ينازعها لسنوات.

تشكيل «المجلس السياسي الوطني» هو خطوة تاريخية من حيث الشكل، لكنه يبقى اختباراً لإرادة المصالح أكثر منه اختباراً لإرادة الوحدة

السامرائي والعباسي: صعود صامت

يمثّل حزب «عزم» وتحالف «حسم الوطني» قاعدة جديدة من القيادات الشابة، التي نجحت في كسب مقاعد مؤثرة، وهي اليوم تسعى لاقتناص مساحة تأثير داخل المجلس تمكنها من لعب أدوار أكبر في المرحلة المقبلة.

أبو مازن: الحاضر الغائب

إبعاده قضائياً عن الانتخابات لم يمنعه من دخول التحالف؛ بل أعاد تشكيل موقعه عبر التأثير غير المباشر، مستثمراً شبكاته القبلية الواسعة وعلاقاته داخل الدولة.

الرعاة الإقليميون... المظلة غير المعلنة

المصدر الذي تحدّث لـ«مؤسسة رؤى» يؤكد وجود أربع دوائر إقليمية مؤثرة في المشهد السني:

تركيا

بعض دول الخليج

الأردن

إيران (بشكل محدود لكن حاسم في بعض الملفات)

ويضيف:

«السنّة متعددو الرعاة، وهذا يخلق تناقضاً في مواقفهم. في المقابل، القوى الشيعية رغم اختلافاتها، مرتبطة بمرجعية سياسية واحدة تقريباً، وهي طهران عبر الإطار التنسيقي».

التحقيق يشير إلى أنّ تعدّد الرعاة لا يعني بالضرورة الانقسام، بل قد يكون هو نفسه سبباً لقيام المجلس، إذ تسعى جميع العواصم المعنية إلى استقرار المشهد السني تجنباً لفراغ سياسي أو اضطرابات قد تؤثر على مصالحها.

بين الطموح والواقع... هل ينجح المجلس؟

معظم الخبراء الذين تواصلت معهم «رؤى» يتفقون على أنّ التحالف هشّ بطبيعته، لكنه في الوقت نفسه «ضرورة سياسية». ومن أبرز التحديات التي ستواجهه:

الصراع على زعامة المكوّن

توزيع المناصب التنفيذية في الحكومة المقبلة

شكل العلاقة مع الإطار التنسيقي والفاعل الشيعي

التعامل مع الرعاة الإقليميين دون إغضاب أحدهم

إدارة تناقضات النفوذ بين الحلبوسي والخنجر والكتل الصاعدة

إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة أعمق:

هل يمثل المجلس السنّة فعلاً؟

أم يمثل الكتل التي حصدت المقاعد فقط؟

وهل ستجد العشائر والقوى المحلية غير الممثلة صوتاً داخل هذا التحالف؟

وحدة سياسية أم هدنة مؤقتة؟

تشكيل «المجلس السياسي الوطني» هو خطوة تاريخية من حيث الشكل، لكنه يبقى اختباراً لإرادة المصالح أكثر منه اختباراً لإرادة الوحدة.

فإن نجح، فقد يفتح الباب أمام إعادة بناء قرار سني موحّد بعد عقدين من التشتت.

وإن فشل، فسيعود المشهد إلى الانقسام ذاته الذي أنتج الأزمات المتراكمة منذ ٢٠٠٣.

لكن الحقيقة الأوضح التي يكشفها هذا التحقيق هي أنّ الجغرافيا السياسية لا تزال لاعباً مركزياً في رسم لوحة القوى السنية... وأنّ الطريق إلى وحدة القرار أطول بكثير من مجرد إعلان تحالف جديد.

مصير «الحشد الشعبي»

بين بغداد وواشنطن... والقرار في طهران

ملفّ معقّد يتجاوز حدود الدولة

منذ تأسيس «هيئة الحشد الشعبي» عام 2014 على وقع تمدّد «داعش»، لم تستطع أي حكومة عراقية رسم حدود واضحة لدور هذا الكيان الذي يجمع عشرات الفصائل المسلحة المتنوعة عقائدياً وسياسياً ومناطقياً. فالحشد، الذي نشأ استجابة لفتوى «الجهاد الكفائي»، تحوّل خلال سنوات قليلة من قوة طوارئ وطنية إلى مؤسسة أمنية ضخمة ذات نفوذ سياسي واقتصادي وإقليمي يمتد إلى خارج الحدود. ومع انتهاء المعارك الكبرى ضد «داعش»، بدأت الأسئلة تتكدّس فوق طاولة الدولة:

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

هل يبقى «الحشد» قوة موازية للمؤسسة العسكرية؟

هل يتحوّل إلى قوة نظامية مندمجة بالكامل؟

أم يتم تحجيمه ليعود إلى مهمة الدفاع الوطني بعيداً عن السياسة والاقتصاد؟

هذه الأسئلة لم تُجب عنها الحكومات المتعاقبة، لا بسبب غياب الإرادة فقط، بل لأن مصير «الحشد» تحوّل إلى ملف سيادي خارجي بقدر ما هو ملف داخلي. فهو يعكس شكل العلاقة بين بغداد وطهران، ويؤثر بشكل مباشر في ملفات التفاوض مع واشنطن، كما يُعد جزءاً من توازنات الإقليم كافة.

ومع الانتخابات البرلمانية الأخيرة، دخلت قوى شيعية فائزة في نقاشات حسّاسة حول مستقبل الحشد، في وقت ازدادت الضغوط الدولية، خصوصاً الأميركية، من أجل «إنهاء مصادر التهديد» التي ترى واشنطن أنها مر تبطة

ببعض الفصائل المقرّبة من إيران.

مقابلات وشهادات ومعلومات حصل عليها فريق قسم التحقيقات في مؤسسة رؤى تشير بوضوح إلى أنّ هذا الملف سيكون العقدة الأكبر أمام أي حكومة جديدة، وأن القرار النهائي لن يكون عراقياً خالصاً؛ إذ تبقى الكلمة الأخيرة في طهران.

نقاشات خلف الأبواب المغلقة... ماذا يحدث داخل الإطار التنسيقي؟

بحسب مصادر مطلعة تحدّثت إلى «رؤى»، فإن تحالف الإطار التنسيقي يعقد اجتماعات «ذات حساسية استثنائية» منذ إعلان نتائج الانتخابات، يناقش خلالها سيناريوات التعامل مع «الحشد» على المديين القصير والمتوسط.

هذه النقاشات محكومة بـثلاث معادلات معقدة:

تباين مواقف الفصائل: فصائل عقائدية ترى الحشد «خطاً أحمر»، فيما تميل قوى حكومية وبرلمانية داخل الإطار إلى ضرورة إعادة تنظيمه.

المفاوضات القادمة مع واشنطن: أي حكومة شيعية ستفاوض الولايات المتحدة بشأن وجود القوات الأميركية، ومصير الحشد أحد الملفات الأساسية في هذه الحوارات.

الموقف الإيراني: طهران ترى في الحشد «رصيداً استراتيجياً» في مواجهة النفوذ الأميركي، وتتابع بدقة مسار النقاشات.

مصدر بارز قال لـ«رؤى»:

«هناك خطوط عامة مسموح النقاش ضمنها، لكن هناك خطوطاً حمراء لا يمكن الاقتراب منها ما لم تمنح إيران ضوءاً أخضر واضحاً».

سيناريوات مصير الحشد... ثلاثة طرق وكلّها وعرة

تشير التسريبات إلى أنّ النقاشات تدور حول ثلاثة مسارات رئيسية:

المسار الأول: دمج الحشد في مؤسسات الدولة (الدمج الكامل)

يقضي هذا الخيار بدمج الفصائل ضمن وزارتي الدفاع والداخلية، مع إخضاع كامل التنظيم للسلسلة العسكرية الرسمية.

مؤيدوه يرون أنّ الدمج ينهي التداخل الأمني والسياسي.

معارضوه يعتبرونه «محاولة لتفكيك الحشد تدريجياً» وهو ما يرفضونه بشدة.

هذا المسار يحتاج إلى توافق شيعي - شيعي لم يتحقق حتى الآن.

تقليص العديد وضبط التمويل (إعادة الهيكلة)

يقضي بتخفيض عدد المقاتلين الفعليين، وترشيد الإنفاق المالي، وإلغاء الوحدات التي لا تمتلك فعالية قتالية.

بعض قادة الإطار يرون أن الميزانية الحالية «لا يمكن استمرارها».

تقارير رقابية تشير إلى «وجود آلاف الفضائيين»، ما يجعل إعادة الهيكلة ضرورة إدارية قبل أن تكون سياسية.

لكنّ تنفيذ هذا المسار سيصطدم بمصالح كبار قادة

الفصائل.

المسار الثالث: فك الارتباط السياسي (حصر السلاح بيد الدولة)

يهدف هذا السيناريو إلى فصل الحشد عن الأحزاب، ومنع الفصائل من خوض الانتخابات أو دعم قوائم سياسية، مع وضع القيادة العملياتية للحشد تحت قيادة الجيش بشكل مباشر.

مصادر في الإطار تقول:

«هذا السيناريو قد يكون مقبولاً في طهران أكثر من سيناريو الدمج الكامل».

إيران - وفق خبراء - تفضّل بقاء الفصائل كقوة ردع، شرط ألا تتسبب باصطدام مباشر مع الولايات المتحدة.

واشنطن تضغط... وطهران تقرّر

المفاوضات المرتقبة بين بغداد وواشنطن ستكون «غير تقليدية»، وفق ما يقوله مسؤول رفيع تحدّث لـ«رؤى».

فالولايات المتحدة لم تعد تركز فقط على وجود قواتها في العراق، بل أصبحت تربط أي اتفاق بـ«إنهاء مصادر التهديد» التي تشمل مواقع ونشاطات فصائل معيّنة.

مصدر أميركي أكد لأطراف عراقية أنّ واشنطن تريد:

إنهاء الهجمات على قواعدها

ضمان أن لا تستخدم الفصائل الأراضي العراقية لاستهداف المصالح الأميركية أو حلفائها

التزاماً واضحاً بأنّ السلاح الاستراتيجي يكون بيد الدولة حصراً

في المقابل، أي تغيير جوهري في هيكل الحشد يحتاج إلى موافقة إيرانية مباشرة.

وتشير المعلومات إلى أن وفوداً سياسية عراقية زارت طهران خلال الأسابيع الماضية لبحث هذا الملف تحديداً.

أحد قادة الإطار قال لمؤسسة «رؤى»:

«لن نُقدم على تغييرات كبيرة دون ضمانات من إيران أولاً، فالمعادلة الإقليمية لا تسمح بقرارات منفردة».

صراع داخل البيت الشيعي... من يملك القرار؟

رغم انتماء معظم الفصائل الشيعية إلى الإطار التنسيقي، إلا أنّ التباينات بينها عميقة:

فصائل عقائدية (كتائب، عصائب، نجباء...) ترفض أي دمج أو تقليص.

قوى حكومية (مثل دولة القانون أو قوى تنفيذية أخرى) ترى ضرورة «ضبط الفوضى الأمنية».

فصائل تمتلك امتدادات اقتصادية تخشى خسارة نفوذها في حال تقليص العدد أو الرقابة المالية.

الخلافات تجعل من الوصول إلى قرار نهائي مهمة شبه مستحيلة دون تدخل مباشر من طهران، التي تميل عادة إلى حلول وسط تضمن بقاء الحشد كقوة غير قابلة للإقصاء، مع منحه غطاءً قانونياً يقلّل من الاحتكاك الدولي.

ما الذي ستتضمّنه الورقة الحكومية الجديدة؟

مصادر أكدت لـ«رؤى» أنّ بعض القوى الشيعية تستعد لإدراج ملف «الحشد» ضمن البرنامج الحكومي للحكومة المقبلة، تحت عناوين مثل:

تنظيم أوضاع الحشد

ضبط السلاح خارج المؤسسة الرسمية

تقنين الإنفاق

إعادة توزيع المهام الأمنية

لكنّ الصياغات ستكون غامضة ومدروسة، وستتجنب أي تعهد حاسم يمكن أن يغضب الفصائل أو طهران، أو يحرج الحكومة أمام واشنطن.

مستقبل الحشد... قرار يُصنع خارج بغداد

بعد التوسع في التحقيق ويتبّع خيوطه السياسية والأمنية والإقليمية، تتضح الحقائق التالية:

لا يوجد اتفاق شيعي داخلي حول مستقبل الحشد، بل خلافات متجذّرة.

واشنطن تشترط ضبط الفصائل قبل أي اتفاق أمني جديد.

إيران تمتلك قرار الحسم؛ فهي التي تحدد سقف ما يمكن تغييره أو منعه.

أي حكومة جديدة ستجد نفسها أمام معركة توازن خطيرة بين المطالب الدولية والضغوط الداخلية.

السيناريو الأكثر ترجيحاً هو إعادة هيكلة جزئية وفك ارتباط سياسي محدود دون المساس بالنواة العقائدية العسكرية.

ويبقى السؤال الأكبر الذي يطرحه هذا التحقيق:

هل تستطيع الدولة العراقية صياغة مستقبل الحشد بإرادتها، أم ستظل رهينة توازنات القوى بين واشنطن وطهران؟

العراق يدخل عصـ

قراءة استقصائية في التعداد السـ

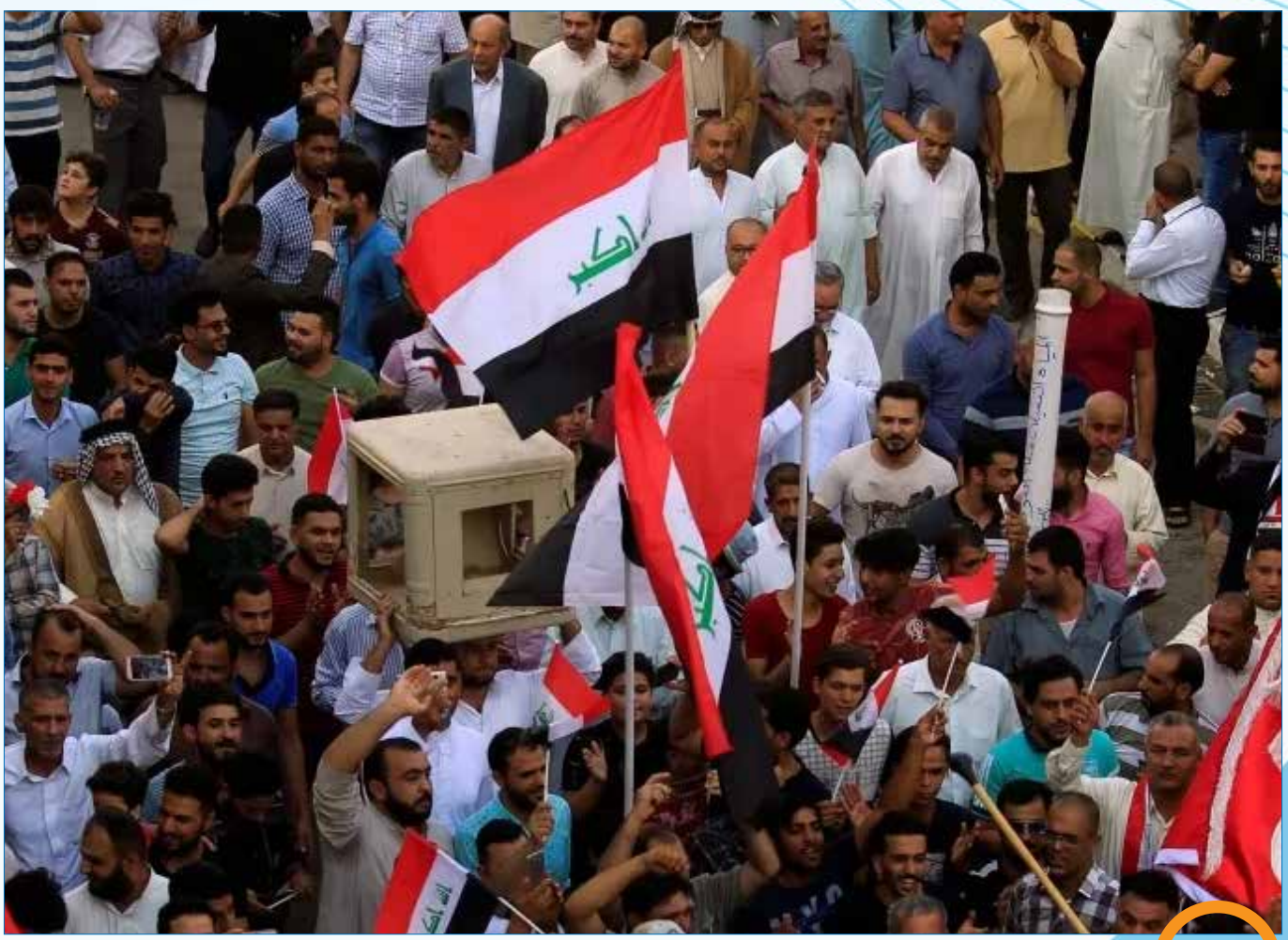

بعد 29 عاماً من الغياب، يعود التعداد السكاني ليكشف وجه العراق الحقيقي. أرقام ضخمة تسجل 46 مليوناً و118 ألف نسمة، وتؤكد أن البلاد لم تعد كما كانت منذ آخر تعداد عام 1997. مجتمع يزداد شباباً، ضغط يتصاعد على الخدمات، وموارد تتوزع تحت سقف التوترات السياسية والمناطق المتنازع عليها.لقد كان التعداد السكاني في العراق أكثر من مجرد عملية إحصائية؛ كان اختباراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً لم تجرؤ

ـــر الـ 46 مليـــون

ـكاني الأكبـــر منـــذ ثـــلاثة عـــقود

الحكومات على إجراءه طوال عقود. واليوم، ومع إعلان النتائج النهائية، يدخل العراق مرحلة ديموغرافية حساسة ستحدد شكل اقتصاده، وسياسته، وخدماته، وبنيته المجتمعية خلال عقد كامل. هذا التحقيق، الصادر عن مؤسسة رؤى، يتتبع خفايا الأرقام، ويحلل الاتجاهات السكانية الجديدة، وينظر بعمق في التحديات التي ستواجه الدولة والمجتمع إذا لم تُبنَ سياسات فعالة تستجيب للواقع الذي تكشفه البيانات.

البصرة وذي قار وميسان تسجل معدلات نمو عالية، لكن مقابل ذلك لا تتوفر بنية تنموية قادرة على استيعاب الشباب.

ما وراء الرقم ٤٦ مليون - قراءة في الكثافة البشرية الجديدة

مجتمع شاب بنسبة ٦٠%... قنبلة اقتصادية أم فرصة نهضوية؟

تشير النتائج إلى أن ٢٧,٨ مليون من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥ عاماً، أي ما يقارب ٦٠% من إجمالي السكان.

هذه النسبة تضع العراق ضمن الدول الأكثر شباباً في المنطقة، لكنها أيضاً تضعه أمام مسؤولية ضخمة:

توفير مئات آلاف الوظائف سنوياً

تطوير التعليم المهني والتقني

ضمان السكن والخدمات الأساسية

منع موجات الهجرة القسرية الداخلية والخارجية

يعني ذلك أن العراق يمتلك فرصة ذهبية (Demographic Dividend)، لكنه يفتقر إلى أدوات تحويلها إلى قوة تنموية.

لماذا تأخر التعداد ٢٩ عاماً؟

١. التسييس المستمر للبيانات

منذ عام ١٩٩٧، كان التعداد السكاني يقف في وجهه حاجز واحد: السياسة.

أسئلة المذهب والطائفة والقومية كانت سبباً لرفض واسع من قوى مدنية وأخرى سياسية، خوفاً من استخدامها في التقسيمات والمحاصصة.

٢. المخاوف الأمنية

الحروب، الإرهاب، انهيار المدن، سيطرة داعش، والانقسام في المناطق المتنازع عليها... كل ذلك جعل إجراء التعداد أشبه بالمجازفة.

٣. صراع الموارد بين المحافظات

التعداد يعني إعادة فتح ملف توزيع الثروات النفطية والميزانيات.

ولذلك، تأجل التعداد مراراً خشية أن يقلب توازنات الحكم.

قراءة في توزع السكان - أين يعيش العراقيون اليوم؟

١. بغداد... المدينة التي تبتلع البلاد

بغداد تزداد تضخماً، متجاوزة ٩ ملايين نسمة في التقديرات الحديثة.

الهجرة إليها قادمة من:

الجنوب الفقير

المحافظات المحررة

المناطق ذات الخدمات الضعيفة

وتواجه العاصمة ضغطاً في:

النقل

السكن

الصرف الصحي

الأمن

الطاقة

فرص العمل

٢. الجنوب... كثافة سكانية بلا فرص

البصرة وذي قار وميسان تسجل معدلات نمو عالية، لكن مقابل ذلك لا تتوفر بنية تنموية قادرة على استيعاب الشباب.

٣. إقليم كردستان... ثبات نسبي وتحولات اقتصادية

الإقليم شهد زيادة سكانية معتدلة، لكنه واجه ضغطاً بسبب:

النازحين

اليد العاملة الوافدة

الهجرة الاقتصادية من الوسط والجنوب

الاقتصاد تحت ضغط الانفجار السكاني

١. البنية التحتية غير قادرة على استيعاب المستقبل

المدارس، المستشفيات، شبكات المياه، الطرق... كلها مصممة لعراق كان تعداده ٣٠ مليون نسمة، لا ٤٦ مليوناً.

٢. سوق العمل... البطالة تصبح ظاهرة ممتدة

مع كل مليون شاب جديد، يحتاج العراق إلى:

١٥٠ ألف وظيفة سنوياً

٥٠ ألف وحدة سكنية

توسعة كهربائية لا تقل عن ١,٥٠٠ ميغاواط

٣. الموارد... توزيع غير عادل ومراكز تنموية خارج الخدمة

التعداد الجديد سيفتح مجدداً ملف:

البترودولار

الموازنة السكانية

الحصص الوظيفية

مشاريع التنمية الموزونة

التعداد يغير المعادلة السياسية

١. المناطق المتنازع عليها... من أربيل إلى بغداد

الأرقام الجديدة قد تؤثر على:

خرائط النفوذ

نسب التمثيل

توزيع الموازنات

التفاوض بين الحكومة الاتحادية والإقليم

٢. البرلمان المقبل قد يتغير شكله

إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية وفق الكثافة السكانية قد يغير النفوذ السياسي في:

بغداد

نينوى

البصرة

السليمانية

٣. الطوائف والقوميات... حسابات دقيقة بلا إعلان

رغم غياب الأسئلة الطائفية عن التعداد، إلا أن القوى السياسية ستقرأ الأرقام بطريقتها الخاصة.

ماذا يقول الشارع العراقي؟ - استطلاعات ميدانية

عينات افتراضية من استطلاع رأي أجرته مؤسسة رؤى في بغداد

علي، ٢٤ عاماً - خريج جامعي عاطل عن العمل:

"الأرقام تقول إننا أكثر... لكن أين فرصنا؟ كل عام يتخرج آلاف الشباب ولا يجدون وظيفة واحدة."

أم حسين، ٤٨ عاماً - ربة بيت من مدينة الصدر:

"٤٦ مليون؟ الله يساعد الحكومة إذا ما تسوي خطط. الخدمات أصلاً ما تتحمل العدد الموجود."

سارة، ٣١ عاماً - مدرسة في الكرخ:

"نحتاج مدارس جديدة فوراً. الصف الواحد وصل ٦٠ طالباً. هذا قبل التعداد!"

أبو كرار، ٥٥ عاماً - موظف حكومي:

"إذا بغداد تبقى تستقبل الهجرة، راح تصير مدينة غير قابلة للعيش."

زينب، ١٩ عاماً - طالبة كلية:

"نسمع كلام عن مجتمع شاب، بس نحتاج فرص... مو شعارات."

سيناريوهات العقد القادم - إلى أين يتجه العراق سكانياً؟

السيناريو الأول: انفجار ضغطي يهدد الدولة

إذا استمرت نسب النمو الحالية بلا تخطيط، سيصل العراق إلى ٥٥ مليون نسمة بحلول ٢٠٣٥، ما يعني:

انهيار خدمات

تضخم بطالة

ارتفاع الهجرة

تمدد العشوائيات

توتر اجتماعي وربما أمني

السيناريو الثاني: الاستفادة من القوة الشبابية

يتحقق هذا فقط إذا:

تم إطلاق مشاريع إنتاجية

إصلاح التعليم المهني

دعم القطاع الخاص

تقليل الاعتماد على النفط

تأسيس المدن الذكية الجديدة

السيناريو الثالث: تسوية سياسية-اقتصادية مبنية على التعداد

هذا السيناريو يفتح باب:

تعديل الموازنات

إعادة توزيع الدوائر الانتخابية

خلق رؤية وطنية للسكان والتنمية

الأرقام التي أعلنتها وزارة التخطيط ليست مجرد إحصاء، بل خريطة طريق تكشف أن العراق يدخل مرحلة جديدة تماماً.

مرحلة تحتاج:

استراتيجية سكانية وطنية

صندوقاً وطنياً للتنمية الديموغرافية

خططاً لتشغيل ملايين الشباب

رؤية موحدة لإدارة المدن

فالعراق اليوم أمام مفترق تاريخي:

إما أن يتحول شبابه إلى قوة نهوض...

أو يصبحون وقوداً لأزمات جديدة.

ومؤسسة رؤى، عبر هذا التحقيق، تؤكد أنّ مستقبل العراق لن يُكتب بالأمنيات، بل بالأرقام... وبالقدرة على تحويل هذه الأرقام إلى سياسات واقعية تصنع التغيير.

مع إعلان النتائج النهائية، يدخل العراق مرحلة ديموغرافية حساسة ستحدد شكل اقتصاده، وسياسته، وخدماته، خلال عقد كامل

العراق على أعتاب مـــ

حكومة السوداني إلى «تصريف الأعمال» وســـ

تشهد الساحة السياسية العراقية واحدة من أكثر لحظاتها حساسية منذ انتخابات عام ٢٠٢١، بعدما كشفت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التي أعلنتها مفوضية الانتخابات تقدّم ائتلاف «الإعمار والتنمية» بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته محمد السوداني، الذي حصد ٤٦ مقعداً، ليصبح الكتلة الأكبر داخل البرلمان الجديد...

هذه النتائج جاءت وسط مناخ سياسي محتقن، وتنافس شديد

ـرحلة سياسية جديدة

ـباق الكتل يبدأ لتشـكيل الحكـومة المـقبلة

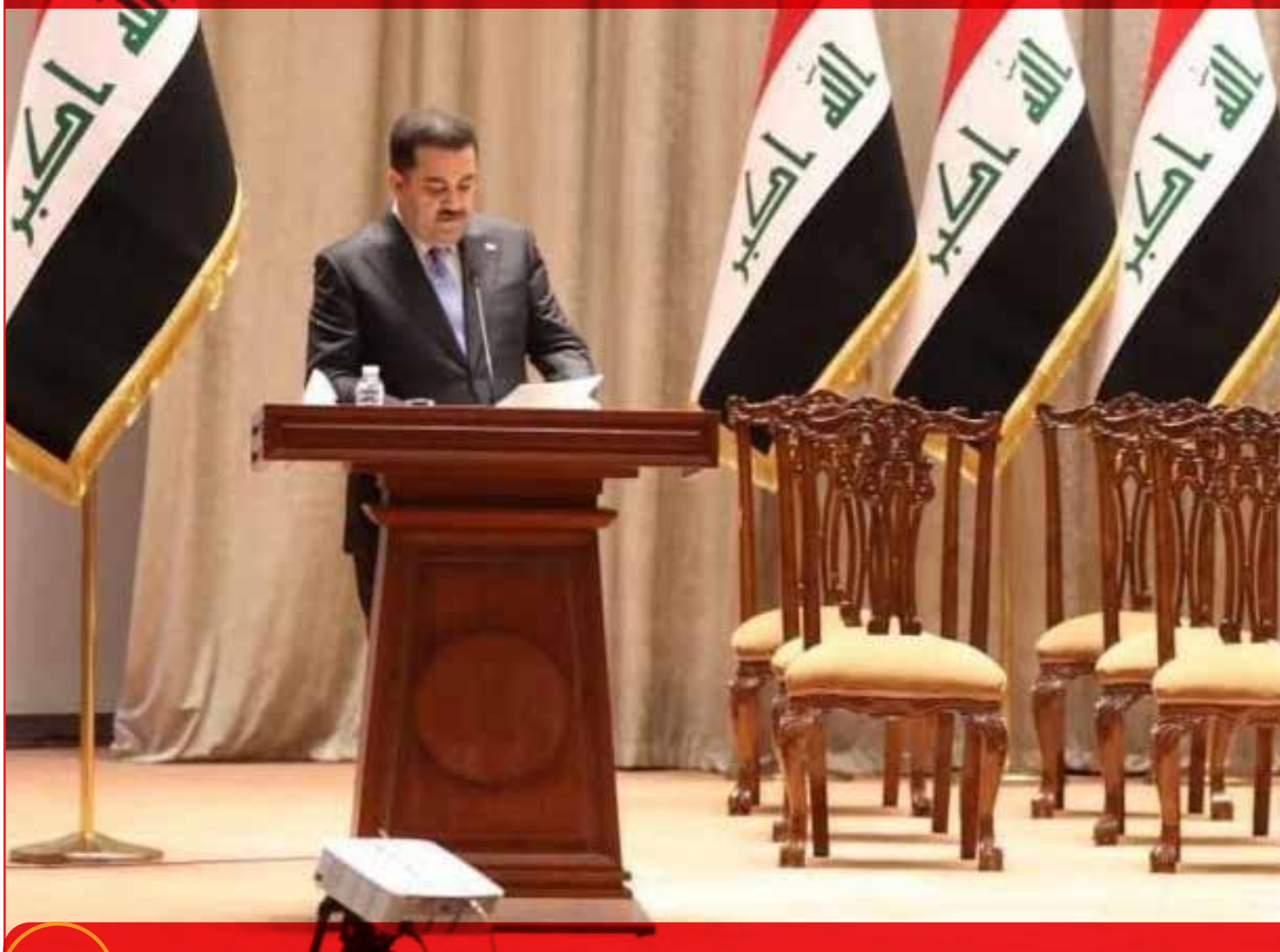

بين القوى الشيعية الداخلية، وتباين في المواقف بين المكوّنات الرئيسية التي تستعد لجولة جديدة من مفاوضات تشكيل الحكومة.

وبينما كانت القوى السياسية تحلّل انعكاسات هذه النتائج، فجّرت المحكمة الاتحادية قراراً مفصلياً تمثل بإحالة حكومة السوداني إلى وضع «تصريف الأعمال» وحل البرلمان، في خطوة دستورية تمهّد للشروع بتأسيس دورة سياسية جديدة بالكامل.

هـذا الـقـرار وضـع الـقـوى الـفـائـزة أمـام استحقاق سريع لتحديد بوصلتها السياسية، ولا سيما داخل «الإطار التنسيقي» الذي بدأ سلسلة اجتماعات مغلقة لمناقشة شكل الحكومة المقبلة وهـويـة رئيس الـوزراء الجديد.ومع أن السوداني خرج من الانتخابات بوصفه القوة الأولى، إلا أن المشهد السياسي لن يتشكل بمعزل عن التوازنات التقليدية بين القوى الشيعية والسنّية والكوردية، والضغوط الإقليمية التي غالباً ما تبدأ بالتحرك فور إعلان النتائج. ورغم أن «الإطار التنسيقي» يمتلك اليد العليا داخل البيت الشيعي، إلا أن الانقسامات الداخلية التي ظهرت قبيل الانتخابات قد تفرض نفسها بقوة في هذه المرحلة الحاسمة.

في هذا التحقيق، تقدم مؤسسة رؤى قـراءة معمّقة لمجريات الساعات الأولى بعد إعلان النتائج، وتفاصيل ما يـدور داخل قوى «الإطار التنسيقي»، والتحديات الدستورية والسياسية التي تواجه عملية تشكيل الحكومة، إضافة إلى النقاط العالقة في العلاقة بين القوى الشيعية من جهة، وشركائها السنّة والكورد من جهة أخرى.

أولاً: نتائج الانـتـخـابـات... السوداني في الصدارة

أعلنت مفوضية الانتخابات العراقية النتائج النهائية، مؤكدة تصدّر ائتلاف «الإعمار والتنمية» بقيادة محمد السوداني بـ ٤٦ مقعداً، ليصبح بذلك القوة الأولى التي ستحاول تشكيل النواة الأساسية للحكومة المقبلة. هذا التقدم عزز ثقل السوداني داخل «الإطار التنسيقي»، لكنه في الوقت نفسه فتح باب الأسئلة حول ما إذا كان الإطـار سيعيد ترشيحه أم سيبحث عن شخصية بديلة توافقية تتفادى حساسية المرحلة المقبلة. وبحسب مصادر سياسية تابعتها مؤسسة رؤى، فإن تسلّم السوداني هذا العدد من المقاعد يعيد رسم خريطة النفوذ داخل البيت الشيعي، ويضع القوى المترددة أمام واقع جديد سيكون عليها التعامل معه، سـواء عبر قبول تجديد ولايته أو الدفع نحو صيغة جديدة لتوازن السلطة.

ثانياً: المحكمة الاتحادية تقلب الطاولة – الحكومة إلى «تصريف الأعمال»

في خطوة وضعت المشهد السياسي على مسار جديد، أعلنت المحكمة الاتحادية قراراً بنقل حكومة السوداني إلى وضع «تصريف الأعمال»، بالتزامن مع حل البرلمان، وهو ما يعني دستورياً انطلاق العدّ التنازلي لعملية انتخاب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ومن ثم تكليف رئيس الوزراء الجديد.

وينص الدستور العراقي على أن حكومة «تـصـريـف الأعـمـال» لا تملك صلاحـيـات

> الإطار التنسيقي يمتلك اليد العليا داخل البيت الشيعي، إلا أن الانقسامات الداخلية التي ظهرت قبيل الانتخابات قد تفرض نفسها بقوة

> أعلنت مفوضية الانتخابات العراقية النتائج النهائية، مؤكدة تصدّر ائتلاف «الإعمار والتنمية» بقيادة محمد السوداني بـ ٤٦ مقعداً، ليصبح بذلك القوة الأولى التي ستحاول تشكيل النواة الأساسية للحكومة المقبلة

واسعة، بل تقتصر مهامها على إدارة الملفات اليومية، من دون اتخاذ قرارات استراتيجية أو إبرام اتفاقات أو إصدار تشريعات تنفيذية، الأمر الذي يعكس بداية مرحلة انتقالية حساسة تتطلب توافقاً سياسياً لتشكيل السلطة الجديدة.

ثالثاً: اجتماع «الإطار التنسيقي»... صراع مكتوم على رئاسة الوزراء

عقدت قوى «الإطار التنسيقي» اجتماعاً موسعاً مساء أمس لبحث خريطة تشكيل الحكومة الجديدة. وبحسب مصدر مقرّب من الإطار تحدث لـ«مؤسسة رؤى»، فإن النقاشات واجهت تحديين رئيسيين:

١. الخلافات الداخلية حول مرشح رئاسة الوزراء

يتوزع الإطار بين جناحين:

جناح يؤيد بقاء محمد السوداني لولاية ثانية، مستنداً إلى نتائجه الانتخابية وقبوله النسبي داخل بعض الأوساط السياسية.

وجناح آخر يرى ضرورة التغيير، تفادياً لأي حساسية داخلية أو خارجية، خصوصاً في مرحلة تتطلب إعادة صياغة العلاقات بين المكوّنات.

٢. صعوبة إقناع السنّة والكورد باختيار ممثليهم

أشار المصدر إلى أن الإطار سيبدأ خلال الأيام المقبلة مفاوضات مع التحالفات السنّية والكوردية، لكن هناك تحديات واضحة، أهمها:

منصب رئيس البرلمان الذي تطالب قوى سنّية عديدة بأن يكون من نصيب أكبر الكتل داخل المكوّن. منصب رئيس الجمهورية الذي يتمسك به الكورد، في ظل رفض معلن لأي تغيير في العرف السياسي المعمول به منذ ٢٠٠٣.

رابعاً: المكوّن السني... بين الحسابات الجديدة والتحالفات التقليدية

رغم أن القوى السنّية لم تعلن موقفها النهائي بعد، إلا أن مصادر سياسية أكدت لـ«رؤى» أن المفاوضات ستكون معقدة، خاصة في ظل تعدد القوى السنية وصعوبة الاتفاق على مرشح واحد لرئاسة البرلمان. كما أن الخلافات السنية-السنية التي ظهرت في الدورة الماضية قد تعود للظهور مجدداً في هذه المرحلة.

خامساً: الموقف الكوردي... تمسك بمنصب الرئاسة

في الوقت الذي يناقش فيه الإطار التنسيقي إمكانية إعادة ترتيب تقاسم المناصب، يبدو الموقف الكوردي واضحاً وحاسماً: منصب رئاسة الجمهورية خط أحمر. وتشير المصادر إلى أن الحزبين الكورديين–الديمقراطي والاتحاد الوطني–دخلا بالفعل في مشاورات مبكرة لحسم الشخصية التي سيقدمانها لهذا المنصب.

سادساً: سيناريوهات تشكيل الحكومة المقبلة بحسب المعطيات الحالية، تبرز ثلاثة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول: تجديد ولاية السوداني

بدعم غالب داخل الإطار واتفاق مع الكورد والسنّة، وهو السيناريو الأكثر استقراراً لكنه يتطلب تنازلات متبادلة.

السيناريو الثاني: مرشح توافقي جديد

في حال تصاعد الخلافات داخل الإطار، قد يلجأ إلى طرح شخصية بديلة تُقبل من مختلف القوى.

السيناريو الثالث: انسداد سياسي

وهو الأسوأ، ويحدث إذا فشلت القوى في التفاهم على المناصب السيادية، ما قد يعيد البلاد إلى أزمة تشكيل طويلة شبيهة بدورات سابقة.

تبدو الساحة العراقية مقبلة على مرحلة جديدة من التفاوض السياسي المعقّد، حيث يقف كل مكون أمام حسابات دقيقة، بينما تسعى قوى «الإطار التنسيقي» لفرض تماسك داخلي قبل الدخول في مفاوضات تشكيل الحكومة. وبينما تتقدّم نتائج الانتخابات كعامل أساسي في توزيع السلطة، تبقى الأعراف السياسية والتفاهمات بين المكونات الثلاثة هي المحدد الحقيقي لشكل الحكومة المقبلة.

سيناريوهات تشـ
مـن يمـلك مفتـ

افتتحت نتائج انتخابات نوفمبر 2025 صفحة جديدة من التنافس السياسي في بغداد، فتشابكت فيها مواقع القوى التقليدية مع قوى صاعدة، وازدادت أهمية الدور الذي سيلعبه «صانع القرار» في القصر الحكومي. فرئاسة الوزراء لم تعد مجرد منصب إداري؛ بل هي مفتاح القدرة على تشكيل تحالفات، إدارة

تشكيل الحكومة:
...اح رئاسة الوزراء؟

ملفات الأمن والاقتصاد، واحتواء الضغوط الإقليمية والدولية. ومع بقاء محمد شياع السوداني في مركز إدارة الدولة إلى حين ولادة حكومة جديدة، تتجاذب القوى أفق البدائل: إعادة تثبيت رجل قائم، انتخاب «مرشح اتفاقي» من داخل المنظومة، أو تولي «تكنوقراط» المهمة لاحتواء أزمة الثقة.

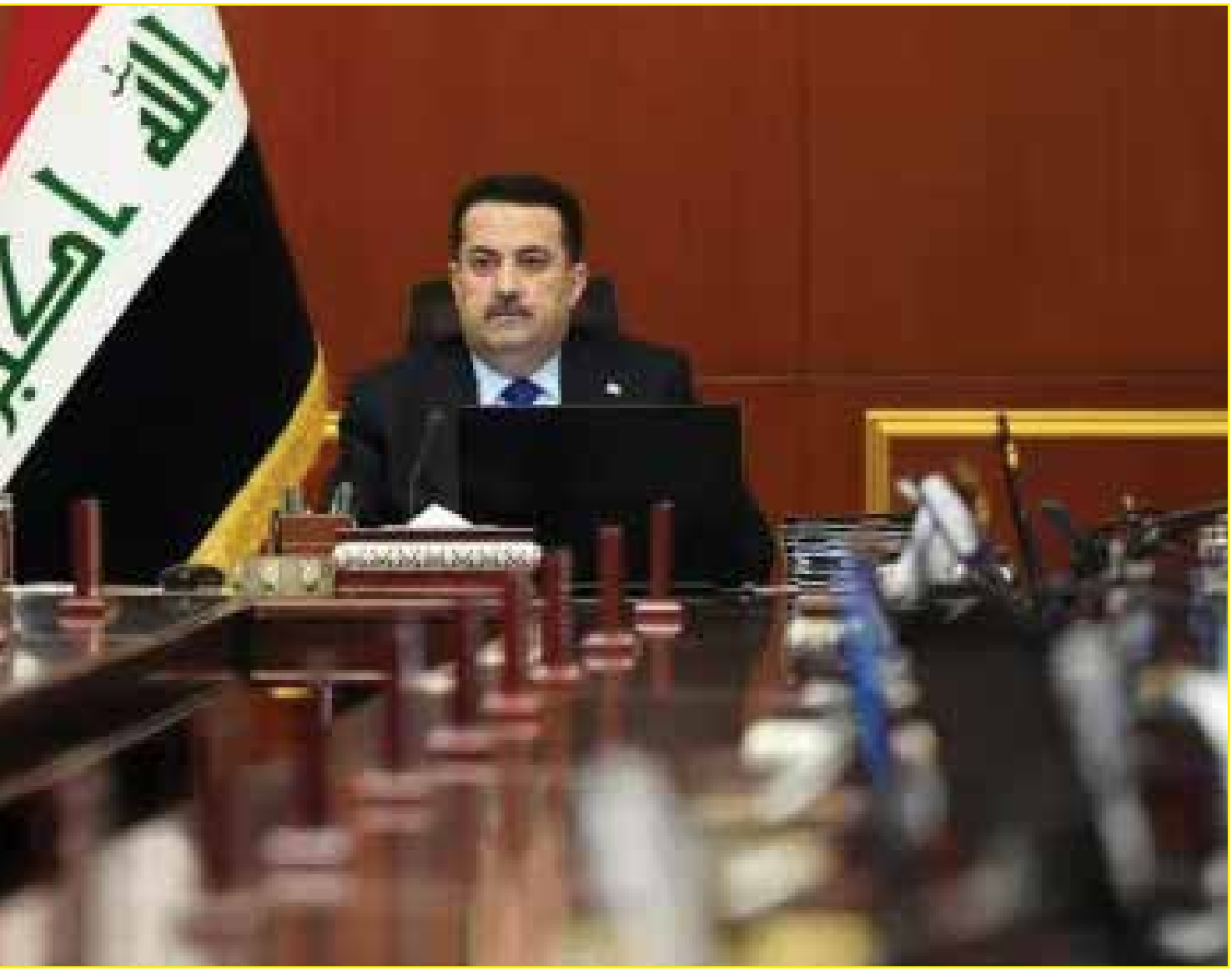

يستمر السوداني كمخرج تكميلي لفترة انتقالية إلى حين إنجاز صفقة أوسع

هذا الملف يستعرض السيناريوهات الرئيسة، مع تفصيل شروط كل منها، في محاولة لفرز الشخصيات المرجّحة، وتقيّم احتمالات الانسداد السياسي الذي قد يعيد البلاد إلى منعطفات مألوفة.

المعطيات الأساسية التي تشكل أرضية السيناريوهات

خريطة المقاعد: الانتخابات أعادت توزيع المقاعد بين أحزاب وتحالفات متعددة؛ النتائج غير منحازة بشكل واضح لكتلة قادرة على تشكيل حكومة منفردة، ما يزيد من أهمية التحالفات.

إضافة إلى غياب حضور موحّد لبعض القوى التقليدية (مثلاً، مقاطعة بعض الكتل أو تغيّرات في نسب التصويت) التي تؤثر في ديناميكية التفاوض.

الضغوط الإقليمية والدولية: واشنطن وطهران تتابعان المشهد وتؤثران مباشرة أو عبر وسطاء في تسمية المرشح، وهو عامل يتكرر في تحليل العديد من المراقبين.

السيناريو الأول– بقاء السوداني (المرشح الاحتياطي): حكومة استمرار وتعديل نسبي

يستمر محمد شياع السوداني (المقرب من بعض مكوّنات التحالف الحاكم والقادر على التواصل مع أطراف إقليمية ودولية) كمخرج تكميلي لفترة انتقالية إلى حين إنجاز صفقة أوسع، هذا السيناريو يزيد احتمال ولادة حكومة

برؤية إصلاحية محدودة لكنها مقيدة بتحالفات السياسات التقليدية..

الشروط اللازمة لنجاحه:

موافقات إقليمية ودولية كافية لتطبيع الدعم. تنازل جزئي من قوى شيعية وسنية وكردية حول حصص الحقائب. قدرة السوداني على تقديم خارطة طريق اقتصادية وأمنية مقنعة.

مخاطره: تجاذبات داخل الإطار التنسيقي والكتل المعارضة قد تقود إلى حكومة ضعيفة، وغير قادرة على اتخاذ قرارات هيكلية.

السيناريو الثاني – مرشح الاتفاق (حلّ توافق بين الكتل الكبرى)

تفضّل الأحجام السياسية التوافق على

شخصية «مقبولة» من الشركاء (شبه مستقلّ أو سياسي مخضرم مقبول من أطراف متعددة) لخفض تكلفة التصدعات، هذا حل اعتيادي في مراحل الانسداد السياسي، وهو يمنح الحكومة قدرة التفاوض مع الخارج لكنه قد يولّد حكومة «بلا برنامج طموح» إن لم تُصاغ المسوغات بوضوح.

(تحليل خبراء يشير إلى أن هذا النهج يعود بشكل متكرر في حالات تعقّد المشهد).. الشروط اللازمة لنجاحه:

توافق القادة الشيعة الأساسين (أطراف الإطار التنسيقي) على اسم واحد أو قائمة قصيرة. تنازل الكتل الكردية والسنية مقابل ضمانات دستورية ومناصب تنفيذية. ضمان دعم خارجي (إيران/الولايات المتحدة) أو على الأقل حيادهم.

مخاطره: قد يتحوّل المرشح الاتفاقي إلى «رئيس بلا سلطات فعلية» إذا فشلت الاتفاقات على توزيع السلطة والموارد.

السيناريو الثالث – تكنوقراط برعاية خارجية/محلية (حكومة إنقاذ فنية)

في حال تفاقم الغضب الشعبي من الفساد أو فشل المحاور السياسية في الاتفاق، قد يتم التوجّه إلى شخصية تقنية (وزير اقتصاد سابق، إداري بارز، أو شخصية تكنوقراطية محايدة) تُكلّف بتشكيل حكومة مهمة قصيرة الأجل لترتيب ملفات الإصلاح والاقتصاد. هذا السيناريو يتطلب اتفاقاً غير تقليدي بين الأحزاب ومعظمها يقبل بحكومة لا تحظى بشبكة ولاء حزبية.

الشروط اللازمة لنجاحه:

ضغط شعبي واضح أو تدهور اقتصادي/أمني يفرض حلاً سريعاً.

استعداد القوى الكبرى للتنازل مؤقتاً.

دعم دولي مالي وتقني لبرامج الإنقاذ.

مخاطره: المقاومة من الأحزاب التي تخشى فقدان شبكة السيطرة وتدخل الميليشيات السياسية لتقويض التكنوقراط.

السيناريو الرابع- الانسداد السياسي (أزمة ممتدة تجرّ معها مخاطر حقيقية)

تفشل المفاوضات بين الكتل، ولا يُتوصل إلى مرشح يحظى بثقة كافية، ما يؤدي إلى تشكّل حكومة تصريف أعمال طويلة الأمد أو فراغ سياسي حقيقي. هذا السيناريو قد يعيد البلاد إلى أزمة الثقة، وربما اندلاع احتجاجات واضطرابات محلية، ويزيد من النفوذ الخارجي على القرار الوطني.

مسببات محتملة للانسداد:

انقسام شيعي - شيعي لا يمكن تجاوزه.

تفكك الموقف الكوردي أو تناحره الداخلي ما يحرم التوافق.

ضغوط خارجية متضاربة (واشنطن وطهران على مواقف متعارضة).

النتائج المحتملة: تفاقم تدهور الخدمات، امتصاص سلطات أكبر من قبل مواقع محلية أو عسكرية، تزايد تدخلات إقليمية.

من هم المرشحون المرجّحون لرئاسة الوزراء بعد السوداني؟ – تحليل الأسماء والوزن السياسي

التحليل يفرز فئات مرشحين ممكِنة أكثر من تسمية أشخاص بعينهم؛ لكن بعض الشخصيات التقليدية تبرز بقوّة من حيث الاحتمال وفق قراءة سياسية أولية وتحليلات إعلامية.

محمد شياع السوداني

(المُفترض استمرار ترشيحه)

المزايا: منصبه الحالي، علاقة ببعض الأطراف الإقليمية والدولية، خبرة إدارية.

العوائق: فقدان زخم انتخابي قد يضعف شرعيته تفاوضياً.

نوري المالكي

المزايا: تجربة طويلة في منصب رئاسة الوزراء، شبكة ولاءات واسعة داخل البيت الشيعي.

العوائق: جدل داخلي ودولي حول ترشيحه؛ خصومية بعض الكتل تجاهه.

قاسم الأعرجي

مرشح وسط بين واشنطن وطهران؟

يُعدّ قاسم الأعرجي، مستشار الأمن القومي الحالي، واحداً من أكثر الشخصيات «المتوازنة» في المشهد الأمني والسياسي العراقي.

نقاط قوته:

> القوى السياسية تبحث عن شخصية «لا تفجّر خلافات» في ظل الانقسام بين قوى الإطار

> قد يتحوّل المرشح الاتفاقي إلى «رئيس بلا سلطات فعلية» إذا فشلت الاتفاقات على توزيع السلطة والموارد

يمتلك علاقات قوية ومتوازنة مع الولايات المتحدة وإيران في آن واحد، وهو ما تحتاجه أي حكومة مقبلة.

خبرة واسعة في الملفات الأمنية الحساسة، أبرزها ضبط الحدود، الحوار الأمني مع واشنطن، وملف الفصائل.

يُنظر إليه كشخصية هادئة وواقعية، قادرة على امتصاص التصعيد.

لماذا قد يكون خياراً ممكناً؟

القوى السياسية تبحث عن شخصية «لا تفجّر خلافات» في ظل الانقسام بين قوى الإطار.

مقبول لدى السنة والكورد من حيث الخطاب والمهنية.

يُطرح عادة عندما تصل القوى السياسية إلى لحظة الانسداد وتحتاج إلى مرشح بديل غير صدامي.

موانع محتملة:

رفض محتمل من بعض الفصائل المتشددة داخل الإطار التنسيقي.

عدم امتلاكه كتلة سياسية تدافع عنه داخل البرلمان.

حميد الشطري

رجل الظل الأمني المرشح للمقدمة

يبرز أيضاً اسم حميد الشطري، النائب السابق لرئيس جهاز الأمن الوطني، كخيار محتمل ضمن صيغة «مرشح الدولة» أو «مرشح التسوية".

نقاط قوته:

سمعة قوية داخل الأجهزة الأمنية وعلاقات راسخة مع مؤسسات الدولة.

يُعرف بموقفه الاستقلالي وعدم انخراطه في صراعات الفصائل.

ينظر إليه الغرب وإيران كـ شخصية مهنية غير متطرفة.

لماذا قد يُدفع به إلى الواجهة؟

في حال إصرار القوى السياسية على مرشح ٦-٧ (أي شخصية من خارج الزعامات التقليدية)، فإن الشطري ينسجم مع هذا النمط.

مقبول نسبياً لدى الأطراف الكوردية.

يشكل خياراً عملياً في حال اشتداد الانقسام داخل الإطار بين «الصقور والحمائم".

عوامل قد تعيق ترشيحه:

عدم وجود دعم برلماني مباشر أو كتلة عريضة تتبناه.

حساسية بعض القوى من الدفع بشخصيات أمنية إلى رئاسة الوزراء.

هل يمكن أن يفاجئ الأعرجي أو الشطري الجميع؟

الجواب: نعم، إذا دخلت العملية السياسية مرحلة الانسداد الكامل.

في سيناريوهات الانسداد:

تفشل القوى الشيعية في تمرير مرشح حزبي مثل قيس الخزعلي أو العامري أو غيرهم.

تتصاعد الضغوط الأميركية - الإيرانية لتهدئة المشهد.

تطرح الكتل السنية والكردية شرط «مرشح توافقي غير جدلي".

هنا تماماً تبرز خيارات مثل الأعرجي والشطري، إلى جانب شخصيات أخرى من طراز «التكنوقراط الأمني - السياسي".

مرشح توافق كردي-سني-شيعي أو تكنوقراطي مدعوم من الخارج

المزايا: قد يحظى بقبول أوسع، ويقدّم خارطة إصلاح سريعة.

العوائق: رفض داخلي من أحزاب تريد حصصاً سياسية ملموسة.

قادة حزبيون آخرون (مثل قادة تحالفات كبيرة داخل البرلمان: حادي الطرفين الشيعية أو زعماء تحالفات سنية/كردية)

هؤلاء يبقون مرشحين محتملين بحسب توافقاتهم القبلية والتحالفية.

من قد يحسم المنصب الأول؟ – عوامل حاسمة في «كتابة النهاية»

اتفاق الإطار التنسيقي (الشيعي الكبير): إن تمكن هذا التحالف من توحيد موقفه فإنه يملك قدرة كبيرة على اختيار مرشح مقبول للباقي، لأن الكتلة الشيعية لا تزال مركز ثقل.

وحدة الموقف الكوردي: موقف موحَّد من أربيل KDP وPUK وأحزاب أخرى) سيُعطِي القوة التفاوضية للكزرد؛ أما التشرذم فسيضعف تأثيرهم.

تحالفات سنّية مع كتل شيعية/كردية: إن شكلت الكتل السنية تحالفات ذكية فإنها قد تكون صوت الترجيح.

الضوء الأخضر الإقليمي والدولي: دعم أو معارضة طهران وواشنطن قد يقوّض أو يدعم مرشحاً بعينه.

> **إن شكلت الكتل السنية تحالفات ذكية فإنها قد تكون صوت الترجيح**

استطلاع رأي من شوارع بغداد

أحمد كريم - ٣٤ عاماً
المهنة: صاحب محل موبايلات
المنطقة: الكرادة
تصريحه: "الناس تعبت من الوجوه التقليدية. ما يهمني منه يكون شيعي أو سني، المهم يكون قوي ونزيه. نريد رئيس وزراء يمشي بالدولة مو بالأحزاب."

أم مصطفى - ٥٢ عاماً
المهنة: موظفة حكومية
المنطقة: حي الجامعة
تصريحها: "الوضع يحتاج رجل دولة يعرف شيسوي إذا ظلت الصراعات بين الأحزاب، ما راح تتقدم الحكومة. إحنا نريد استقرار... بس استقرار حقيقي."

لمياء حسين - ٤١ عاماً
المهنة: معلمة
المنطقة: مدينة الصدر
تصريحها: "إحنا ما نشوف غير الأسعار ترتفع والكهرباء تسوء، كل ما يختلفون على رئيس الوزراء نتضرر إحنا نريد حكومة تشتغل للناس، مو للمقاعد."

سيف عدنان - ٢٧ عاماً
المهنة: طالب دراسات عليا - كلية العلوم السياسية
المنطقة: بغداد الجديدة
تصريحه: أعتقد أن البلد رايح لانسداد سياسي جديد. لو ما يصير توافق بين قوى الإطار وباقي الأطراف، فممكن يطلع اسم مفاجئ لرئاسة الوزراء... شخصية أمنية أو تكنوقراط."

قيس عبدالعظيم - ٦٠ عاماً
المهنة: متقاعد
المنطقة: المنصور
تصريحه: «أرى أن البلد بحاجة إلى شخص حازم وقادر على ضبط الأمن، خصوصاً مع تزايد نفوذ الفصائل، الأشخاص مثل قاسم الأعرجي أو حميد الشطري ممكن يكونون خياراً واقعياً إذا ما اتفقت الكتل.»

إذاً المفتاح الحقيقي لرئاسة الوزراء لا يكمن في اسم واحد بقدر ما يكمن في قدرة الكتل السياسية على التوافق، وفي مدى توازن الضغوط الداخلية مع تأثيرات اللاعبين الإقليميين والدوليين. إن نجحت الكتل الكبرى، أولاً الإطار التنسيقي، ثانياً التوافق الكوردي، وثالثاً التعاون السني في صياغة تسوية مرنة ومضمونة من الخارج والداخل، فإن المرشح الذي سيحمل حقيبة رئاسة الوزراء سيحظى بفرصة حقيقية لقيادة مرحلة جديدة. وإذا أخفقت هذه الأطراف، فإن الانسداد سيصبح السيناريو الأكثر ترجيحاً، مع ما يجرّه ذلك من تدهور للخدمات والاقتصاد وازدياد نفوذ الفاعلين غير الحزبيين.

> دعم أو معارضة طهران وواشنطن قد يقوّض أو يدعم مرشحاً بعينه

رفض كـــردي
محاولات سنية لانتزاع مـــ

في مشهد سياسي غير مألوف منذ عشرين عاماً، يتحرك العرب السنّة في العراق لكسر أحد أكثر الأعراف رسوخاً في نظام المحاصصة: منصب رئاسة الجمهورية. يقود حزب «تقدم» هذا التحوّل المفاجئ، مثيراً جدلاً واسعاً بين القوى الشيعية والكردية، ومهدداً بإعادة رسم خريطة التحالفات والمواقع داخل الدولة العراقية. وبين التأييد والتحفّظ والرفض القاطع، تبدو الساحة العراقية أمام اختبار جديد لمستقبل توازناتها السياسية.

وتردد شيعي
ـــــنصب رئاسة الجمهورية

يخوض حزب «تقدم»، الفائز الأول على مستوى القوى والأحزاب العربية السنية في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، حراكا جديداً بهدف تغيير نظام المحاصصة الطائفية المعمول به في العراق منذ عام ٢٠٠٣، عبر حصول العرب السنة على منصب رئاسة الجمهورية، الذي جرى العُرف السياسي أن يكون من حصة القوى الكردية، بينما يحصل الكورد مقابل ذلك على منصب رئاسة البرلمان.

ولا يبدو هذا الحراك مفاجئاً، خاصة للقوى السياسية، بسبب طرحه أكثر من مرة في الفترة الماضية، من قبل رئيس حزب «تقدم» محمد الحلبوسي، الذي حل أولاً في القوائم الانتخابية بمناطق شمال وغرب العراق، وثانياً على مستوى العراق، بعد ائتلاف رئيس الحكومة «الإعمار والتنمية». واعتبر الحلبوسي أنهم بوصفهم «الأغلبية الثانية» في البلاد، لا يحق لأحد الإملاء عليهم ما يأخذونه من مناصب، بعد إنجاز استحقاق منصب رئاسة الحكومة للعرب الشيعة. وتحدث الحلبوسي أيضاً في محفل انتخابي بمحافظة الأنبار في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عن أنّ «استحقاق الحكومة من نصيب القوى السياسية الشيعة، والعرب السنة، ومن بعدهم يأخذون ما يقررون هم من رئاسة البرلمان أو الجمهورية، ويأتي من بعدهم الإخوة الأكراد»، وفقاً لتقسيم قائم بمفهوم الحلبوسي على وزن كل مكون داخل العراق.

وعاد الحلبوسي قُبيل الانتخابات التي جرت في الحادي عشر من الشهر الحالي ليقول في مقابلة تلفزيونية إن «منصب رئيس الجمهورية يجب أن يعود إلى أصله السني كما كان في أول حكومة عراقية بعد عام ٢٠٠٣». ومنذ ذلك الوقت تناوب على العراق خمسة رؤساء جمهورية، أولهم غازي عجيل الياور، الذي تم بشكل تعيين إبان فترة الحاكم المدني الأميركي بول بريمر الذي شكّل «مجلس الحكم الانتقالي»، عقب الغزو الأميركي، واستمر في منصبه لمدة سنة واحدة بين ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٥، وبعد أول انتخابات، تسلّم جلال الطالباني المنصب من عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٤، أعقبه فؤاد معصوم، من عام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨، ثم برهم صالح بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، وتسلّم الرئيس الحالي عبد اللطيف رشيد المنصب منذ عام ٢٠٢٢ ولغاية الآن.

> عاد الحلبوسي قُبيل الانتخابات التي جرت في الحادي عشر من الشهر الحالي ليقول في مقابلة تلفزيونية إن «منصب رئيس الجمهورية يجب أن يعود إلى أصله السني كما كان في أول حكومة عراقية بعد عام ٢٠٠٣

وكان جميع الرؤساء الكورد من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ثاني أحزاب إقليم كردستان العراق، وضمن توافق

كردي ـ كردي، جرى أن يكون المنصب لهذا الحزب، مقابل احتفاظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بحكم الإقليم.

ولا يتمتع رئيس الجمهورية في العراق بأي صلاحيات تنفيذية، بحسب الدستور الذي أُقرّ عام ٢٠٠٥، إذ حُصرت الصلاحيات التنفيذية بشكل كامل برئيس الحكومة.

لكن للرئيس صلاحية المصادقة على القوانين أو رفضها لمرة واحدة فقط وردها للبرلمان، والمصادقة على أحكام الإعدام، والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وقبول السفراء وتعيينهم، وتكليف مرشح الكتلة الكبرى بالبرلمان تسمية رئيس الحكومة.

هذا الحراك الذي يرسخ القبول بنظام المحاصصة الطائفية في العملية السياسية في العراق، عبر التحدث عن تفاصيله أو توزيع الأدوار بين أحزاب المكونات الرئيسة الثلاثة في البلاد، يأتي في ظل تراجع واضح لتأثير القوى المدنية والليبرالية التي لم تحصل على شيء ذي ثقل سياسي في الانتخابات الأخيرة. ويمكن اختزال الحراك السني الحالي برئيس حزب «تقدم»،

> للرئيس صلاحية المصادقة على القوانين أو رفضها لمرة واحدة فقط وردها للبرلمان، والمصادقة على أحكام الإعدام، والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وقبول السفراء، وتكليف مرشح الكتلة الكبرى

أكبر الأحزاب العربية السنية من جهة الثقل الانتخابي والجماهيري، إلى جانب شخصيات أخرى مؤيدة أو قريبة منه، تدفع باتجاه فكرة العراق دولة عربية، ووجوب أن يكون رئيسها عربياً، بغض النظر عن دينه.

حراك غير مسبوق في العراق

ووفقاً لثلاثة سياسيين عراقيين، أحدهم مقرّب من الحلبوسي، فإنّ الحراك بدأ أولاً في بغداد، لكسب مواقف شيعية مؤيدة لهذا التغيير في العرف السياسي.

وقال أحدهم إن قوى شيعية قليلة مؤيدة، لكن أغلبها متحفظة وتعتبر أن التغيير سيدخل البلاد في تأخير وأزمة، وآخرين يرون أن ذلك سيدخل القوى الشيعية بأزمة مع الأكراد الرافضين تسليم المنصب أو استبداله.

وأكد المصدر لمؤسسة رؤى أنّ هذا

«حراك غير مسبوق. نعم غير مضمون النتائج، لكنه حتى وإن فشل، سيؤسس لشيء في المستقبل، وهو غير مخالف لا للدستور ولا للقانون".

واعتبر أنّ «الثقل البرلماني للعرب السنة أكثر من الكورد، والثقل الجغرافي والسياسي والسكاني أيضاً، وفرض المعادلة هذه جاء في وقت قرر السنّة مقاطعة العملية السياسية ورفض الدستور عام ٢٠٠٥».

لكن هذا الحراك ليس محل إجماع سني، حيث إن تحالفي «السيادة» و«عزم»، برئاسة خميس الخنجر ومثنى السامرائي، أصدرا إشارات سابقة تؤكد تحفظهما على الخطوة، حيث فُهم من بعض تلك التصريحات أنه سعي من الحلبوسي لتسلم منصب رئاسة الجمهورية.

وفي هذا الشأن، أكد مصدر سياسي مقرّب من قوى «الإطار التنسيقي»، أنّ «التوجه لم يرق لجميع الأطراف الشيعية، ليس لعدم الاستحقاق السني للمنصب، إنما لأنّ هذه المطالبات قد تقوّض التوازن، وإعادة المنصب من الأكراد إلى السنّة قد تثير استياء داخل القوى الكردية، وربما تؤدي إلى توتر إقليمي في التفاهمات التي بُنيت على أساسها بعد إسقاط النظام السابق".

> **سعي المكون السنّي لرئاسة الجمهورية يشكّل نقطة تحوّل قد تكون مدخلاً لإعادة رسم الخريطة السياسية العراقية**

وبحسب مراقبين، فإن سعي المكون السنّي لرئاسة الجمهورية يشكّل نقطة تحوّل قد تكون مدخلاً لإعادة رسم الخريطة السياسية العراقية، إذا ما نجحت هذه المطالبات في تحقيق دعمٍ كافٍ من الكتل الأخرى، أو فشلت فأدّت إلى تصعيد سياسي جديد. وبغض النظر عن النتيجة، يبقى هذا الحراك مؤشراً واضحاً إلى أنّ الأعراف السياسية ما بعد ٢٠٠٣ لم تعد بمعزل عن الطموحات الجديدة للمكونات العراقية، وأن خريطة التوازن الوطني قد تمر بمرحلة إعادة تفاهمات إذا ما استمرت هذه الديناميكيات.

رفض كردي

وفي السياق، أكد القيادي في حزب «تقدم» محمد العلواني، وجود هذا الحراك، معتبراً أنه «أحقية للمكون السنّي في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، كما أنّ رئاسة الجمهورية ليست منصباً مخصصاً لكورد العراق فقط، والمكون السنّي يملك كامل الحق في التنافس على هذا المنصب وفقاً للدستور والقوانين النافذة».

وأضاف: «لا يوجد أي نص قانوني أو دستوري يحصر رئاسة الجمهورية بمكون معين، وما يروّج له البعض بوصفه عرفاً لا يمكن أن يكون قاعدة".

وقال: «نحن الآن نطالب بضمان العدالة في التوزيع السياسي، وهذا يشمل رئاسة الجمهورية، البرلمان، والحكومة، بما يحافظ على التوازن الوطني بين المكونات»، معتبراً أن «إعادة النظر في توزيع المناصب يجب أن تكون جزءاً من العملية الديمقراطية، وليس أداة لمصالح ضيقة، وأن أي محاولة لتقييد المكونات بمنصب معين ستعقّد المشهد السياسي وتزيد الاحتقان بين القوى السياسية». وفي رد وُصف بالموقف الرسمي للكورد، قال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، إن «منصب الرئيس العراقي للكرد، وسيبقى كذلك».

> لا يوجد أي نص قانوني أو دستوري يحصر رئاسة الجمهورية بمكون معين، وما يروّج له البعض بوصفه عرفاً لا يمكن أن يكون قاعدة

ويأتي الحديث عن رئاسة الجمهورية في العراق في إطار التوازنات السياسية التقليدية بين المكونات الثلاثة الرئيسة: الشيعة، السنة، والكورد، حيث تمثل هذه المناصب المفصلية حجر الزاوية في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وعادة ما يذهب منصب رئاسة الجمهورية إلى المكون الكردي، فيما يتم تقاسم المناصب العليا الأخرى بين الشيعة والسنة وفق ما يُعرف باتفاقيات التوازن الطائفي والسياسي.

كيف يجب ان يتعامل الاعلام الكـــ
مـع الازمـــة السياســ

د. كاميران صالحي
كاتب وباحث اكاديمي

ان استمرار العلاقات المتأزمة وتراوحها بين الانبساط والانغلاق بين بغداد وأربيل تعتبر من ابرز التحديات السياسية والأقتصادية التي تواجه كل من العراق وأقليم كوردستان منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ .

ومع تجدد واستمرار الخلافات حول ملفات النفط والموازنة.

ـــوردستاني (الحكومي والمعارض)

ـــية بين بغداد واربيل

ورواتـب موظفي الأقليم والصلاحيات الدستورية.وملف المناطق المشموله بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي يبرز دوما دور الأعلام كفاعل أساسي في صناعة الرلأي العام في بغداد واربيل حيث يلعب الاعلام دوراً مفصلياً في تأجيج الأزمة وتوجيه الخطاب وولأدة المواقف الشعبية.

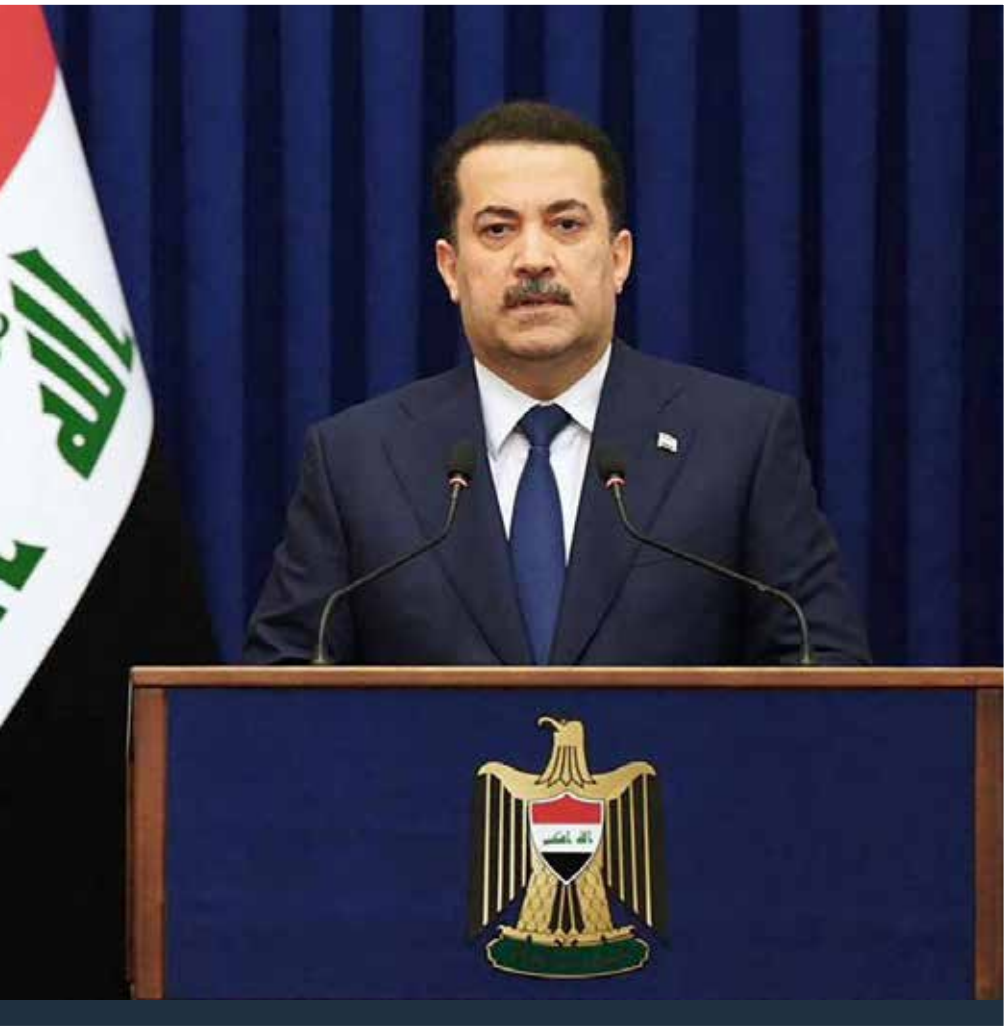

في الواقع ان تعامل الأعلام الحكومي وأعلام المعارضة السياسية في أقليم كوردستان مع الأزمات المستمرة بين بغداد وأربيل هو محك اختبار مدىء نضوج وتوازن الخطاب الاعلامي اذ يفترض ان يؤدي اعلام الأحزاب السياسية الكوردستانية المعارضة دوراً تنويراً شفافاً مع الحرص الدقيق على مصلحة شعب الأقليم وان نطرح الحلول لتجاوز الأزمات السياسية. الا ان الواقع الاعلامي في كوردستان مؤلم ويتميز بالازدواجية اذ تميل الأعلام الحكومي الى تبرير السياسة الرسمية للحكومة والدفاع عن الحقوق الدستورية للأقليم . تنتهج بعض الاعلام المعارض الى تشويه اداء الحكومة والقاء اللوم عليها وتقديم معلومات مظللة وهمية والتركيز على السلبيات دون الكشف عن حقيقة النوايا السيئة الكافة خلف الازمات السياسية والمالية والدستورية بين بغداد واربيل ومن دون تقديم اي حلول وطنية تخدم مصلحة الشعب الكوردستاني.

ومما يلاحظ أنه في حالة فشل المفاوضات بين أربيل وبغداد او في حالة تنصل بغداد من الاتفاقات السياسية فان بعض المعارضة السياسية تجند كل وسائل إعلامها لألقاء اللوم على حكومة الأقليم والدفاع عن بغداد رغم أدراكها للحقائق ألا انها تحمل دوماً حكومة الأقليم كافة المسوؤليات اما في حالة نجاح المفاوضات فان هذه الأحزاب تتسارع بالأدعاء بدورها ألايجابي في ذلك وان لولاها لما نجحت اية مفاوضات وتجبر المكاسب لنفسها مدعية حرصها على مصلحة شعب كوردستان والدفاع عنه

من الضروري ان نبين بشيء من التفصيل عن أساليب كل من الاعلام الحكومي وأعلام المعارضة السياسية في مواجهة الأزمات المستمرة بين بغداد واربيل

ومن الضروري ان نبين بشيء من التفصيل عن أساليب كل من الاعلام الحكومي وأعلام المعارضة السياسية في مواجهة الأزمات المستمرة بين بغداد واربيل

اولاً. أسلوب ألاعلام الحكومي ويتضمن

!- توجيه خطاب تعبوي لبيان حرص الأقليم على حقوق الدستورية

٢- تكرار سرد ماصاب الأقليم من الظلم وألاضطهاد

٣- بيان تعنت بغداد وعدم التزامه بتعهداته المالية والدستورية تجاه الأقليم

٤- بيان جهود الحكومة في تأمين الرواتب والخدمات والتزامه بالدستور

٥- التركيز عاى الحقوق الدستورية للأقليم فيما يتعلق بملف النفط والموازنة

٦- رفض القرارات السلبية الصادرة من بغداد والدفاع عن السيادة الوطنية

٧- تثمين وتقدير صمود شعب كوردستان

٨- الاستعداد المستمر للدفاع عن شعب وأقليم كوردستان

٩- الدعوة المستمرة لحل الخلافات مع بغداد بطرق ودية وسلمية واعلام المجتمع الدولي بذلك

ورغم قوة هذا الاعلام التوجيهي وتأثيره المباشر على تواجد الموقف الوطني الداخلي من خلال ابراز المعاناة الحقيقية التي يعيشها المواطن الكوردستاني نتيجة القرارات الفدرالية المجحفة به. الا ان هذا الخطاب يعتمد على التبرير دون تقديم حلول عملية لتجاوز الأزمات المتكررة بين بغداد واربيل ولا تطرق الى مايجري خلف الكواليس ولا الى

تنتهج بعض الاعلام المعارض الى تشويه اداء الحكومة والقاء اللوم عليها وتقديم معلومات مظللة وهمية والتركيز على السلبيات دون الكشف عن حقيقة النوايا السيئة

المساومات التي تتم

ثانيا. اسلوب الاعلام لبعض المعارضة السياسية.

١- يتميز هذا الاسلوب بالتركيز على توجيه انتقادات مبالغة فيها وبان الحكومة فاشلة وليست قادرة على التفاوض مع بغداد او انها لا تريد نجاح اية مفاوضات بسبب المصالح الشخصية للأحزاب الحاكمة

٢- تنتقد حكومة الأقليم بأنها لا تدير موارده بصورة شفافة وعلنية وعادلة

٣- توجه اللوم الى الحكومة بأنها السبب في غياب المسألة البرلمانية لأعضائها وبأن الحكومة لا تحترم البرلمان وتنفرد بأتخاذ القرارات.

٤- توجه اللوم الى حكومة الأقليم بكونها السبب الاساسي لأنتشار الفساد المالي والاداري والجرائم وظاهرة العنف وحتى الحوادث الطبيعه

٥ تتعمد اهمال الاشارة الى اي منجز حكومي حتى لو كان في صالح شعب الأقليم وتبرز السلبيات دوماً

٦- تقديم معلومات مشوه عن ايرادات الأقليم لمصلحة بغداد

٧- توظيف كافة الوسائل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي لنشر وثائق ومعلومات سرية لألحاق الضرر بسمعة الأقليم شعباً وقيادة وارضاً

ومما يلاحظ على الخطاب الاعلامي لهذه الفئة من المعارضة السياسية

هو غلبة الطابع التحريضي على النقد المهني مع استغلال الازمات وتوظيفها لتصفية الحسابات الحزبية. كما ان هذا الخطاب لا يطرح اية حلول للمشاكل والازمات المستمرة بين بغداد واربيل . الا ان ذلك لا ينفي وجود اعلام معارض وطني صريح وشفاف وملتزم بالدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب كوردستان. حيث أنه يبين السلبيات بكل جرئه ويطرح البدائل والحلول دون تشهير أو مبالغة

والان لابد من بيان دور الخطاب الاعلامي الحكومي والمعاض في مخاطبة كل من شعب كوردستان والشعب العراقي

أولاً. مخاطبة الشعب العراقي

يجب ان يكون الخطاب وطنياً ويؤكد دوماً بأن الشعب الكوردستان هو شريك حقيقي في العراق وبأنه جزء أساسي من الشعب العراقي

التمسك بالدستور وبالنظام الفدرالي

الدعوة الى حل الأزمات عبر الموؤسسات الدستورية وبطرق ودية سلمية

بيان مشروعية مطاليب الأقليم الدستورية ومدى التزام الأقليم بالبنود الدستوريه

نشر البيانات المالية وبيان انجازات الاقليم

> **الدعوة الى حل الأزمات عبر الموؤسسات الدستورية وبطرق ودية سلمية**

بيان معاناة المواطن العراقي في الجنوب والوسط وطرح الحلول للحكومة الفدرالية

التأكيد على حق جميع العراقيين بالتمتع بالحقوق بصورة متساوية وضرورة سيادة القانون ومحاربة الفساد والجرائم في عموم العراق

ثانيا. مخاطبة شعب كوردستان

من الضروري ان يكون الخطاب الأعلامي للحكومة والاحزاب المعارضة في اقليم كوردستان تجاه الشعب الكوردستاني يتضمن ما يلي.

ان يكون الخطاب الاعلامي خطاب توعية لا تعبوى وان يبتعد عن العاطفة او الدعوة الى التحيز والتزمت بل يجب ان يدعوا الى خطاب التسامح والارتقاء الفكري وتقبل الأخر.

بيان طبيعة وابعاد الازمات بين بغداد واربيل الدستورية الاقتصادية والسياسية وبيان مراحل التفاوض والمحاولات لأيجاد الحلول ودور الحكومة والاحزاب في تجاوز الأزمات بكل شفافية وعدم الانحياز.

بيان الحقوق الدستورية للأقليم.

احترام التنوع القومي والديني والسياسي في الأقليم

عرض معلومات شفافة عن ايرادات الأقليم المالية ونفقاتها والتركيز دوماً على تجفيف منابع الفساد المالي ومحاربة العنف والجرائم

التركيز على المواطنة والارتقاء وليس الارتقاء الحزبي فقط

عدم توظيف الأزمات لشن حملات على الأخرين أو اثارة النعرات وتصعيد الخلافات

الترويج للحلول عبر المؤسسات القانونية دون تصعيد للأزمات اعلامياً

بيان الانجازات والخدمات بصورة واقعية والاثارالايجابية المترتبة عليها دون تهويل أو مبالغة

> **عرض معلومات شفافة عن ايرادات الأقليم المالية ونفقاتها والتركيز دوماً على تجفيف منابع الفساد المالي ومحاربة العنف**

دوماً يجب ان يكون الخطاب الاعلامي الحكومي والمعارضة في اوقات الازمات خطاب وطني مشترك وموحد تجاه الجميع ومن الضروري التأكيد بانه لا يمكن مواجهة الأزمات السياسية والمالية والدستورية والقانونية من خلال اعلام حكومي ومعارض غير متزن او موجه لغرض معين ولمصلحة فئة أو حزب معين من اجل توسيع نطاق الخلافات بين يغداد واربيل . اذ ان كل من الاعلام الحكومي والمعارض يتحمل مسوؤلية مجابهة الأزمات الوطنية وطرح الحلول والبدائل لذا يجب التركيز .

المسوؤلية المهنية والالتزام بقيم ومبادئ الاعلام الوطني

المصداقية والشفافية في نقل الواقع وتحمل المسوؤلية التأثير على الرأي العام الكوردستاني

المهنية في استخدام الادلة والمعلومات والتوازن بين النقد والتأيد تبني خطاب متزن ليكون جسراً بين اطراف الأزمة وحلها بطرق ودية والابتعاد عن خطاب الأثارة او نشر الحقد والكراهية

الدعوة الى الاعنف وعدم التحيز والدعوة الى التضامن وتوحيد الصفوف والعمل من اجل مصلحة الشعب الكوردستاني دوماً وابداً

العراق فـ

يعيش نصفه على الأرض ونصـ

لم يعد التحول الرقمي في العراق ظاهرة هامشية أو حدثاً تكنولوجياً عابراً...

ما تكشفه أحدث تقارير شركة We Are Social لشهر أكتوبر ٢٠٢٥ يؤكد أن البلاد تقف أمام "تسونامي رقمي" يعيد تشكيل المجتمع والاقتصاد ونمط الحياة اليومي. فخلال عام واحد فقط، قفز عدد الهويات الرقمية إلى أكثر من ٤٠ مليون حساب، في بلد لا يتجاوز سكانه ٤٧ مليون نسمة.

هذه الأرقام لم تعد مجرد مؤشرات إحصائية؛ بل أصبحت معلماً جديداً في فهم طبيعة المجتمع العراقي، الذي تحول خلال سنوات قليلة إلى واحد من أسرع المجتمعات نمواً في العالم رقمياً.

الهواتف الذكية... البوابة التي ابتلعت كل شيء

لأول مرة في تاريخ البلاد، يتجاوز عدد اشتراكات الهاتف المحمول عدد السكان أنفسهم، إذ وصل إلى ٥٠,٨ مليون اشتراك بنسبة انتشار بلغت ١٠٨%. هذا التفوق العددي يعني أن الهاتف الذكي أصبح الأداة الأساسية للعراقيين في العمل والتواصل والترفيه وإدارة الحياة اليومية.

ظاهرة امتلاك الفرد أكثر من شريحة اتصال واحدة باتت شائعة، وتكشف عن اعتماد كامل على الهواتف كمحور للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

التحضر والبنية التحتية... طريق معبد أمام التكنولوجيا

بلغت نسبة التحضر في العراق ٧٢,٢%، وهو ما وفّر بيئة مواتية لتمدد سريع في شبكات الاتصالات والإنترنت داخل المدن الكبرى.

هذا التحضر ترافق مع نمو ملموس في عدد مستخدمي الإنترنت الذي وصل إلى ٣٩,٦ مليون مستخدم بنسبة انتشار ٨٣,٨%، ما يشير إلى تلاشي "الفجوة الرقمية" التي طالما أعاقت التنمية في البلاد.

وسائل التواصل الاجتماعي... الساحة العمومية الجديدة

لكن الرقم الأكبر وقعاً وتأثيراً هو دخول ٥,٨ مليون مستخدم جديد إلى منصات التواصل خلال عام واحد فقط.

عدد الحسابات بلغ ٤٠,١ مليون حساب،

ـي 2025

ـفه الآخـر عـلى الإنتـرنت

وهو رقم يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت الفعليين، ما يعكس تعدد الحسابات للفرد الواحد وانغماس المجتمع العراقي في فضاء افتراضي يتجاوز الحدود الواقعية.

الباحث في الإعلام الرقمي علي نوري يرى أن هذا تحول ثقافي واجتماعي أكثر منه ظاهرة تقنية. فوسائل التواصل أصبحت "الساحة العامة الجديدة للعراقيين"، حيث يتشكل الرأي العام وتخاض المعارك السياسية والاجتماعية ويتم التأثير على السلوك الجمعي.

اقتصاد جديد يولد... والشركات أمام اختبار البقاء

البيانات تشير بوضوح إلى أن السوق العراقي بات جاهزاً لدخول مرحلة "الاقتصاد الرقمي" بكامل طاقته.

قطاعا التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية (FinTech) يقفان على عتبة توسع كبير خلال السنوات المقبلة، في ظل وجود قاعدة مستخدمين تتجاوز ٤٠ مليون شخص.

الحكومة أمام لحظة حاسمة

التحول الرقمي المتسارع يضع الحكومة العراقية أمام استحقاقات جديدة، أبرزها الانتقال من مفهوم "الحكومة الإلكترونية" إلى "الحكومة الذكية" التي تعتمد على التطبيقات والخدمات السريعة عبر الهاتف المحمول.

كما أن اتساع الفضاء الرقمي بهذه الوتيرة يجعل الحاجة إلى قوانين قوية في الأمن السيبراني ضرورة لحماية بيانات ملايين المستخدمين.

نضوج رقمي... أم فقدان للسيطرة؟

ما بين التفاؤل بمستقبل اقتصاد رقمي مزدهر، والتحذير من الانغماس المفرط في العالم الافتراضي، تبقى الحقيقة واضحة:

العراق دخل عام ٢٠٢٥ وهو يعيش ثورة رقمية شاملة ستغير طريقة العمل والتعلم والاستهلاك والتواصل، وربما حتى السياسة.

والسؤال الذي يفرض نفسه اليوم:

هل ستتمكن الدولة والمجتمع من مواكبة هذا التغيير الجارف... أم أن موجة "التسونامي الرقمي" ستفرض إيقاعها على الجميع دون استعداد كاف؟

الحـــرب السيبـ

هل البنية الـــ

خلال دقائقٍ معدودات، تختزل شبكةٌ من الأسلاك والأقمار الصناعية والخوادم قصصاً كاملة عن دولة بكامل مؤسساتها: سجلات طبية تُسرَق، قواعد بيانات حكومية تُباع في أسواق مظلمة، شبكات مرافقٍ قد تتوقّف عن العمل في أي لحظة، ورسائل داخل غرف وزارية تُقرأ بصمت من طرفٍ لا يُرى. هذه ليست مشاهد من رواية خيال علمي، بل واقع الحرب السيبرانية الذي أخذ يُعيد رسم ملامح الأمن الوطني العراقي خلال السنوات الأخيرة؛ حربٌ بلا صفارات إنذار، بلا دمار مرئي، لكنها قادرة على شلّ قطاعات أساسية، وإرباك مؤسسات حكومية، وتهديد معلومات حسّاسة تخصّ ملايين المواطنين.

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

ـرانية في العراق:

ـــرقمية آمنة؟

> تهيمن على المشهد العراقي منظومة من التعقيدات الجيوسياسية والداخلية: تعدّد الفصائل، هشاشة بعض المؤسسات، وإرثٌ طويل من الحروب والإهمال البنيوي

على مدى أشهرٍ عدّة، أجرى فريق التحقيق في مؤسسة رؤى عملاً ميدانياً وتحرّياً رقمياً موسّعاً، التقى خلاله بخبراء أمنيين محليين وإقليميين، وتتبع عشرات الحوادث المُعلنة وغير المُعلنة، وراجع سياسات التحول الرقمي وهياكل الحماية في المؤسسات الرسمية. وجاءت النتائج لتعكس مشهداً معقداً: تحسّنٌ ملحوظ في جانب البنية التحتية، يقابله ضعف تنظيمي وإداري؛ وتهديداتٌ إقليمية وسيبرانية مستمرة تضع العراق في دائرة الاستهداف المتكرّر.

لماذا العراق هدفٌ سهل نسبياً؟

تهيمن على المشهد العراقي منظومة من التعقيدات الجيوسياسية والداخلية: تعدّد الفصائل، هشاشة بعض المؤسسات، وإرثٌ طويل من الحروب والإهمال البنيوي. هذه العوامل مجتمعة جعلت البلاد بيئة خصبة لنمطين رئيسيين من الهجمات:

عمليات تجسّس سياسي وعسكري: غالباً تقودها مجموعات متقدمة (APT) مرتبطة بدول أو جهات إقليمية.

عمليات جنائية تهدف للربح: تشمل سرقة بيانات، بيع معلومات، والابتزاز الرقمي.

تقارير بحثية متخصصة رصدت خلال العامين الماضيين هجماتٍ معقدة استهدفت خوادم حكومية، واستخدمت أدوات عالية التطور تُشير إلى إمكانات تفوق قدرات مجموعات الهواة. شركات أمنية دولية وثّقت حملات مستمرة تستهدف وزارات وجهات حساسة في العراق، تُدار عبر برمجيات خبيثة تعمل على زرع الأبواب الخلفية وسرقة الملفات السرية لفترات طويلة دون اكتشاف.

تسريب بيانات المواطنين

في أكثر من حادثة خلال العام الماضي، ظهرت قواعد بيانات عراقية - مدنية وصحية وتعليمية - معروضة للبيع على منصات غير مشروعة. وفي بعض الحالات، أعلنت الجهات الأمنية عن اعتقال متورطين في عمليات الاتجار بهذه البيانات.

. استهداف المنصات الرسمية والدبلوماسية

تعرضت مواقع حكومية وصفحات تمثيل دبلوماسي لهجمات تعطيل متكررة. ورغم أن بعضها كان ذا تأثير محدود، إلا أنه يسلّط الضوء على ضعف الحماية وتشتت المسؤوليات التقنية.

تهديد البنى التحتية الحيوية

ورغم عدم تسجيل عمليات تعطيل كبيرة لأنظمة الطاقة أو المياه، فإن تقارير متخصصة تشير إلى محاولات استطلاع إلكتروني تستهدف مرافق حساسة، وهو ما يجعل احتمالات الهجمات مستقبلاً أكثر واقعية.

جاهزية العراق: بين تحسّن ملموس وثغرات خطرة

١. تقدّم في البنية التحتية

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة استثمارات مهمة في:

شبكات الألياف البحرية والبرية.

مشروعات بناء مراكز بيانات وطنية.

تحسين شبكات الاتصال الحكومية.

هذه خطوات تُحسب للدولة، لكنها لا تكفي وحدها لمواجهة الهجمات المتقدمة.

ضعف إداري وتشريعي

رغم التقدّم التقني، ما تزال البلاد تفتقر

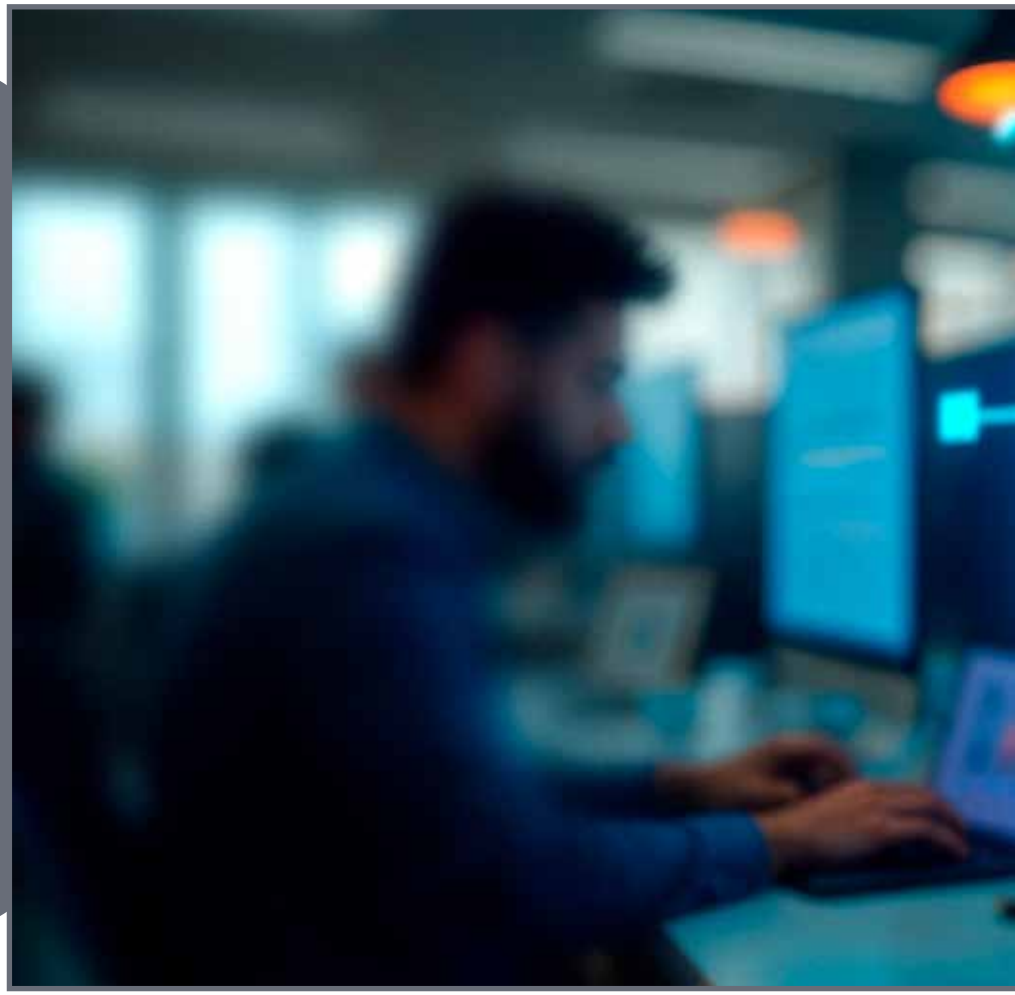

يعيش العراق اليوم على خطّ تماس بين الطموح الرقمي والتهديد السيبراني. فبينما يشكّل التوسع في البنى التحتية فرصةً للنمو والتنمية، يبقى غياب منظومة حماية متينة خطراً استراتيجياً حقيقياً.

إلى: إطار وطني موحّد لإدارة الحوادث السيبرانية.

كوادر تقنية متخصصة ذات تدريب عالٍ.

سياسات إلزامية لمعايير الأمان في جميع الوزارات والهيئات.

وهو ما يجعل البيئة الرقمية عرضة لثغرات تُستغل بسهولة من جهات إجرامية أو استخبارية.

من يقف خلف الهجمات؟ معادلة أمنية معقّدة

تشير تحليلات الخبراء إلى وجود طرفين رئيسيين:

جهات مرتبطة بأجهزة استخبارات إقليمية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية من خلال جمع بيانات حساسة.

جماعات جريمة سيبرانية تركز على الربح، وتستغل هشاشة أنظمة المؤسسات العراقية لسرقة البيانات أو ابتزاز الشركات.

هذا التداخل بين الدوافع السياسية والجنائية يجعل مواجهة التهديد أكثر تعقيداً.

شهادات من قلب الحدث

يقول مسؤول أمني في مقابلة أجراها فريق التحقيق:

"التهديد متعدد الطبقات: هناك عمليات تجسّس متقدمة تُدار من خارج الحدود، وفي المقابل موجات اختراقات داخلية تُنفذ بهدف الربح السريع."

بينما يوضح مهندس شبكات في إحدى شركات الاتصالات:

"المشكلة ليست في التكنولوجيا فقط، بل في تشتّت البيانات عبر جهات متعددة دون تنسيق حقيقي... هذه أكبر ثغرة لدينا."

ما الذي يمكن أن يحدث إن لم تعالج الفجوات؟

تعطل خدمات حيوية مثل المستشفيات أو شبكات المياه والطاقة، خصوصاً مع استهداف أنظمة التحكم الصناعية.

فقدان ثقة المواطنين بالمنظومات الرقمية الحكومية بعد أي تسريب واسع للبيانات.

استغلال سياسي وأمني واسع للمعلومات المسروقة من قبل دول أو جماعات ذات مصالح.

توصيات عاجلة لمؤسسات الدولة

إنشاء مركز وطني موحد للاستجابة للحوادث السيبرانية بصلاحيات واضحة وتنسيق بين الوزارات.تحديث شامل لقوانين حماية البيانات والجرائم الإلكترونية مع آليات تنفيذ فعالة.

تأسيس مراكز بيانات وطنية محمية ونسخ احتياطية موزّعة لضمان استمرارية الخدمات.

إطلاق برامج تدريب وطنية لبناء كوادر محترفة في الأمن السيبراني.

تطوير آليات التعاون الإقليمي والدولي لتبادل المعلومات الاستخبارية التقنية.

يعيش العراق اليوم على خطّ تماس بين الطموح الرقمي والتهديد السيبراني. فبينما يشكّل التوسع في البنى التحتية فرصةً للنمو والتنمية، يبقى غياب منظومة حماية متينة خطراً استراتيجياً حقيقياً.

ومع تصاعد الهجمات عالمياً، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً:

هل يستطيع العراق حماية حدوده الرقمية كما يحمي حدوده الجغرافية؟

مؤسسة رؤى ترى أن الإجابة تبدأ ببناء استراتيجية وطنية شاملة، تجمع التكنولوجيا بالتشريعات، والخبرة بالحوكمة، لأن الأمن الرقمي اليوم هو امتداد مباشر للأمن القومي غداً.

1-6IN
C-91

تاريخ التدخل الأميركي

مرحلة جديدة في صراعات الشرق الأوسط

نبيل عمرو

وزير الإعلام الفلسطيني السابق

بين الدعم التقليدي والمشاركة المحدودة، شهدت العلاقة الأميركية-الإسرائيلية خلال عقود طويلة مراحل متباينة من التأثير. لكن في مرحلة إدارة ترامب، تبدّل المشهد بشكل لم يسبق له مثيل. فقد تحوّل الدور الأميركي من كونه داعماً سياسياً وعسكرياً، إلى تدخل مباشر على الأرض، يتحكم في مسار العمليات العسكرية والسياسية في غزة، ويضع الأسقف التنفيذية لمبادرة وقف إطلاق النار.

الرئيس ترمب المولع بجمعه الانتصارات، كان إنجازه الذي يستحق المباهاة به هو وقف إطلاق النار في غزة، الذي تعزّز بإنجازٍ سياسيٍ غير مسبوق جسّدته قمة شرم الشيخ

في هذا السياق، يصبح نتنياهو، الذي اعتاد قيادة المشهد الداخلي والخارجي لإسرائيل، تابعاً في ظل خطة ترامب التي تتضمن مجلس سلام أميركياً وإشرافاً عسكرياً مباشراً على غزة، وصولاً إلى التعامل مع قضايا معقدة مثل العالقين في أنفاق رفح. ما يحدث اليوم يؤكد أن القرار بيد الولايات المتحدة، لا بيد إسرائيل، في مرحلة تعتبر فريدة في تاريخ التدخل الأميركي المباشر بالمنطقة.

منذ بداية الرد على عملية «طوفان الأقصى» وإلى يومنا هذا، لم تتوانَ الإداراتُ الأميركية عن تقديم كل ما يلزم لإسرائيل سياسياً وعسكرياً ومالياً، مع قيام الدولة العظمى بدور الوسيط إلى جانب مصر وقطر وحديثاً تركيا.

كانت إدارة بايدن لا تُخفي تحفظها على الاجتياح البري الإسرائيلي لغزة، إلا أن التحفظ وإن كان علنياً في بعض الحالات، فإن قادة الحرب في إسرائيل تعاملوا معه باستخفاف. ولم لا، ما دامت الإدارة المتحفظة سجّلت رقماً قياسياً في حماية الحرب، من خلال عدة فيتوهات اتخذت خلال سنتها الأولى فقط، ناهيك عن الجسر الجوي الذي نقل ما تحتاج إليه الحرب من سلاحٍ وعتاد.

غادرت إدارة بايدن المشهد وحلّت محلها إدارة ترمب، ليبدأ فصلٌ سياسيٌ مختلف، تبلور في حرب إيران، وكان ما كان بشأن المفاعلات وما حل بها.

على أن أهم ما أنتجته ولاية ترمب، هو خفض إطلاق النار، في غزة ولبنان.

الرئيس ترمب المولع بجمعه الانتصارات، كان إنجازه الذي يستحق المباهاة به هو وقف إطلاق النار في غزة، الذي تعزّز بإنجازٍ سياسيٍ غير مسبوق جسّدته قمة شرم الشيخ التي نصّبته عرّاباً لإنهاء الحرب، ولتنفيذ مبادرته التي تضمنت بنود اليوم التالي، إضافةً إلى رؤيةٍ تبشر بمعالجة قضايا المنطقة على نحوٍ يجعلها واحة سلامٍ واستقرار.

رغم كل عبارات الثناء التي أغدقها ولا يزال على نتنياهو، فإنه لم يتخلَّ عن حذره منه، فهو القادر على تجويف إنجازه الأهم؛ إذ لا تنقصه الذريعة لاستئناف الحرب لتحقيق نصره المطلق الذي بترته مبادرة ترمب.

وحدث بالفعل أن استؤنفتِ الحرب فعلاً بمذبحة خان يونس التي كادت تقوّض المبادرة وتوقعها في هاوية الفشل.

منذ تلك الواقعة ضاعف ترمب من توغله المباشر؛ إذ تأسست قاعدة إدارة الحالة الغزية في كريات جات، التي منها

سيتم الإشـــراف الأميركي على غزة في المراحل التالية، إضافةً إلى نزع عملية إدخال المساعدات من يد نتنياهو، مع حديثٍ لا يزال الأميركيون يتحفظون عليه وهو احتمال إقامة قاعدةٍ عسكريةٍ كبرى على الأراضي الإسرائيلية، تستوعب إدارة عمليات القوة متعددة الجنسيات التي ستشارك في تطبيق المبادرة، ذلك مع القيام بجهدٍ رقابي عسكري في فضاء غزة، وأخيراً وليس آخراً العمل المباشر لحل مشكلة عناصر «حماس» العالقين في أنفاق رفح.

تاريخ العلاقات الأميركية - الإسرائيلية سجّل وقائع محدودةً للغاية يتم فيها تدخلٌ أميركيٌ مباشر في إسرائيل، كان ذلك جزئياً في حرب ١٩٦٧، وجزئياً كذلك في حرب ١٩٧٣، دون الحاجة لإرسال قواتٍ أو بناء قواعد، أمّا الآن فقد تغيرت الحالة من الدعم السياسي والتسليحي والمشاركة المحدودة في الحرب، إلى الوجود بكثافةٍ على الأرض، وقاعدة كريات جات هي البداية.

الرئيس ترمب يعتقد، وربما يكون على صواب، بأنه روّض نتنياهو وأرغمه على الإذعان لمتطلبات نجاح خطته بشأن غزة، يواصل حضوره المباشر على الأرض، فهو من سيقود المرحلة التالية من خلال وضعه رئيساً لمجلس السلام، وهو من وضع نص قرار مجلس الأمن، ومن سيوفر له إمكانيات المرور بتجنب الفيتو المضاد، وهو من سيرعى تشكيل القوة متعددة الجنسيات للعمل على أرض غزة... بعد كل ذلك ما الذي تبقى لنتنياهو أن يفعله سوى إبداءِ الملاحظات والتكيف مع الأسقف التي وضعها ترمب؟ وهنالك قيد حريري وضعه بين يدي نتنياهو، وهو دعوته رئيس الدولة العبرية كي يصدر عفواً يتيح لنتنياهو البقاء في موقعه لمساعدة ترمب على تنفيذ سيناريوهاته.

جاريد كوشنير في إسرائيل، ولا تتوقف مهمته عند تذليل العقبات أمام إبرام صفقة إنهاء حالة العالقين في أنفاق رفح، ولا حتى حماية مبادرة ترمب من التبدد والانهيار، بل يقوم الآن بعمل مبادرةٍ احتياطيةٍ بديلةٍ حال فشل المبادرة الأصلية، ما يعني أن الأميركيين هم من يرعى الأصيل ويضع البديل.

طبيعة التدخل الأميركي بالصورة غير المسبوقة يمكن وصفها بالمصطلح العربي الدارج مع بعض التأويل... «بيد أميركا لا بيد إسرائيل»، وهذا ما يحدث الآن بالضبط.

الرئيس ترمب يعتقد، وربما يكون على صواب، بأنه روّض نتنياهو وأرغمه على الإذعان لمتطلبات نجاح خطته بشأن غزة، يواصل حضوره المباشر على الأرض، فهو من سيقود المرحلة التالية

صراع البيت الشيعي يبدأ فصائل مسلحة تقود أكبر عمـ

يشهد العراق واحدة من أكثر المراحل السياسية حساسية منذ تشكيل حكومة محمد شياع السوداني قبل أكثر من عامين، مع دخول الفصائل المسلحة المدعومة سياسياً على خط معركة حاسمة تهدف إلى منع تجديد ولايته، وفرض بديل ينسجم مع رؤيتها لمستقبل السلطة في

ـــلية إزاحة سياسية للسوداني

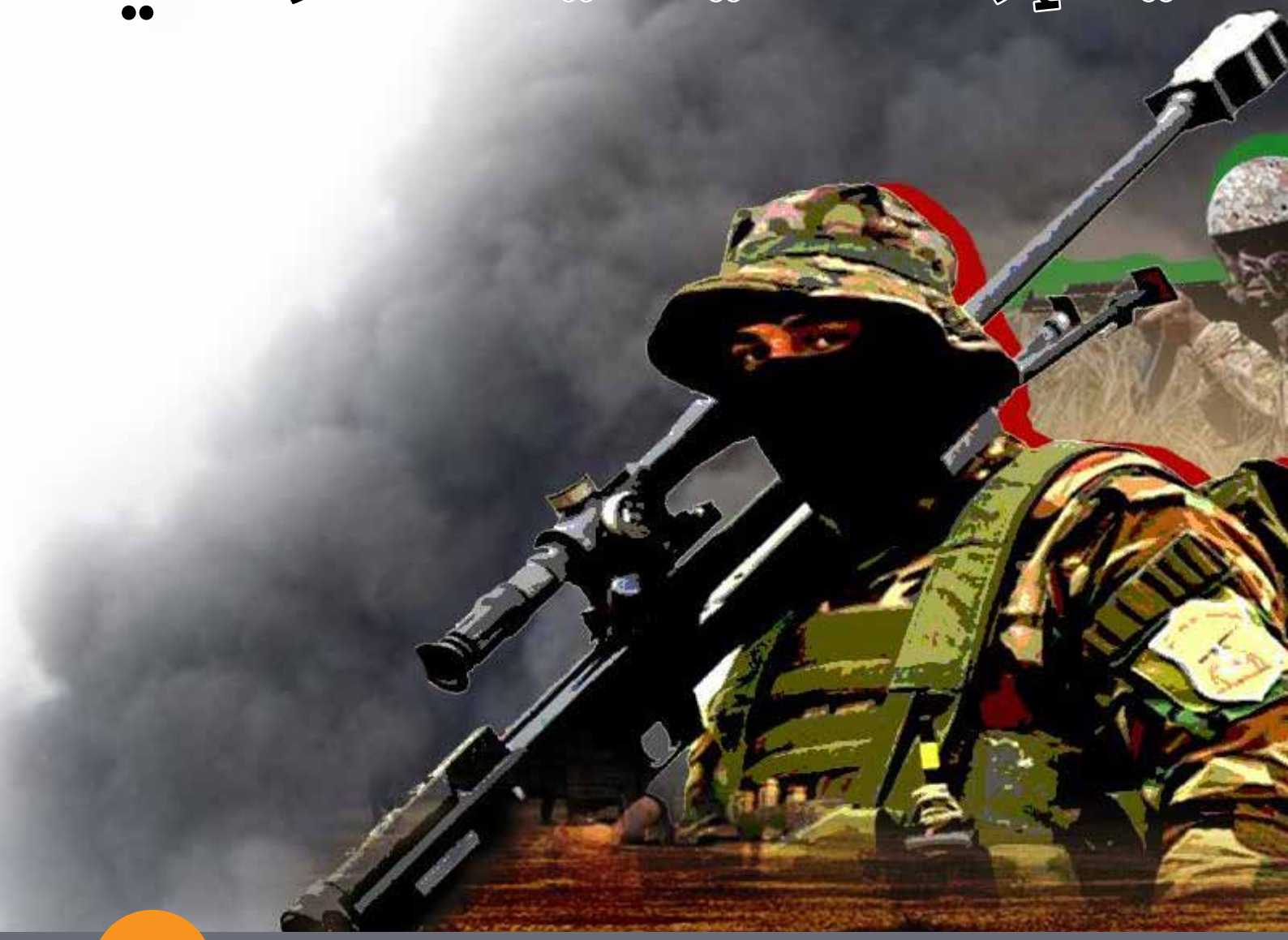

البلاد. مصادر سياسية عديدة أكدت لـ»...» أنّ البلاد أمام "جبهة ضغط متصاعدة" تقودها الأجنحة السياسية للفصائل، تتوسع يومياً داخل تحالف الإطار التنسيقي، حتى باتت تهدّد موقع رئيس الوزراء المنتهية ولايته بشكل مباشر.

> عضو في البرلمان وسياسي مقرّب من الإطار قال إنّ "غالبية الفصائل المسلحة حسمت موقفها: لا تجديد للسوداني

لجنة اختيار بديل... خطوة أولى نحو الإطاحة

شكل الإطار التنسيقي لجنة داخلية مكلفة ببحث "استحقاق ترشيح رئيس وزراء جديد"، وهي أول خطوة مؤسسية واضحة نحو إقصاء السوداني. ورغم صمت قادة الإطار إعلامياً، إلا أنّ أعضاء بارزين يؤكدون أنّ الفصائل هي القوة الدافعة وراء هذا التوجه.

عضو في البرلمان وسياسي مقرب من الإطار قال إنّ "غالبية الفصائل المسلحة حسمت موقفها: لا تجديد للسوداني"، مضيفاً أنّ هذا الحراك "ليس طارئاً، بل بدأ قبل نحو عام، لكنه دخل مرحلة الحسم بعد إعلان نتائج الانتخابات".

هل المشكلة مع السوداني أم مع موقع القرار؟

على خلاف التوقعات، لا تشير التقديرات الداخلية إلى وجود قرار إيراني مباشر ضد السوداني. مصادر مطلعة تقول إنّ "طهران لم تعط أي إشارة إيجابية أو سلبية، وتركت الأمر للحسابات الداخلية العراقية".

هذا الفراغ القراري سمح للفصائل بتعزيز نفوذها، وتشكيل كتلة ضغط واسعة داخل الإطار ترفض استمرار السوداني لولاية ثانية.

دوافع شخصية وحزبية... واتهامات بالتماهي مع واشنطن

نواب داخل الإطار أكدوا أنّ أسباب الرفض "متشابكة"، بين ما هو سياسي وآخر شخصي. وبعض القيادات تتهم السوداني بالتقارب مع الموقف الأميركي في ما يتعلق بملف الفصائل وسلاحها، وهو ما يردده نوري المالكي وقيس الخزعلي بحسب مصادر داخلية.

النائب علي الزبيدي ذهب أبعد من ذلك حين قال إنّ السوداني "أصبح خارج معادلة الولاية الثانية"، مشيراً إلى خلافات بين رئيس الوزراء من جهة، وكتل بدر والعصائب ودولة القانون من جهة أخرى.

طرح بديل "غير حزبي"... ولكن خاضع للتحالف

أحد الطروحات الجديدة داخل الإطار هو الدفع بشخصية "غير حزبية" لرئاسة الحكومة، بشرط ألا تؤسس حزباً ولا تشارك في الانتخابات، وأن تعود إلى التحالف في كل قرار سياسي أو حكومي.

هذا الشرط يكشف محاولة واضحة لإنتاج رئيس وزراء تنفيذي بلا سلطة مستقلة، يخضع بالكامل لقرار الإطار والفصائل

المسلحة.

لقاءات مكثفة... واتساع الجبهة المعارضة

خلال الأيام الماضية عقدت الفصائل السياسية لقاءات مكثفة مع قيادات الإطار، في محاولة لتوسيع دائرة الرافضين لتجديد الولاية. النائب محسن المندلاوي كشف عن اجتماعات مع قادة فصائل، أبرزهم الأمين العام لحركة "أنصار الله الأوفياء" حيدر الغراوي، في مؤشر إضافي على أن الفصائل تتحرك ككتلة سياسية لا كأجنحة متفرقة.

تحليل سياسي: صراع مشروعين داخل البيت الشيعي

الباحث السياسي مهند العتابي يرى أنّ الأزمة تتجاوز السوداني كشخص، إذ ترتبط بـ"مرحلة سياسية جديدة تسعى فيها الفصائل لفرض رئيس حكومة متجاوب تماماً مع متطلباتها". ويضيف أنّ هذا الصراع يعكس تنافساً بين مشروعين داخل الإطار:

مشروع يسعى إلى تحويل الفصائل إلى قوة مقرّرة داخل بنية الحكم.

ومشروع آخر يريد الحفاظ على الدولة التقليدية التي تقف مؤسساتها فوق الفصائل.

هذا الانقسام يضع الإطار أمام اختبار وجودي، خصوصاً مع اقتراب تشكيل الحكومة المقبلة.

> نجاح الفصائل في إزاحة السوداني سيعني عملياً تعاظم نفوذها السياسي، ما قد يفاقم حساسية الملف بين بغداد وواشنطن

تداعيات محتملة: مواجهة مع واشنطن... أو صدام داخل بغداد

نجاح الفصائل في إزاحة السوداني سيعني عملياً تعاظم نفوذها السياسي، ما قد يفاقم حساسية الملف بين بغداد وواشنطن، التي تراقب عن كثب أي تحولات تؤثر على ملف الوجود العسكري والعمليات ضد تنظيم "داعش".

أما فشل الحراك وبقاء السوداني لولاية ثانية، فسينظر إليه داخلياً كضربة مؤلمة للفصائل، قد تدفعها نحو خيارات تصعيدية داخل العملية السياسية وربما خارجها.

مستقبل مفتوح على كل الاحتمالات

رغم إعلان الإطار التنسيقي قبل يومين عودة التئامه ككتلة كبرى مسؤولة عن تشكيل الحكومة المقبلة، إلا أنّ الصراعات الداخلية تجعل المشهد غير مستقر. معركة الولاية الثانية لا تزال مفتوحة، وقد تكون هي العامل الأكثر تأثيراً في رسم ملامح المرحلة السياسية المقبلة في العراق، بين دولة تسعى إلى تثبيت مؤسساتها، وفصائل تريد أن تكون جزءاً من صناعة القرار على أعلى مستوى.

هجوم عـــ
مـــن يـــريد إطفـــاء روناكـــ

كشف خيوط الهجوم المسيّر الذي استهدف شريان الغاز في السليمانية

لم يكن الهجوم بالطائرة المسيّرة على حقل كورمور الغازي في السليمانية مجرد حادث أمني عابر. فالضربة التي أصابت أحد أهم الخزانات الرئيسة داخل المنشأة التي تديرها شركة دانة غاز الإماراتية جاءت في توقيت بالغ الحساسية، سياسياً واقتصادياً، وفي لحظة يشهد فيها إقليم كردستان تحولاً جذرياً في ملف الطاقة عبر مشروع «روناكي» الذي خفّض اعتماد المواطنين على المولدات الأهلية وقطع جزءاً كبيراً من مصالح شبكات اقتصادية تمتد آثارها إلى خارج حدود الإقليم.

ـــــلى كورمور

ـــــي وإبقاء الإقليم في العتمة؟

وبينما تتجنب الجهات الرسمية توجيه الاتهام المباشر لأي طرف، تشير خيوط كثيرة–بما فيها مسار الطائرة، وموقع الإطلاق، وتاريخ الهجمات السابقة–إلى أن المستفيد الوحيد هو القوى التي تخشى من تحوّل الإقليم إلى مركز إنتاج غاز مستقر، قادر على إدارة ملف الطاقة بعيداً عن الضغوط الاقتصادية والسياسية لبغداد وبعض الفصائل المسلحة. هجوم كورمور ليس مجرد استهداف منشأة، بل رسالة سياسية وأمنية واضحة أنّ أي خطوة تضعف نفوذ "اقتصاد الظل" أو تزيد استقلالية الإقليم لن تمر بلا عقاب.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

> أكّدت خلية الإعلام الأمني في بغداد أن «الهجوم الغادر»، كما وصفته، تسبب في احتراق أحد الخزانات الأساسية دون خسائر بشرية

أول هجوم منذ عامين... وعودة أسلوب «المسيّرات»

أكّدت خلية الإعلام الأمني في بغداد أن «الهجوم الغادر»، كما وصفته، تسبب في احتراق أحد الخزانات الأساسية دون خسائر بشرية، لكنه أحدث شللاً فورياً في تدفق الغاز، وأدى إلى توقف محطات الكهرباء في أربيل والسليمانية.

هذا التوقف أعاد للأذهان سلسلة هجمات بين ٢٠٢١ و٢٠٢٣ استخدمت فيها فصائل مسلحة مقربة من إيران أساليب مشابهة من طائرات مسيّرة وصواريخ كاتيوشا.

ورغم غياب الإعلان الرسمي للمسؤولية، إلا أن الأسلوب، والتوقيت، والموقع تحمل بصمة جهات سبق أن استهدفت القطاع ذاته، وتملك الدافع السياسي والأمني لمنع الإقليم من التقدّم في مشاريع الطاقة.

مصدر حكومي: "الهجوم انطلق من مناطق سيطرة الحشد"

مسؤول في حكومة الإقليم قال لـ«مؤسسة رؤى» إن «الهجوم انطلق من مناطق خاضعة للقوات العراقية وفصائل الحشد الشعبي»، مؤكداً أن «الجهات المنفذة معروفة لبغداد قبل أن تكون معروفة لنا».

ويضيف المصدر أن بغداد تعهّدت سابقاً بمنع هذه الهجمات، لكن «نفس المسارات التي كانت تُستخدم قبل عامين في استهداف كورمور تم استخدامها الليلة الماضية»، في إشارة واضحة إلى أن الدوائر التي تتحرك فيها المسيّرات هي نفسها التي استخدمتها فصائل مرتبطة بإيران في السنوات السابقة.

لماذا كورمور؟ ولماذا الآن؟

لأن الإقليم يقترب من الاكتفاء الذاتي من الطاقة

تُقدّر حكومة الإقليم أن مشروع استخراج ونقل الغاز من كورمور وجمجمال كان سيمكّنها خلال عامين فقط من توليد نحو ٧٠% من احتياجاتها الكهربائية عبر الغاز المحلي، دون الحاجة للوقود القادم من بغداد.

هذا التطور يهدد منظومة اقتصادية مركزية تعتمد عليها بعض الفصائل لتثبيت نفوذها داخل الدولة العراقية.

لأن مشروع "روناكي" أطفأ المولدات وأغلق باباً كبيراً للفساد

يُعتبر برنامج روناكي من أكثر الملفات حساسية، إذ خفّض اعتماد الإقليم على المولدات الأهلية التي تمثل شبكة نفوذ كبيرة تمتد من العراق إلى أطراف متحالفة مع بعض الفصائل.

فقد تسبّب المشروع في:

خفض أرباح أصحاب المولدات بنسبة تجاوزت ٥٠%

قطع شبكة "جباية" غير رسمية كانت تدر ملايين الدولارات شهرياً

تعزيز مكانة الإقليم كمركز طاقة مستقر

رفع مستوى الضغط على بغداد لتحديث منظومة الكهرباء الاتحادية

ولذلك يعتبر بعض المراقبين أن ضرب كورمور هو رسالة سياسية لمنع الإقليم من الاستمرار في هذا المسار.

لأن تشكيل الحكومة الاتحادية يمرّ بمرحلة حساسة

> **تُقدّر الحكومة أن مشروع استخراج ونقل الغاز من كورمور وجمجمال كان سيمكّنها خلال عامين من توليد نحو 70 % من الكهربائية**

يأتي الهجوم وسط مفاوضات معقدة بين القوى الفائزة، بينما يحاول كل طرف تعزيز أوراق الضغط.

وتشير مصادر سياسية إلى أن بعض الفصائل تستخدم ملف الطاقة كورقة تفاوضية، لتقييد موقف الإقليم داخل مسار تشكيل الحكومة.

خط سير المسيّرة... إشارات لا يمكن تجاهلها

بحسب خبراء دفاع تحدثوا لـ«رؤى»، فإن:

زاوية السقوط

مسار الطيران

مدى الطائرة المستخدمة

التوقيت الليلي

كلها تشير إلى طائرة صغيرة الحجم قادرة على حمل متفجرات بوزن خفيف، وهي مواصفات تطابق الطائرات التي استخدمتها فصائل مثل:

كتائب سيد الشهداء

عصائب أهل الحق

أنصار الله الأوفية

وجميعها سبق أن تبنت أو اتُّهمت باستهداف قواعد أميركية وحقول نفط

كتب الصحافي دلشاد كوران في منشور على منصة "إكس" أن الهجوم هو «ضربة موجعة لكل اللجان التي شكّلتها الحكومة الاتحادية لحماية المنشآت»

في الإقليم.

وعلى الرغم من عدم وجود إعلان رسمي، إلا أن التحليل الفني يجعل من استبعاد هذه الجهات أمراً صعباً.

دلشاد كوران: "إحراج لبغداد... وفشل للجان الحكومية"

كتب الصحافي دلشاد كوران في منشور على منصة "إكس" أن الهجوم هو «ضربة موجعة لكل اللجان التي شكّلتها الحكومة الاتحادية لحماية المنشآت»، مؤكداً أن تصريحات قاسم الأعرجي–الذي قال إنه يعرف الجهات المسؤولة–تعرضت لـ اختبار فشل واضح.

هذه النقطة أثارت أسئلة حول:

ما إذا كانت بغداد قادرة فعلاً على ضبط الفصائل؟

وهل يمثل الهجوم رسالة داخلية قبل أن يكون موجهاً للإقليم؟

وما هي حدود نفوذ المستشارية الأمنية على جماعات تمتلك سلاحاً خارج السيطرة الكاملة للدولة؟

تحليل مؤسسة رؤى: من المستفيد؟

الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران

الدافع السياسي الأكبر يكمن في خشيتها من:

تنامي استقلال الإقليم اقتصادياً

تحوّله إلى محور غازي إقليمي

تراجع نفوذها في محافظات النفط والطاقة

فقدان ورقة الضغط في ملف تشكيل الحكومة

شبكات اقتصاد المولدات

تضررت بشكل بالغ من:

مشروع روناكي

تقليل ساعات القطع
تحسن مستوى الخدمة الكهربائية
تراجع الطلب على المولدات الخاصة
جهات داخل بغداد تريد إبقاء الإقليم في موقع "الاعتماد والضغط"
بقاء الإقليم بحاجة للغاز المستورد أو للوقود الذي تزوّده به بغداد يعزز موقع بعض الأطراف داخل السلطة الاتحادية.
النتائج المباشرة للهجوم
توقف الغاز بالكامل لمحطات الكهرباء في أربيل والسليمانية
انخفاض فوري في ساعات التجهيز للمواطنين
خسائر مالية لشركة دانة غاز

توتر سياسي جديد بين أربيل وبغداد يعيد الهجوم على كورمور فتح ملف شديد التعقيد: من يملك قرار الحرب الاقتصادية على إقليم كردستان؟

تأخير إضافي في خطط التوسعة وربط الإقليم بخط الغاز الإقليمي
توتر سياسي جديد بين أربيل وبغداد يعيد الهجوم على كورمور فتح ملف شديد التعقيد: من يملك قرار الحرب الاقتصادية على إقليم كردستان؟
فالتحقيقات الأولية والقرائن التقنية والإشارات السياسية كلها تتجه نحو جهات مسلحة نافذة لا تريد للإقليم أن يستقلّ بطاقة الغاز ولا لبرنامجه الكهربائي أن ينجح. وفي ظل غياب ردع حقيقي من بغداد، يبدو أن هذه الهجمات ستبقى «ورقة ضغط» جاهزة للاستخدام كلما تغيّرت موازين القوى.
ومهما اختلفت الروايات، يبقى الثابت الوحيد هو أن منظومة الطاقة في الإقليم أصبحت ساحة صراع سياسي-اقتصادي مفتوح، وأن كورمور؛ بوصفه شرياناً للطاقة سيظل هدفاً لأي طرف يسعى لإعادة الإقليم إلى مربع العتمة.

هل سيرتفع سعر صـ

إلى ١٨٠ مقابل ك

وسط تقلبات السوق الموازية وشائعات متكررة حول نية الحكومة والبنك المركزي رفع سعر صرف الدينار إلى 180 ألف دينار مقابل كل 100 دولار، خرج البنك المركزي العراقي لينهي الجدل بشكل واضح:

لا نية لتغيير السعر الرسمي... ولا موافقة فنية على رفعه.

لكن السؤال يبقى:

لماذا تنتشر هذه الشائعات؟

ـــــرف الدينار العراقي

ـــــل ١٠٠ دولار؟

ومن يستفيد من تضخيمها؟

وهل يمكن أن تغير الظروف الاقتصادية المعادلة مستقبلاً؟

هذا التحقيق، الصادر عن مؤسسة رؤى، يضع بين يدي القارئ قراءة معمقة في خلفيات الملف، والضباب الذي يرافق السوق الموازية، والعوامل التي تمنع أو تدفع لاحقاً نحو تغيير السعر الرسمي للدينار.

تحقيق خاص - مؤسسة رؤى للدراسات والبحوث الاقتصادية

السوق الموازية لا تمثل الاقتصاد الحقيقي. والاستقرار النقدي في العراق هو الأقوى منذ عام ٢٠٠٣.

ماذا قال البنك المركزي؟ - الرسالة الأهم منذ عام ٢٠٢١

أكد البنك المركزي عبر مسؤوليه أن:

تغيير سعر الصرف اختصاص حصري للبنك المركزي وليس للحكومة أو البرلمان.

لا يوجد أي توجه فني لرفع السعر حالياً.

الاحتياطيات النقدية في وضع ممتاز ومستقر.

التضخم وصل إلى مستويات سلبية لأول مرة في تاريخ العراق.

هذه النقطة الأخيرة تحديداً تمثل تحولاً اقتصادياً كبيراً، لأن التضخم السلبي يعني:

انخفاض الأسعار فعلياً

زيادة القوة الشرائية للدينار

سيطرة كاملة للسياسة النقدية على السوق

إذا كانت الأمور مستقرة... فلماذا ترتفع الأسعار في السوق الموازية؟

يؤكد البنك المركزي أن ما يحدث في السوق الموازية لا يمثل طلباً اقتصادياً حقيقياً، بل:

مضاربات يقودها سماسرة الدولار

عمليات شراء غير شرعية

تهريب عملات إلى خارج البلاد

تمويل غير نظامي لتجارة غير مسجلة

هذه الأنشطة تبقي السوق الموازية في حالة تذبذب، ما يفتح المجال للشائعات، ومنها شائعة «رفع سعر الصرف إلى ١٨٠".

كيف يرد البنك المركزي على المضاربات؟

قام المركزي بتنفيذ حزمة إصلاحات أهمها:

تنويع سلة العملات المتاحة

إضافة: اليوان الصيني - الدرهم الإماراتي - الليرة التركية.

وهو ما خفّض الضغط على الدولار.

التحول من المنصة الإلكترونية إلى المراسلة المباشرة

خطوة قللت من البيروقراطية، ورفعت حجم تمويل التجارة الخارجية بشكل أسرع.

تغطية كاملة لطلبات الاستيراد والسفر

ما جعل السعر الرسمي هو الحقيقي... والموازي مجرد فقاعة مضاربات.

هل توجد دوافع اقتصادية لرفع سعر الصرف فعلاً؟

التقييم الفني داخل البنك المركزي يعطي جواباً واضحاً: لا.

أسباب عدم رفع السعر: الاحتياطي النقدي قوي جداً، يقدر بين ١١٠ - ١٢٠ مليار دولار، وهو من بين الأعلى عربياً، التضخم منخفض إلى مستويات تاريخية، ولأول مرة يسجل العراق تضخماً سالباً.

توازن كبير بين العرض والطلب الحقيقي على الدولار، العرض الرسمي يغطي كامل الاستيراد، ارتفاع الدولار يعني ضرراً على الطبقات الفقيرة، والمركزي يركز - وفق استراتيجيته - على حماية القوة الشرائية.

من يروج لشائعة "١٨٠ مقابل ١٠٠ دولار"؟

وفق تحليل مؤسسة رؤى، توجد ثلاث جهات مستفيدة من إشاعة ارتفاع سعر الصرف:

المضاربون في السوق فارتفاع الشائعة يعني: زيادة الطلب، رفع السعر، تحقيق أرباح كبيرة خلال يوم أو يومين.

المضاربون في السوق فارتفاع الشائعة يعني: زيادة الطلب، رفع السعر، تحقيق أرباح كبيرة خلال يوم أو يومين

جهات سياسية تسعى لإحراج الحكومة خصوصاً في موسم تشكيل الحكومات أو عند اقتراب الموازنات العامة.

تجار السوق السوداء

الذين يعتمدون على خلق حالة هلع لتحقيق مكاسب سريعة.

سيناريوهات مستقبل سعر الصرف في العراق

السيناريو الأول: بقاء السعر كما هو (الأكثر ترجيحاً)

الاحتياطي قوي - التضخم منخفض - المركزي يرفض التغيير - لا ضغوط دولية

احتمالية هذا السيناريو: ٧٥%

السيناريو الثاني: تخفيض سعر الدولار مقابل الدينار (تقوية الدينار)

قد يحصل إذا:

تحسنت عمليات التحويل الخارجي ١٠٠%

تراجعت المضاربات بشكل شبه كامل

استقرار السوق التجارية لمدة ستة أشهر متتالية

احتمالية هذا السيناريو: ١٥%

السيناريو الثالث: رفع السعر إلى ١٨٠ (سيناريو ضعيف جداً)

لن يحدث إلا في حال:

انهيار الاحتياطي (غير وارد حالياً)

ارتفاع التضخم فوق ١٠% (وهو الآن سلبي)

أزمة مالية أكبر من أزمة ٢٠٢٠

احتمالية هذا السيناريو: ١٠% أو أقل

استطلاع رأي - ماذا يقول الشارع في بغداد؟

أجرت مؤسسة رؤى استطلاعاً سريعاً لآراء مواطنين حول شائعة رفع سعر الصرف:

أبو مهند - صاحب محل صيرفة (باب الشرقي):

"كل ما نسمعه مجرد لعب مضاربين. السعر الرسمي ثابت، والمركزي واضح."

زهراء - موظفة حكومية (المنصور):

إذا ارتفع الدولار الناس الفقيرة أول المتضررين. لازم يبقى السعر ثابت."

حسن - تاجر مواد غذائية (الشعلة):

"السوق يعاني من الإشاعات أكثر من الدولار نفسه... كل يوم خبر جديد."

لؤي - طالب جامعي (الكرادة):

"المشكلة مو بالسعر... المشكلة بعدم ضبط السوق."

أبو حمزة - سائق أجرة:

"لا أحد يصدق أي خبر.. البنك المركزي قال ثابت يعني ثابت."

الحقيقة التي يريد البعض إخفاءها

بعد تتبع الرسائل الرسمية، ومراجعة المؤشرات الاقتصادية، وتحليل حركة السوق، يتضح أن:

رفع سعر الصرف إلى ١٨٠ مقابل ١٠٠ دولار غير وارد حالياً.

السوق الموازية لا تمثل الاقتصاد الحقيقي.

الاستقرار النقدي في العراق هو الأقوى منذ عام ٢٠٠٣.

إن مستقبل سعر الصرف مرتبط بسياسة البنك المركزي لا بالسوق السوداء، وبالواقع الاقتصادي لا الإشاعات، وهو ما تحرص مؤسسة رؤى على توضيحه عبر تحقيقاتها الاقتصادية.

هل تغيّرت نظرة العراق

شهدت العلاقة بين حزب الله اللبناني وإيران تحوّلات عميقة في الوعي العربي خلال العقد الأخير، إلا أن انعكاسات هذه العلاقة على العراق بدت أكثر وضوحاً وتأثيراً مقارنةً ببقية دول المنطقة، نظراً إلى تداخل الساحة العراقية مع المشروع الإقليمي الإيراني، وتحوّل الفاعلين من غير الدول إلى لاعبين رئيسيين داخل الدولة العراقية، سواء أمنياً أو سياسياً. وقد ساهمت السياسة الإيرانية في العراق وما تبعها من أدوار للفصائل الموالية لإيران في إعادة تشكيل الصورة الذهنية لحزب الله نفسه داخل العراق، بين فئات تعتبره رمزاً للمقاومة، وأخرى ترى فيه أداة للنفوذ الإيراني العابر للحدود.

ـــيين لحزب الله وإيران؟

الجذور الفكرية والسياسية للعلاقة بين حزب الله وإيران

تتجاوز العلاقة بين حزب الله وإيران البعد الأيديولوجي التقليدي لتتحول إلى نموذج ناجح لتطبيق مبدأ تصدير الثورة في المجال الشيعي السياسي.

فالتنظيم الذي تأسس في لبنان بارتباط وثيق برجال دين تلقوا تعليمهم على يد الإمام الخميني، مثل لاحقاً نقطة مرجعية للحركات الموالية لطهران في العراق، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.

وفي العراق، استنسخت التجربة الإيرانية مع حزب الله عبر دعم فصائل شيعية مسلحة وتنظيمات سياسية تدين بالولاء العقائدي والسياسي لمبدأ ولاية الفقيه، ما جعل الحزب نموذجاً يُحتذى به لدى تلك الفصائل في التنظيم والانضباط العقائدي وإدارة العمليات العسكرية والإعلامية.

صعود الفاعلين غير الدولتيين في العراق

ساهم التدخل الإيراني في العراق بعد ٢٠٠٣ في تعزيز مكانة جماعات مسلحة مرتبطة بالحرس الثوري (فيلق القدس)، حتى بات بعضها يمتلك تأثيراً يفوق مؤسسات الدولة الرسمية.

ولم يكن حزب الله اللبناني بعيداً عن ذلك؛ إذ لعب دوراً مهماً في نقل الخبرات القتالية والتقنية، وتقديم التدريب لفصائل عراقية مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، في سياق بناء شبكة نفوذ إقليمية لإيران.

ومع توسع تلك الشبكات، أصبح العراق أحد أهم ساحات الاعتماد المتبادل بين إيران ووكلائها، حيث توفر الفصائل المسلحة عمقاً استراتيجياً لإيران، مقابل الدعم المالي والعسكري، في مشهد يشبه العلاقة بين طهران وحزب الله في لبنان.

تأثير حزب الله وإيران في السياسة الداخلية العراقية

لم تعد علاقة حزب الله وإيران بالعراق محصورة في الجانب العسكري؛ بل امتدت إلى الحقل السياسي.

ساهمت الفصائل الموالية لإيران في التأثير على تشكيل الحكومات العراقية، والتحكم في مخرجات الانتخابات، والدفع باتجاه بقاء العراق ضمن الفلك السياسي لطهران، مع محاولة إحكام السيطرة على مفاصل الأمن والاستخبارات.

ومع كل أزمة سياسية أو موجة احتجاجات خاصة احتجاجات تشرين ٢٠١٩ برزت الانتقادات الشعبية الواسعة للدور الإيراني في العراق، وللفصائل المدعومة من إيران، الأمر الذي انعكس مباشرة على الصورة الذهنية لحزب الله داخل الشارع العراقي، وتراجع التعاطف معه مقارنة بما كان عليه قبل ٢٠١١.

من صورة المقاومة إلى أداة النفوذ الإقليمي

في السابق، كان حزب الله يُنظر إليه داخل العراق كجزء من محور المقاومة ضد إسرائيل، وتحظى عملياته بدعم من قسم كبير من الجمهور العراقي.

لكن بعد الحرب السورية وتورطه العسكري فيها، ثم دوره في العراق عبر دعم فصائل مسلحة في مواجهة خصوم إيران، تغيرت الصورة الذهنية عنه بشكل جذري.

برزت انقسامات واضحة:

فئة مؤيدة تعتبره امتداداً للمقاومة وتعزيزاً لمحور "الممانعة"

فئة رافضة ترى أن دور الحزب في العراق هو جزء من مشروع مذهبي إقليمي يزعزع الدولة العراقية ويكرس هيمنة الجماعات المسلحة.

وتفاقم هذا التحول حين تم ربط كثير من ممارسات الفصائل العراقية–سواء القمع أو الفساد أو التبعية السياسية–بالنموذج القادم من لبنان.

الحرب السورية ونقطة التحول في الوعي العراقي

شكلت مشاركة حزب الله في سوريا دعماً للنظام السوري إحدى أهم المحطات التي أثرت سلباً على صورته داخل العراق.

فالخطاب الذي كان يرتكز على التحرير والمقاومة بات يرتبط بالمشاركة في نزاع طائفي، أعاد إلى الأذهان البعد المذهبي للسياسة الإيرانية في المنطقة.

وتزامن ذلك مع تدخل الفصائل العراقية الموالية لإيران في سوريا بالتنسيق المباشر مع الحرس الثوري وحزب الله، ما دفع شرائح عراقية واسعة إلى إعادة تقييم دور الحزب في المنطقة.

الانعكاسات على الوعي الشعبي العراقي

أدت التحولات الإقليمية إلى تغير ملحوظ في الصورة الذهنية للحزب وإيران داخل العراق. ويمكن تلخيصها في ثلاثة اتجاهات رئيسة:

أولاً: التراجع الشعبي

بعد احتجاجات تشرين، أصبح النفور الشعبي من النفوذ الإيراني واسعاً، وتحول حزب الله في نظر الكثيرين من رمز للمقاومة إلى جزء من منظومة سياسية-عسكرية تساهم في إضعاف الدولة العراقية.

ثانياً: الانقسام الطائفي

ازدادت النظرة الطائفية المرتبطة بالحزب، خصوصاً مع الخطابات المذهبية التي رافقت تدخلات إيران ووكلائها.

ثالثاً: التشكيك بالمقاومة

لم يعد خطاب "المقاومة" مقنعاً لجزء كبير من العراقيين، خاصة بعد تحول الفصائل المسلحة من مواجهة الاحتلال الأميركي إلى الانخراط في الصراع السياسي الداخلي.

توظيف إيران لحزب الله في السياسة العراقية

ما يزال حزب الله أحد أهم أدوات إيران الناعمة والصلبة في العراق.

فقد لعب أدواراً تشمل:

الوساطة بين الفصائل العراقية المتنافسة.

تقديم التدريب الأمني والتقني.

دعم الحملات الإعلامية الموجهة.

التأثير على قرارات تتعلق بوجود القوات الأميركية أو السياسات الاقتصادية.

ويمثل ذلك امتداداً لاستراتيجية الدفاع المتقدم التي تنتهجها إيران عبر إنشاء شبكة من الوكلاء الإقليميين، يكون حزب الله محورها الأبرز.

تغير الصورة في سياق الضربات الإسرائيلية والفصائل العراقية

مع تصاعد الضربات الإسرائيلية ضد مواقع تابعة لفصائل عراقية، ظهر تفاعل شعبي أقل مقارنة بما كان عليه في حرب ٢٠٠٦ أو حتى قبل ٢٠١١.

وأصبح كثير من العراقيين يعتبرون أن الردود العسكرية للفصائل، أو لحزب الله ذاته، لا تأتي في سياق مواجهة إسرائيل بقدر ما تأتي في إطار صراع محاور إقليمي.

يمكن القول إن الصورة الذهنية لحزب الله وإيران في العراق شهدت تحولاً عميقاً.

فبعد أن كان الحزب يحتل مكانة رمزية في مخيال المقاومة لدى العراقيين، أصبح اليوم–بفعل سياسات إيران الإقليمية، والتورط في صراعات داخلية، ودور الفصائل المسلحة العراقية–جزءاً من الجدل المحتدم حول مستقبل الدولة العراقية وتوازناتها.

وما بين المؤيد الذي يرى في الحزب ضمانة لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، والمعارض الذي يرى فيه أداة لزعزعة السيادة العراقية، تبقى الساحة العراقية مرآة واضحة لتغير ملامح النفوذ الإيراني في المنطقة.

هـل نحتاج إلـى تدريب جـ
مأزق التعليم في عصـ

حسام الغزالي
كاتب وصحفي - مدرب إعلامي

ربما لم يعد السؤال اليوم كيف نُطور التعليم؟ بل أصبح: هل ما زالت المدرسة قادرة على البقاء أصلاً في ظل سطوة أدوات الذكاء الاصطناعي؟ إذا ما أردنا تفصيل هذا الأمر علينا أن ننظر أولاً إلى أطفال اليوم الذين باتوا يعيشون بين عالمين متناقضين: عالم المدرسة، الذي ما زال

ـــديد أم إلى مدرسة جديدة؟

ـــر الـــذكاء الاصطناعي

يعمل بمنطق القرون الوسطى من آلية التعليم والتلقين «الببغاوية» والتي تقيس النجاح والفشل بمعايير أُثبت فشلها في جميع العلوم النفسية والسايكولجية.... وبين وعالم السوشيال ميديا وثورة الذكاء الاصطناعي، الذي يقفز كل يوم عشرة أعوام إلى الأمام.

فهذه الفجوة لم تعد مجرد مشكلة تربوية، بل باتت تهديداً حقيقياً لبنية الوعي الذي نعيشه، وللنتائج التي ستحصل عليها أجيال المستقبل هذا إن افترضنا أننا سنكون ضمن معادلة المستقبل أصلاً.

فعلى افتراض أن جيل «اكس X» وجيل «واي Y» قد نجوا نوعاً ما أو استطاعوا النعايشة بين عصر التكنولجيا وواقعهم، فإن جيل «زد Z» وجيل «ألفا» هم من سيدفعون الثمن والدليل ببساطة، أنهم إلى اليوم يذهبون إلى ذات المدارس التي كانت قبل عشرات السنوات ويتعلمون من ذات المناهج تقريباً اللهم بعض التغييرات الطفيفة التي لا تصل إلى واحد بالمليون من ثورة الذكاء الاصطناعي التي تجتاح العقول الخضراء واليابسة بذات الوقت.

فأجيال الاكس والزد اليوم حقيقة يقفون في منتصف الطريق بين كتاب جامد وآلية تلقين ببغاوية غبية، وخوارزمية ذكية تعرف كل الإجابات.

والمشكلة أن أحد الطلاب للمرحلة الثانوية سمعته يقول إنه بات يثق «بتشات جي بي تي» وبطريقة شرحه أكثر من أفضل المدرسين في مدرسته «الانترناشونال».

فالمشكلة الحقيقية أنه وفي منطقتنا، لم تعد المدرسة هي مصدر المعلومات الأول للطفل، فالطفل اليوم يتعلم من «الترند»، من اليوتيوبرز، من الفيديوهات القصيرة، ومن برامج الذكاء الاصطناعي التي تشرح له كل شيء خلال ثوان، وبطريقة تحاكي كل شخص بحسب مستواه العقلي والمعرفي.

بينما في المدرسة، يظل يواجه مناهج ثابتة لا تتغير إلا كل عشر سنوات أو أكثر، وطرق تدريس تعتمد على التلقين، وامتحانات تقيم الذاكرة لا التفكير.

أمام هذا الواقع حقيقة يشعر الطلاب بشرخ كبير بين ما يراه على شاشته وما يراه في صفحات الكتاب، وهذا دليل واضح على أن الذكاء الاصطناعي يهدد منظومة التعليم التقليدية كلياً.

والحقيقة المرة أن الذكاء الاصطناعي لم يصنع الأزمة بل كشفها، فهو لم يخلق الفجوة بين الطفل والمدرسة إنما جعلها أكبر، أعمق، وأوضح، فالطالب لم يعد يحتاج إلى شرح معلم بطيء أو منهج طويل يمكنه أن يسأل أي أداة من أدوات الذكاء الاصطناعي المجانية ليأخذ كل ما يريده بدقائق بدل عملية تلقين لأشهر. كل ذلك يجعل المدرسة تبدو؛ في نظره أبطأ من أن تبقى، وبعيدة عن واقع لا ينتظر أحداً.

والسؤال هل الحل في رمي وإلغاء منظومة التعليم؟

أم صناعة منهج تدريبي يعتمد على تطوير المهارات؟

للإجابة عن هذا التساؤل؛ الذي برأيي الخاص أراه أحد الحلول المستعجلة، علينا معرفة أن مشكلة التعليم التقليدي هي محاولته للمساواة العقلية بين الأطفال...إذ يُقاس تفوقهم بدرجات في مواد متشابهة، ويُحكم عليهم بالنجاح

المشكلة الحقيقية أنه وفي منطقتنا، لم تعد المدرسة هي مصدر المعلومات الأول للطفل، فالطفل اليوم يتعلم من «الترند»، من اليوتيوبرز، من الفيديوهات القصيرة، ومن برامج الذكاء الاصطناعي التي تشرح له كل شيء خلال ثوان

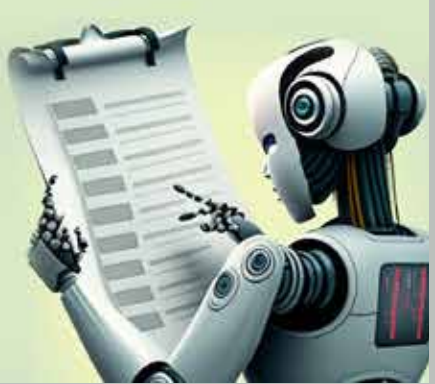

أو الفشل وفق امتحانات موحدة، كأنهم نسخ من قالب واحد.

لكن الواقع الإنساني أعمق من ذلك بكثير. فالطفل ليس نسخة ورقية، بل مشروع مهارة.

ليس مطلوباً منه أن يكون «متفوقاً في كل المواد»، بل أن يكون متمرساً فيما يجيد.

أن يُتقن ما يحب، وأن يطور ما يتقاطع مع ميوله، وأن يبني مساره الخاص، لا أن يسلك طريقاً واحداً مفروضاً على الجميع، النقلة التي نحتاجها اليوم ليست في نوع المناهج، بل في جوهر الفكرة، إننا بحاجة إلى جيل متدرّب لا جيل متعلم، جيل قادر على الممارسة، التجربة، المحاكاة، التفكير، التنفيذ، وفهم الأدوات، لا مجرد حفظها.

فالثورة التي يجب أن نصنعها اليوم خاصة في عالمنا المتخلف تقنياً وتكنولوجيا واصطناعياً أن نصنع مدارس تعمل وفق تقنية التدريب وليس التعليم، أي إلغاء الحفظ واستبداله بتنمية القدرات.

فالمدرسة الجديدة التي نحتاجها يجب أن تكون:

مكاناً لتعلم مهارات التفكير... لا لحفظ الإجابات.

ورشة لصناعة المشاريع، لا لحل الواجبات.

مساحة لتجربة العلوم، لا لتكرارها من الكتب.

بيئة تُشجّع التخصص المبكر، لا تفرض مساراً موحداً.

ساحة لتطوير الشخصية والذكاء الاجتماعي والمهارات الرقمية، لا مكاناً لجمع قطعان الأطفال في غرفة تلقينية واحدة.

هذه المدرسة لن تُلغي التعليم، بل ستنقذه، ولن تقف أمام ثورة الذكاء الاصطناعي، بل ستتكامل معها.

فحين يصبح الطلاب أصحاب مهارات حقيقية، سيستخدمون حينها الذكاء الاصطناعي أداة لإبداعهم وتطوير قدراتهم، لا بديلاً عنهم.

فنحن اليوم في مأزق حقيقي وأمام مفترق طرق خطير، إما أن نبقى في مدرسة الأمس التي تبني «طلاب المعلومات الببغاوية»، وإما أن نبني مدرسة الغد التي تصنع «متدربين ماهرين».

فالثورة الحقيقية التي نحتاجها اليوم ليست في إلغاء التعليم، بل في تحريره من شكله القديم، وبناء منظومة وآلية لمعرفة ماذا نريد من الأجيال القادمة، وكل هذا يجب أن يكون برسم صناع القرار وخاصة وزارات التربية والتعليم العالي والأساسي، لأن الموضوع ليس مزحة، بل عاصفة قادمة سترمي الأجيال القادمة في صحراء معرفية يضيعون فيها.

التحالفات السياسية العراقية بعـــــ
سباق الرئاسات الـــ

د. يسرى خليل
أستاذة في القانون الدولي

تشهد الساحة العراقية بعد انتخابات 2025 ديناميكية سياسية معقدة تتصدرها التحالفات المتقلّبة، وصراع المكوّنات على مواقع النفوذ، ومحاولات كل طرف تثبيت موقعه داخل نظام سياسي يمرّ بمرحلة إعادة تشكّل عميقة. وتبدو الرئاسات الثلاث اليوم محورًا لهذه الصراعات، وسط توازنات هشة وتقاطعات بين القوى السنية والشيعية والكوردية، إضافة إلى تزايد مستويات التدخل الإقليمي والدولي، ما يجعل عملية تشكيل الحكومة أكثر تعقيدًا من الدورات السابقة

ـــــد إنتخابات 2025

ـــثلاث ومعادلة القوى الهشة

أولاً: الساحة السنية - تشظٍ داخلي وصراع على الزعامة

لا تزال القوى السنية تعيش حالة ارتباك سياسي بسبب التنافس الحاد بين القيادات التقليدية والصاعدة. وفي مقدمة المشهد يقف محمد الحلبوسي الذي يدخل الاستحقاق وفي جعبته نحو ٢٧ مقعدًا، إضافة إلى قوائم تدور في فلكه وتملك قرابة ١٠ مقاعد أخرى، لكنها مقاعد "قلقة" بسبب وجود شخصيات مستقلة مثل خالد بتّال، ما يجعل ولاء تلك الكتل غير مضمون

هـذا التفكك يفتح الباب أمام انشقاقات قد تعيد رسم البيت السني بالكامل، مع توجه تشكيل تكتل جديد يضم مثنّى السامرائي)صاحب الصعود المتنامي رغم أربعة مقاعد فقط(، وأحمد الجبوري أبو مازن، ونجم الجبوري، وحزب حسم الوطني، إلى جانب خميس الخنجر .الذي يسعى لتثبيت نفسه زعيمًا للمكوّن السني ويتحفظ على عودة الحلبوسي

وبفعل هذه الانقسامات، يبدو أن

كتلة الحلبوسي ضمن مجموعة الـ٦٧ مقعدًا سنية ستفقد وزنها القيادي التقليدي، خصوصًا مع تزايد تفضيل المكونات الأخرى–ومنها الديمقراطي الكردستاني ودولة القانون– لشخصية أكثر هدوءًا وتوازناً مثل مثنّى السامرائي لرئاسة .البرلمان

التدخل الإقليمي في الساحة السنية

التنافس السني بات اليوم ساحة مفتوحة للتدخلات الإقليمية، خصوصًا:

التدخل التركي

تركيا، بوصفها صاحبة نفوذ واسع في نينوى وكركوك والمثلث السني، تحاول تعزيز حضور شخصيات تراها أكثر انسجامًا مع مصالحها .الأمنية والاقتصادية، وتميل إلى دعم قوى بعينها لإدارة توازنات المناطق المتاخمة لحدودها

التدخل الأمريكي

واشنطن تراقب الساحة السنية باهتمام، وتدعم شخصية يمكن أن تُعد عامل استقرار ومنفتحة على التعاون الأمني، خصوصًا في ملف .مكافحة الإرهاب، ما يجعلها تميل نحو مرشح لا يتصادم مع سياساتها الإقليمية

بهذه المعادلة، يصبح اختيار رئيس البرلمان القادم ملفًا داخليًا وخارجيًا في آن واحد

ثانيًا: الساحة الشيعية - الإطار يفرض ثقله والسوداني يفقد مساحات المناورة

في المكوّن الشيعي، تطغى معركة رئاسة الوزراء على بقية الملفات. ويواجه محمد شياع السوداني ثلاثة عوائق رئيسية في سعيه لولاية ثانية :

أعلان الإطار التنسيقي نفسه الكتلة الأكبر بـ١٢٠ مقعدًا، وهو ما انتزع من يد السوداني أهم ورقة تفاوض كانت تمنحه هامشًا : للاستقلال

تحويل حكومته إلى حكومة تصريف أعمال بقرار المحكمة الاتحادية، مما قيد أدواته السياسية والمالية التي كانت. تستخدم عادة .لاستقطاب الدعم البرلماني

ضغوط حلفائها الداخليين مثل قائمة الإعمار والتنمية)جند الإمام والعقد الوطني(صاحبة نحو ١٠ مقاعد، والتي هددت بالانسحاب نحو .الإطار، ما يجعل كتلته عرضة للتفكك

ورغم أن الإطار يبدو أقرب لحسم مرشح رئاسة الوزراء، فإن إعلان حزب الدعوة ترشيح نوري المالكي منفردًا أربك الحسابات .الداخلية، ما قد يؤدي إلى انقسام حقيقي داخل البيت الشيعي

التدخل الإيراني في الملف الشيعي:إيران تُعد اللاعب الأبرز في الساحة الشيعية، وتعمل على

منع انقسام الإطار التنسيقي

ضمان اختيار شخصية لرئاسة الوزراء تحافظ على علاقة مستقرة معها

عقد جولات تفاوض في لبنان أو طهران لصياغة "تسوية نهائية" حول شكل الحكومة

طهران تخشى أن يؤدي الصراع الداخلي الشيعي إلى خلل أمني وسياسي غير مرغوب، لذا تدفع نحو مرشح توافقي يضمن بقاء محور .نفوذها متماسكًا

الدور الأمريكي المقابل

:واشنطن تراقب بحذر أي مرشح قريب جدًا من النفوذ الإيراني، وتسعى بدورها إلى تشجيع القوى السياسية على اختيار شخصية أقل ارتباطًا بالمحور الإيراني وأكثر انفتاحًا على الشراكات الاقتصادية الغربية وموافقة للخطط الأمنية المشتركة مع التحالف الدولي

التقاطع الأمريكي-الإيراني بات يشكّل محورًا غير معلن في معركة رئاسة الوزراء

ثالثًا: الموقف الكوردي - حكمة سياسية وحضور توازني

وسط هذه التناقضات، يظهر الحزب الديمقراطي الكوردستاني)البارتي(كلاعب متزن يمتلك رؤية هادئة وواقعية. موقفه يقوم على .الشراكة واحترام الدستور، لا على الدخول في الصراعات الداخلية للمكونات الأخرى

تعامل البارتي مع ملف رئيس البرلمان بمرونة كبيرة، مفضلاً شخصية قادرة على إدارة التوازنات مثل مثنّى السامرائي، دون فرض .شروط أو الدخول في صراعات سنية-سنية

أما في ملف رئاسة الجمهورية، فيتمسك الحزب بمقاربة تعتبر هذا المنصب مسؤولية اتحادية، ويبحث عن شخصية تستطيع حماية وحدة .البلاد، لا مجرد مكسب حزبي

كما يدرك البارتي أن الاستقرار الحقيقي يرتبط بدمج المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المكونات والفدرالية والحكم الرشيد داخل الإطار .الدستوري العراقي، وهو ما يعمل عليه بهدوء بعيدًا عن الضجيج

رابعًا: رئاسة البرلمان - بوابة مفتوحة للتدخل الإقليمي والدولي

غياب كتلة سنية موحدة، وتعدد المرشحين، وتباعد المواقف الشيعية والكردية، كلها جعلت من منصب رئيس البرلمان بوابة واسعة :للتدخلات .إيران تسعى لدعم مرشح لا يصطدم بمشاريعها داخل الإطار

تركيا تبحث عن شخصية تضمن نفوذها في المناطـق السنية ذات الارتباط الجغرافي والاقتصادي معها

أمريكا تريد رئيسًا ينسجم مع خططها الأمنية ويحافظ على التوازن داخل النظام السياسي

بذلك يصبح المنصب جزءًا من الصراع الإقليمي أكثر منه مسألة داخلية بحتة

العراق أمام مفترق حساس :

تتقدم التحالفات نحو نقطة الحسم ببطء، بينما تبقى المعادلة مفتوحة على احتمالات معقدة:

تشظٍ سني قابل للانفجار خلافات شيعية قد تعطل اختيار رئيس الوزراء سباق محموم على الرئاسات الثلاث

* تدخلات إيرانية وتركية وأمريكية تحاول رسم مسار الحكومة القادمة

*مقابل دور كوردستاني أكثر نضجًا يسعى للتهدئة بدل تأجيج الصراع

وفي هذه اللحظة المفصلية، قد يكون مفتاح الاستقرار هو العودة إلى الدستور، وتثبيت مفهوم الشراكة الوطنية الحقيقية بدل تحويل الرئاسات الثلاث إلى ساحة صراع صفري يهدد مستقبل البلاد

من زمن الفصائل إلى زمن الدول

رسائل غربية إلى بغداد وبيروت

في
لحظة إقليمية مشحونة،
تتزايد فيها الهشاشة الأمنية
والسياسية على وقع حرب غزة وتداعياتها،
بدأت الدبلوماسية الغربية في إرسال إشارات واضحة،
وربما غير مسبوقة، إلى دولتين محوريتين هما لبنان
والعراق. الرسالة المركزية التي يلخّصها دبلوماسي غربي
رفيع في بيروت هي: "لقد انتهى زمن الفصائل... والعالم
يريد التعامل مع الدول، لا مع قوى السلاح الموازي". هذه
الرسالة، التي جاءت بعد مراجعة عميقة لمسارات الصراع
في المنطقة، تحمل في طياتها تأنيباً صريحاً للنخب
السياسية في الشرق الأوسط، ودعوة لاقتناص
فرصة سياسية تمهد لمرحلة مختلفة
تماما عن العقدين الماضيين.

TOYOTA

ترامب يريد لعب دور صانع السلام... والمنطقة أمام اختبار جديد

يكشف الدبلوماسي الغربي أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تبدي اهتماماً متزايداً بإعادة رسم التوازنات في الشرق الأوسط عبر بوابة «السلام»، رغم أن الطريق نحو تنفيذ المقترحات الأميركية يبدو شائكاً.

لكن، ورغم التناقض الظاهري، يرى هذا الدبلوماسي أن رغبة واشنطن في التهدئة هي فرصة على دول المنطقة استغلالها قبل أن تنزلق الأمور نحو مواجهات أكبر.

هنا يبرز التحذير الأهم:

"العالم تعب من الفصائل... ويريد دولاً مسؤولة، ذات قرار مركزي".

كلفة القرار الفصائلي... من غزة إلى لبنان وسوريا

بحسب المسؤول الغربي، فإن الحروب التي اندلعت بعد السابع من أكتوبر قدمت أدلة دامغة على أن القرارات الأحادية للفصائل المسلحة تجرّ دول المنطقة إلى كوارث استراتيجية

غزة: قرار «حماس» وحدها أشعل المنطقة

"طوفان الأقصى» لم يضرب غزة فقط، بل فتح الباب أمام تصعيد غير مسبوق في الضفة.

إسرائيل استغلت الفراغ السياسي الفلسطيني وتوسع نفوذها في الضفة بصورة يومية.

لبنان: «حزب الله» يقرر... والدولة تدفع الثمن

دخول الحزب في المواجهة أدى إلى:

فقدان الدولة السيطرة على قرار الحرب والسلم

تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال نقاط داخل الحدود

نشوء حزام أمني عملي داخل الجنوب اللبناني

أمر لم يكن ليتحقق لو كان القرار بيد الحكومة الشرعية.

سوريا: ثمن الفصائل الموالية لإيران

وفق الرواية الغربية، دفع نظام الأسد «الثمن الأكبر» بسبب تغول الفصائل، ما أدى إلى انهيار أجهزة الدولة.

يشيد الدبلوماسي بالرئيس أحمد الشرع الذي «التقط الدرس سريعاً» وسعى إلى إعادة الدولة إلى مركز القرار.

لبنان أمام أسابيع حاسمة... والقرار مهدد بالاهتزاز

يحذر الدبلوماسي من أن الأسابيع المقبلة قد تكون مصيرية بالنسبة إلى لبنان. ففرص منع عملية عسكرية إسرائيلية واسعة مرتبطة تماماً بقدرة الحكومة اللبنانية على:

إثبات أنها صاحبة القرار

إظهار أن "السلاح خارج الدولة" لم يعد يمتلك حق النقض (الفيتو)

تقديم ضمانات أمنية حقيقية للغرب

ويرى أن نبيه بري ما يزال القادر على لعب دور "المنقذ السياسي" داخل الطائفة الشيعية إذا ترسخت كفة الاعتدال.

العراق... بين إرث الفصائل ومتطلبات الدولة الحديثة

لا يكتفي المسؤول الغربي بلبنان، بل يوجه رسائل مباشرة إلى بغداد.

فالعراق، الذي يعيش لحظة سياسية دقيقة وسط تنافس على تشكيل الحكومة الجديدة، مطالب بأن:

يغلب منطق الدولة على منطق الفصائل

يعيد قراءة ما جرى في غزة ولبنان وسوريا

يفهم أن العالم يتجه إلى مرحلة جديدة عنوانها: «الدول أولاً"

ويحذر المصدر من أن:

"الحرس الثوري الإيراني خسر قادة مؤثرين"

"حزب الله بلا حسن نصر الله ليس كما كان"

"سوريا فقدت نظام الأسد القديم"

وكلها إشارات على تراجع نفوذ الفصائل التابعة لطهران، ما يفرض على العراق إعادة ضبط مساره.

هل يرسل العراق رسالة جديدة للعالم؟

يرى الدبلوماسي أن العراق سيكون «محظوظاً» إذا نجحت القوى السياسية في تشكيل حكومة ترسل للعالم إشارة واضحة بأن:

العراق لن يدخل في سياسة المحاور

بغداد ستنصرف لبناء مؤسساتها

أسلوب «التصادم الإقليمي» لن يكون جزءاً من البرنامج الحكومي المقبل

ويؤكد أن ترجيح خيار الاعتدال داخل الإطار التنسيقي سيساعد على تجنب أزمات أمنية وسياسية كبيرة.

درس الشرع... نموذج يُراد تعميمه

يستشهد الدبلوماسي بشكل لافت بتجربة أحمد الشرع الذي:

جاء من عالم الفصائل

لكنه اختار الدولة

أعاد سوريا إلى دائرة العلاقات الدولية خلال أشهر

ويرى أن هذه التجربة من المفترض أن تلهم بغداد وبيروت في إعادة هندسة السلطة والقرار.

لحظة الحقيقة... هل تستجيب بغداد وبيروت؟ (توسعة خاصة بالعراق)

تكشف الرسالة الغربية، في جوهرها، أن الشرق الأوسط يقف اليوم على حافة تحول تاريخي، انتقال من «زمن الفصائل» إلى «زمن الدول». فالمعادلة التي حكمت المنطقة منذ عقدين– حيث كان السلاح الموازي يفرض وقائع سياسية، ويخوض الحروب، ويحدد مسار العواصم–لم تعد قابلة للاستمرار، لا إقليمياً ولا دولياً.

لكن السؤال الأكثر إلحاحاً يبقى: أين يقف العراق في خضم هذه العاصفة؟

العراق.. مركز الاختبار الحقيقي للدولة

إذا كان لبنان يعيش أزمة قرار اختطفه «حزب الله» منذ سنوات، فإن العراق يواجه امتحاناً أعقد:

دولة تحاول النهوض سياسياً واقتصادياً، في مقابل فصائل مسلحة تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً لا يمكن تجاهله.

ورغم أن الشارع العراقي أنهكته الانقسامات، فإن لحظة تشكل الحكومة الجديدة قد تكون الفرصة الأخيرة لبغداد لإعادة ضبط العلاقة بين الدولة والفصائل، ولإرسال رسالة واضحة للعالم بأن العراق يدخل مرحلة جديدة من الحكم الرشيد والانفتاح والاستقرار.

لماذا التركيز الغربي على العراق الآن؟

يرى الدبلوماسيون الغربيون أن العراق–not لبنان–هو المختبر الأوسع لنجاح أو فشل مشروع انتقال المنطقة من الفصائل إلى الدولة، وذلك للأسباب التالية:

الموقع السياسي المحوري

العراق يتوسط صراع النفوذ بين إيران والولايات المتحدة، وبين الخليج وتركيا، ما يعني أن نجاحه في تعزيز منطق الدولة سيغير التوازنات الإقليمية.

نفوذ الفصائل وتشابك مصالحها

الفصائل في العراق ليست فقط قوة عسكرية، بل هي قوة سياسية واقتصادية موازية للدولة، ما يجعل أي إصلاح في بغداد اختباراً حقيقياً لإمكان التحول الهيكلي في المنطقة.

تجربة السنوات الماضية

أثبتت الأزمة المالية، والاضطرابات الأمنية، وتراجع الخدمات، أن استمرار منطق «الدولة داخل الدولة» يقود العراق نحو مزيد من الهشاشة.

الحكومة الجديدة... فرصة أم خطر؟

مع اقتراب تشكيل حكومة جديدة بعد السوداني، تخشى القوى الغربية من أن يؤدي أي انحراف نحو معادلات الفصائل إلى دفع العراق نحو عزلة دولية جديدة، خاصة إذا اندلع صدام واسع بين إيران وإسرائيل.

هل تستفيد بغداد من «لحظة ترامب»؟

تقول مصادر غربية إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يريد لعب دور «صانع السلام» هذه المرة، لكن بشروط جديدة قاسية:

الدول فقط هي التي يتعامل معها، لا الفصائل.

ما يعني أن بغداد أمام خيارين:

إما إرسال إشارة واضحة بأنها قرارٌ حكومي مركزي مستقل

أو خسارة فرصة سياسية واقتصادية قد لا تتكرر

ويتخوف مراقبون من أن أي انزلاق سياسي قد يعيد العراق إلى مربع الانسداد، خصوصاً مع الصراع الحاد على رئاسة الوزراء بين قوى «الإطار التنسيقي» وتنامي دور واشنطن في رسم الخطوط الحمر الجديدة.

العراق... إلى أين؟

هل يستطيع العراق تثبيت طريق الدولة؟

نعم، لكن بشروط ثقيلة:

حصر السلاح بيد الحكومة–ليس شعاراً بل قراراً تنفيذياً.

إعادة تعريف دور الفصائل ضمن إطار الدولة لا خارجها.

تشكيل حكومة تتعامل بواقعية مع الضغوط الدولية وتوازن بين مطالب الشارع والتزامات الشراكات الاقتصادية العالمية.

التوافق داخل الإطار التنسيقي على مرشح «دولة» لا مرشح «محور»، لتجنب تعميق الانقسام السياسي.

فتح حوار مباشر مع واشنطن وطهران معاً لإعادة ضبط قواعد اللعبة.

لحظة بغداد الحرجة

العراق اليوم أمام لحظة تعادل لحظة ٢٠٠٣ من حيث التأثير–but من نوع مختلف:

ليست لحظة سقوط نظام، بل لحظة تحديد مستقبل الدولة.

هل يبقى العراق ساحة صراع إقليمي؟

أم يتحول إلى مركز دولة مستقلة قادرة على حماية مصالحها وإدارة اقتصادها بعيداً عن فوضى الفصائل؟

هذه هي اللحظة التي يصعب على بغداد تفويتها.

فالمنطقة تعاد صياغتها، والحرب بين إيران وإسرائيل أكبر من أن يُبقي العراق نفسه خارجها إن ظل بلا قرار موحد أو سلطة مركزية قوية.

إن مرحلة إعادة ترتيب الشرق الأوسط بدأت فعلاً. والقرار العراقي في الأسابيع المقبلة سيحدد ليس فقط شكل الحكم في بغداد، بل شكل الإقليم لعقدٍ كامل.

هل تستجيب بغداد؟

هذا ما ينتظره العالم... وما سيرسم مستقبل الدولة العراقية ذاتها.

مستقبل «BBC» على المحك بعد فضيحة تـــ

ميريسا مار

مراسلة نيويورك تايمز

تكن هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» تتوقع أن يتحوّل أسبوع احتفالي إلى واحدة من أكبر الأزمات في تاريخها الحديث. فقبل أيام من بث الحلقة الختامية لبرنامجها الشهير «الخونة المشاهير»، انفجرت فضيحة إعلامية كبيرة بعد تسريب مذكرة كشفت عن خطأ مهني خطير في معالجة مقطع من خطاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب. وفي لحظات، تحولت المناسبة التي كان يُفترض أن تعزز حضور المؤسسة إلى أزمة سياسية وإعلامية أطاحت بأعلى قياداتها، وأعادت فتح النقاش القديم حول دور «بي بي سي» وتمويلها ومستقبلها في

ـــــرمب والمقابلة المعدلة

المشهد البريطاني المتغير. كان من المفترض أن يكون الأسبوع الأول من الشهر الحالي أسبوعاً جيداً لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي». ففي يوم الخميس 6 نوفمبر (تشرين الثاني)، كان من المقرر بث الحلقة الأخيرة من برنامجها الناجح «الخونة المشاهير»، وكان من المتوقع أن يشاهده ملايين البريطانيين وهم يتابعون نجوم البرنامج يتآمرون ويتلاعبون داخل أروقة قلعة أسكوتلندية أنيقة. غير أنه بحلول موعد البث، وكان الفنان الكوميدي آلان كار هو الفائز، كانت الهيئة قد غرقت مجدداً في أزمة جديدة.

> تُعرف الهيئة شعبياً بلقب «العمة بيب»، فيما يستخدم البعض أوصافاً أقل لطفاً، مثل بول مارشال، قطب الإعلام والمستثمر في قناة «جي بي نيوز» اليمينية المتشددة، الذي وصفها مرة بأنها «علجوم عملاق».

في وقت سابق من ذلك الأسبوع، كشفت مذكرة مسرّبة نشرتها صحيفة «تليغراف» البريطانية المحافظة عن سلسلة من الإخفاقات، أبرزها تعديل مُضلل لمقطع من خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترمب قبيل هجوم السادس من يناير (كانون الثاني) ٢٠٢١ على مبنى الكابيتول الأميركي. وتصاعدت الفضيحة لتتحول إلى عاصفة سياسية أدت إلى استقالة المدير العام للهيئة ورئيس قسم الأخبار.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد. فقد جاءت هذه الضجة الأخيرة في لحظة تستعد فيها بريطانيا لبدء نقاش حول الدور المستقبلي لهيئة الإذاعة البريطانية وتمويلها، مع اقتراب موعد تجديد ميثاقها الملكي في عام ٢٠٢٧.

وفي مشهد سياسي وإعلامي متزايد الاستقطاب، واجهت الهيئة صعوبة في الحفاظ على التزامها بخدمة المصلحة العامة، وأظهرت عجزاً عن التعلم من أخطائها. وإذا لم تثبت «بي بي سي»، وهي إحدى المؤسسات الرمزية في البلاد، قدرتها على التغيير، فقد يجد مستقبلها بأكمله نفسه مهدداً.

وتُعرف الهيئة شعبياً بلقب «العمة بيب»، فيما يستخدم البعض أوصافاً أقل لطفاً، مثل بول مارشال، قطب الإعلام والمستثمر في قناة «جي بي نيوز» اليمينية المتشددة، الذي وصفها مرة بأنها «علجوم عملاق».

وتماثل «بي بي سي» في مكانتها الوطنية خدمة الصحة الوطنية «إن إتش إس»، فمنذ النصف الأول من القرن العشرين، لعبت الهيئة دوراً محورياً في حياة البريطانيين.

ولتصوّر تلك الحياة خلال ذلك القرن، يكفي تصفّح أرشيفها الهائل: فقد بثّت خطابات ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني السابق، خلال الحرب العالمية الثانية، على الرغم من تذمره في السر من تحيزها اليساري.

كما نقلت «بي بي سي» مراسم

تتويج الملكة إليزابيث الثانية عام ١٩٥٣، وتتويج الملك تشارلز الثالث بعد سبعين عاماً. وفيها صنع ديفيد أتينبورو مسيرته من خلال «وحدة التاريخ الطبيعي»، وقدمت للعالم برامج محببة مثل «المخبوزات البريطانية العظيمة»، و«عالم البستانيين»، وربما بدرجة أقل «الرقص مع النجوم».

لكن في عصر يزداد تشرذماً، حيث أصبح سؤال «ما معنى أن تكون بريطانياً؟» أكثر تعقيداً، صار موقع هيئة تفخر بشموليتها وحياديتها أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

وقد وقعت «بي بي سي» في سلسلة من الأخطاء غير المبررة، إذ باتت الأزمات في السنوات الأخيرة كثيرة. ففي فترة تولّي المدير العام المستقيل تيم دايفي التي امتدت خمس سنوات، اضطر للاعتذار عن مقابلة شهيرة مع الأميرة ديانا أجراها مارتن بشير قبل ٢٥ عاماً، بعدما تبيّن أن المراسل خدع شقيقها للحصول على تلك المقابلة.

وفي عام ٢٠٢٣، تم تعليق عمل المذيع هو إدواردز، الذي أقر لاحقاً بذنبه في ثلاث تهم تتعلق بصور غير لائقة للأطفال.

أما وثائقي «بانوراما» الذي تضمّن المقطع المعدّل من خطاب ترمب، فقد تم بثّه قبل أكثر من عام، غير أنه لم يخرج إلى العلن على نطاق واسع إلا بعد التسريب الأخير. ويتمثل جوهر القضية في أن البرنامج دمج أجزاء من خطاب ترمب تفصل بينها أكثر من خمسين دقيقة، ما أعطى الانطباع بأنه دعا صراحة إلى اقتحام مبنى الكابيتول في السادس من يناير.

وقد أثار التسريب عاصفة سياسية؛ إذ أعاد اليمين إحياء غضبه مما يعتبره «تحيز بي بي سي»، وطالب بقطع

وفي عام 2023، تم تعليق عمل المذيع هو إدواردز، الذي أقر لاحقاً بذنبه في ثلاث تهم تتعلق بصور غير لائقة للأطفال.

وثائقي «بانوراما» الذي تضمّن المقطع المعدّل من خطاب ترمب، فقد تم بثّه قبل أكثر من عام، غير أنه لم يخرج إلى العلن على نطاق واسع إلا بعد التسريب الأخير

تمويلها، بينما هدد الرئيس الأميركي برفع دعوى بقيمة مليار دولار.

وردّت الهيئة على ترمب، إذ قدمت اعتذاراً وتعهدت بعدم بث البرنامج مجدداً، لكنها رفضت منحه أي تعويض، مضيفة: «نختلف تماماً في وجود أي أساس لدعوى تشهير».

ويقع نموذج تمويل «بي بي سي» في قلب النقاش حول مكانتها في بريطانيا الحديثة. إذ تحصل الهيئة على الجزء الأكبر من تمويلها من رسم ترخيص يبلغ نحو ٢٣٠ دولاراً سنوياً، تدفعه جميع الأسر التي تشاهد البث التلفزيوني المباشر، سواء شاهدت «بي بي سي» أم لم تشاهدها.

ويرى مؤيدو «بي بي سي» أن هذا الرسم هو ما يجعلها كنزاً وطنياً، لأنه يتيح لها أن تكون مؤسسة إعلامية عالية الجودة تخدم مختلف فئات المجتمع وتقدم معياراً ذهبياً في الأخبار.

أمّا خصومها السياسيون ومنافسوها في قطاع الإعلام، فيرون أن هذا التمويل المضمون يشوّه المشهد الإعلامي، ويمكّن الهيئة من الانتقال من فضيحة إلى أخرى دون مواجهة العواقب التي تتعرض لها المؤسسات الإعلامية الأخرى.

ومن الضروري السعي للحفاظ على هيئة بث مستقلة ذات طموح شمولي، لا سيما مع ازدياد انغلاق الناس

داخل فقاعاتهم الخاصة. غير أن التحدي يكمن في أن الجودة والكفاءة مكلفتان، وتشير جميع المؤشرات إلى أن «بي بي سي» ستضطر إلى إنجاز المزيد بموارد أقل. فالتضخم وارتفاع تكاليف المعيشة ما زالا يرهقان البريطانيين، فيما يواصل حزب «الإصلاح» اليميني بقيادة نايجل فاراج كسب الشعبية. وسيظل رسم الترخيص عرضة للهجوم.

وقد تحتاج هيئة الإذاعة البريطانية إلى الإقرار بأن مستقبلها يكمن في اعتماد نموذج تمويل مختلط.

أما الإجابة عن سؤال: «كيف تكون هيئة بث عامة؟» فلن تصبح أسهل، فبريطانيا لن تعود إلى كونها «أمة واحدة تحت جناح العمة بيب»، إن كانت كذلك أصلاً. ومع ذلك، تبقى «بي بي سي» قادرة على تحسين أدائها.

وفي المدى القريب، يتعيّن عليها التركيز على استعادة ثقة الجمهور من خلال تبنّي قدر أكبر من الشفافية. ومن الخطوات المفيدة أن تعالج أخطاءها فور اكتشافها وبشكل علني. كما يمكنها تحسين صورتها العامة وتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور.

لقد ظلّت «بي بي سي» في حالة تراجع منذ سنوات، وسيكون من المأساوي أن يتحوّل ذلك إلى دوامة انهيار.

* خدمة «نيويورك تايمز»

أبعد من التصنيف

مستقبل الإخوان تحت مقص

لا يبدو قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالشروع في تصنيف بعض فروع جماعة الإخوان المسلمين كـ«منظمات إرهابية أجنبية» إجراءً عادياً، ولا خطوة منفصلة عن السياق السياسي المحتدم داخل الولايات المتحدة وخارجها. فالقرار، الذي يأتي في لحظة استقطاب داخلي أميركي وصراع إقليمي محتدم، يعيد فتح واحد من أثقل ملفات العلاقة بين واشنطن وحركات الإسلام السياسي، بعد عقود من التردد والازدواجية والرهانات الخاطئة. هذا التحرك الأميركي، الذي يتزامن مع محاولات جمهورية وديمقراطية في الكونغرس لدفع إدارة ترمب نحو موقف أكثر صرامة تجاه الإخوان، يطرح أسئلة مصيرية:

هل يستطيع الرئيس تنفيذ التصنيف بشكل كامل؟

هل يملك الغطاء القانوني؟

وكيف ستتعامل الجماعة؛ بتشعباتها وشبكاتها وتمددها الدولي، مع هذا التحول الذي قد يمثل أخطر تهديد يواجهها منذ تأسيسها؟

ما يحدث اليوم لا يتعلق بالولايات المتحدة وحدها؛ فحركة الإخوان، التي شكّلت لعقود حاضنة فكرية وسياسية لكثير من الحركات المتطرفة، تواجه لحظة مفصلية قد تحدد مستقبل الإسلام السياسي في الغرب والشرق الأوسط معاً.

ـــــلة السـياسة الأميركية

واشنطن تفتح الملفات المؤجلة

قرار ترمب، القائم على إصدار أمر تنفيذي يمهد لتصنيف فروع الإخوان في مصر ولبنان والأردن كـ«منظمات إرهابية»، جاء وسط زخم سياسي غير مسبوق داخل الولايات المتحدة. فاليمين المحافظ يضغط منذ سنوات باتجاه مواجهة ما يصفه بـ«التغلغل الإخواني»، بينما ترى مؤسسات أمنية وتشريعية أن الجماعة تجاوزت حدود النشاط السياسي التقليدي لتصبح جزءاً من شبكة عابرة للحدود تُتهم بتمويل التطرف وتوفير غطاء فكري لحركات عنيفة.

يوم واحد فقط فصل بين تصريح ترمب وبين إعلان حاكم ولاية تكساس غريغ آبوت تصنيف الإخوان ومجلس العلاقات الأميركية - الإسلامية (كير) جماعات إرهابية أجنبية. واللافت أن هذه التحركات جاءت متزامنة مع مشاريع قوانين داخل الكونغرس يقدمها جمهوريون وديمقراطيون لفرض تصنيف شامل على التنظيم.

هذا التسارع يختلف جذرياً عن محاولات سابقة فشلت خلال إدارة ترمب الأولى عام ٢٠١٩، حين اصطدم البيت الأبيض آنذاك بجدار من الاعتراض داخل مؤسسات الدولة الأميركية.

تعقيدات قانونية... وقلق من مواجهة طويلة

يدرك ترمب وإدارته أن معركة التصنيف ليست سهلة، فالتجارب الأميركية السابقة تؤكد أن أي قرار من هذا النوع عرضة للطعن القضائي، خصوصاً إذا صدر عبر أمر تنفيذي دون غطاء تشريعي قوي.

لذا، يحاول الجمهوريون هذه المرة بناء إجماع داخل الكونغرس يسمح بتمرير القانون ثم توفير حماية قانونية كاملة تحول دون إسقاطه في المحاكم.

يقول الباحث عمرو عبدالعاطي، المتخصص في الشأن الأميركي، إن «التحدي الأكبر يكمن في التعقيدات الدستورية وفي صعوبة تحديد ماهية الجماعة وفروعها». فالإخوان، كما يشير، ليسوا تنظيماً واحداً بهيكل مركزي واضح، بل شبكة متشعبة تعمل تحت مظلات متنوعة: جمعيات خيرية، مؤسسات تعليمية، مراكز بحثية، شبكات تمويل، ومؤسسات إفتاء.

ولهذا، فإن أي محاولة لتصنيف الجماعة ككيان موحد تواجه إشكالية حقيقية: ما الذي سيصنّف؟ ومن هم الأفراد والهيئات المشمولة؟ وما هو موقف واشنطن من الحكومات التي تشارك فيها فروع الإخوان بشكل شرعي، مثل المغرب أو بعض دول أفريقيا وآسيا؟

وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو تحدث صراحة عن هذه الإشكالية، مؤكداً أن الإدارة تخشى الطعون القضائية، وأن أي قرار يجب أن يستند إلى «مراجعة دقيقة» يتطلب استكمالها وقتاً وجهداً كبيرين.

شبكات معقدة... ودهاء تنظيمي

على مدى عقود، أتقنت جماعة الإخوان مهارة التكيف مع الضغوط السياسية. فكلما ضاقت عليها السبل، لجأت إلى إعادة تشكيل شبكاتها تحت أسماء جديدة، أو عبر أفراد غير مرتبطين تنظيمياً بشكل مباشر.

المراقبون يصفون هذه المرونة بـ«التحايل البنيوي»، حيث تنجح الجماعة في البقاء رغم تصنيفها في دول عربية عدة. وفي الغرب، وفّرت الولايات المتحدة وأوروبا ملاذاً آمناً لعشرات من قادة التنظيم، ما سمح لهم بإعادة بناء شبكة دولية مؤثرة، تستثمر في الخطاب الحقوقي والإعلامي، وتمتلك قدرة كبيرة على الضغط والتأثير.

لكن قراراً أميركياً هذه المرة–إذا نُفّذ فعلاً–قد يكون ضربة موجعة، كما يرى الباحث منير أديب، إذ يعني:

تجميد أصول التنظيم داخل الولايات المتحدة

منع التمويل والتحويلات المالية

حظر دخول قيادات وأعضاء فاعلين إلى الأراضي الأميركية

تقييد نشاط المؤسسات المرتبطة بالتنظيم في أوروبا (باعتبار أن عدداً من الدول الأوروبية يتبع الخطوة الأميركية غالباً)

إضعاف قدرة الجماعة على العمل الحقوقي والإعلامي

ويرى أديب أن الجماعة، التي فقدت قواعدها الشعبية في الشرق الأوسط بعد ٢٠١٣، تعتمد اليوم «على رئة الدعم الخارجي»، وأن قطع هذه الرئة سيقود إلى «تفكك بنيوي» قد ينهي التنظيم بشكل فعلي في الغرب.

ردود فعل الجماعة... بين الإنكار والمناورة

تاريخ الإخوان يبين أن التنظيم يلجأ دائماً إلى ثلاثة مسارات في مواجهة الضغوط:

الإنكار المؤسسي والادعاء بأن الجماعة «حركة سلمية».

تفكيك المؤسسات وإعادة إنتاجها بأسماء وواجهات جديدة.

اللعب على التناقضات الداخلية للدول الغربية عبر القانون وجماعات الضغط والإعلام.

ولهذا، فإن إعلان «كير» مقاضاة حاكم تكساس ليس مفاجئاً، بل يمثل تكتيكاً تقليدياً للجماعة في مواجهة التصنيف. لكن قدرة هذه المناورة على النجاح ستتوقف على مدى صلابة القرار الأميركي ومدى دعم الكونغرس له.

ماذا سيتغير عالمياً؟

إذا مضت الولايات المتحدة فعلياً في قرار التصنيف، فإن الانعكاسات المحتملة تشمل:

أوروبا تحت الضغط

> المشهد العام يشير إلى أن البيت الأبيض يهيّئ الأرضية القانونية والسياسية لتصعيد أكبر. وإذا نجحت إدارة ترمب في تمرير التشريعات داخل الكونغرس، فلن يكون أمام مؤسسات الدولة الأميركية سوى تنفيذ القرار

بريطانيا وفرنسا وألمانيا ستجد نفسها أمام ضغوط هائلة لمراجعة وضع المؤسسات الإخوانية، خصوصاً بعد صدور تقارير أمنية أوروبية تحذر من «التغلغل الناعم» للتنظيم.

الشرق الأوسط يعيد الحسابات

دول عربية تواجه تهديد الإخوان ستعتبر الأمر غطاء سياسياً لزيادة الضغط الداخلي على الجماعة، وربما لإعادة هيكلة ملف الإسلام السياسي بشكل كامل.

شبكة التمويل تواجه اختناقاً

التحويلات المالية التي ظلت لعقود خارج الرقابة قد تخضع لتجميد واسع، ما يؤثر على قدرة الجماعة على تمويل ذراعها الإعلامي والدعوي.

تصعيد داخل التنظيم

قد تدفع الضغوط بعض أجنحة الإخوان إلى الراديكالية أو الانشقاق، بينما قد تتجه فروع أخرى إلى المراجعات الفكرية.

هل يستطيع ترمب المضي قدماً؟

الإجابة ليست محسومة.

فالقرار، رغم زخمه السياسي والإعلامي، يواجه:

انقساماً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي

تحديات قضائية محتملة

صعوبة تحديد الفروع المشمولة

تعقيدات في علاقات الولايات المتحدة بدول حليفة فيها حضور إخواني سياسي

لكن المشهد العام يشير إلى أن البيت الأبيض يهيئ الأرضية القانونية والسياسية لتصعيد أكبر. وإذا نجحت إدارة ترمب في تمرير التشريعات داخل الكونغرس، فلن يكون أمام مؤسسات الدولة الأميركية سوى تنفيذ القرار.

إن تحرك إدارة ترمب ضد جماعة الإخوان ليس مجرد خطوة إجرائية بل جزء من إعادة صياغة شاملة لسياسات واشنطن تجاه الإسلام السياسي. القرار «إن اكتمل» قد يعيد رسم خريطة التنظيم عالمياً، ويضع حداً لمرحلة تمتع فيها الإخوان بملاذات آمنة في الغرب.

لكن بين الإعلان والتنفيذ، طريق طويل مليء بالعقبات القانونية والسياسية.

وما سيحدث خلال الأشهر المقبلة قد يحدد مصير واحدة من أقدم وأقوى الحركات الإسلامية في القرن العشرين.

أعمال الحكومة التاسعـــ
(2019–2025) وأثرها علـ

د. مهند الجبوري

باحث واكاديمي

تمثل الأعوام من 2019 إلى 2025 مرحلة مفصلية في تاريخ إقليم كوردستان العراق، إذ شهدت تشكيل الحكومة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني التي تبنّت برنامجاً واسعاً للإصلاح الإداري والمالي وتحديث البنية المؤسسية. جاءت هذه الحكومة في ظل بيئة سياسية واقتصادية معقدة اتسمت بتوترات مستمرة بين بغداد وأربيل،

ـــــة في إقليم كوردستان
ـــــى المجتمع الكـــوردي

وتداعيات الانخفاضات الحادة في أسعار النفط، وجائحة كورونا التي تركت آثاراً عميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم. ورغم هذه التحديات، تمكنت الحكومة من إطلاق سلسلة من الخطوات الاستراتيجية في طريق بناء إدارة حديثة وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الأمن والاستقرار.

واجهت الحكومة انتقادات سياسية تتعلق ببطء بعض الإصلاحات أو عدم شموليتها

سعت الحكومة إلى تقليل الاعتماد على النفط عبر دعم قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة

اعتمدت الحكومة منذ بدايتها على تنفيذ إصلاح إداري شامل شمل تقليص الهدر المالي وتنظيم الرواتب عبر نظام البصمة الحيوية، مما ساعد في مواجهة ظاهرة الموظفين الوهميين ورفع مستوى الشفافية داخل المؤسسات. كما توسعت في التحول الرقمي من خلال إطلاق منصات إلكترونية لتسهيل معاملات المواطنين في الجمارك والضرائب وتسجيل الشركات والخدمات المدنية. ومع مرور الوقت، انتقلت هذه الجهود إلى مرحلة أكثر تقدماً عبر مشروع الحكومة الذكية وربط مؤسسات الدولة بأنظمة إلكترونية مشتركة.

أسهم هذا التحديث الإداري في تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات وترسيخ ثقافة الإدارة الحديثة. أما على صعيد العلاقة مع بغداد، فقد شهدت الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥ حوارات متواصلة لإدارة الملفات الخلافية مثل النفط والموازنة والرواتب. ورغم بقاء الخلافات دون حلول جذرية، إلا أنّ سياسة التفاوض المستمر أسهمت في ضمان الرواتب لمدد طويلة وتحقيق قدر من الاستقرار المالي والمجتمعي. كما شهدت هذه السنوات خطوات مهمة في مجال دمج جزء من قوات البيشمركة ضمن منظومة الدفاع الاتحادية بما يعزز التنسيق الأمني.

وفي الجانب الاقتصادي، سعت الحكومة إلى تقليل الاعتماد على النفط عبر دعم قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة. شهد قطاع الزراعة نمواً ملحوظاً من خلال توفير البذور، وتحسين شبكات الري، ورفع الإنتاج المحلي من الحبوب والخضروات.

واجهت الحكومة تحديات ثقيلة تمثلت في الأزمات المالية المتلاحقة بسبب انخفاض عائدات النفط وقرارات الحكومة الاتحادية، إضافة إلى تأخر الرواتب في فترات عدة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية

كما توسعت الصناعات المتوسطة والصغيرة، وارتفع إنتاج المصانع المحلية بفضل الحوافز الاستثمارية. وشهدت السياحة قفزة كبيرة بعد ٢٠٢١ مدعومة بالاستقرار الأمني وتطوير البنية السياحية، مما جعلها أحد أهم مصادر الدخل غير النفطي. وفي قطاع البنية التحتية والخدمات، نفذت الحكومة مشاريع واسعة لتعبيد الطرق وربط المدن والأقضية، وتطوير شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي. ومرّ قطاع الصحة بمرحلة تحديث مهمة خصوصاً أثناء جائحة كورونا، حيث تم توسيع المستشفيات وإنشاء مراكز حديثة للعناية المركزة. أما التعليم، فقد شهد توسعاً في الجامعات الحكومية والأهلية، مع تطوير مناهج جديدة وتعزيز البحث العلمي. كما ركزت الحكومة على تحسين إنتاج الطاقة وتوسيع استخدام الغاز المحلي لتوفير الكهرباء بشكل أكثر استقراراً. وعلى المستوى الأمني، حافظ الإقليم على إحدى أعلى درجات الاستقرار في العراق، إذ جرى تعزيز قدرات قوات مكافحة الإرهاب والبيشمركة، وتوطيد التعاون مع التحالف الدولي. وقد أسهم الاستقرار الأمني في تعزيز الثقة الداخلية والخارجية بالإقليم، وتنشيط السياحة، وجذب الاستثمارات، وتوفير بيئة مستقرة للنازحين واللاجئين.

ورغم هذه المنجزات، واجهت الحكومة تحديات ثقيلة تمثلت في الأزمات المالية المتلاحقة بسبب انخفاض عائدات النفط وقرارات الحكومة الاتحادية، إضافة إلى تأخر الرواتب في فترات عدة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية. كما واجهت الحكومة انتقادات سياسية تتعلق ببطء بعض الإصلاحات أو عدم شموليتها.

الخاتمة:

يتضح من تحليل أعمال الحكومة التاسعة خلال الأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٥ أنها نجحت في وضع أسس مهمة لإدارة حديثة تعتمد الرقمنة والشفافية، وفي الوقت نفسه واجهت أزمات اقتصادية وسياسية حدّت من أثر هذه الإصلاحات على الحياة اليومية للمواطن. وبين الإنجاز والتحدي، شكّلت هذه الفترة مرحلة انتقالية نحو نمط إداري أكثر تطوراً، واقتصاد يسعى إلى التنويع، وأمن مستقر نسبياً مقارنة بالمحيط. ويمثل ما تحقق خلالها قاعدة مهمة يمكن البناء عليها في مراحل الحكم المقبلة بهدف تعزيز التنمية ورفع مستوى رفاه المجتمع الكوردي.

كتابة بـ

محمد رُضا

صحافي إيراني متخصص في السينما

في زمن تتقاطع فيه المعرفة مع السهولة، وتتنافس فيه النصوص على الظهور أكثر مما تتنافس على القيمة، أصبحت الكتابة النقدية عُرضة لاهتزاز كبير في معناها ووظيفتها. لم تعد الكتب؛ خصوصاً في مجال السينما، تُقاس بوزنها الثقافي، بل بعددها ووتيرة صدورها وسهولة

ـــلا روح

تداولها. ومع هذا الانتشار المتسارع، يبرز سؤال جوهري: ما الذي يصنع القيمة في الكتابة؟ هل هو توفر فكرة؟ أم امتلاك لغة؟ أم قدرة الكاتب على الصياغة؟ أم أنّ القيمة الحقيقية لا تولد إلا حين تلتقي الخبرة بالرؤية، والفهم بالتحليل، والمشاهدة بالمعرفة؟

في السنوات الأخيرة، ومع تزايد دور النشر التي تشجع على إصدار الكتب السينمائية، سواء بدافع توسيع الإنتاج أو مجاراة الطلب المتنامي على المحتوى الثقافي، أصبح من السهل أن نرى كتباً تشترك في الشكل والحجم والموضوع، لكنها تختلف جذرياً في الجوهر. كتاب كتبه ناقد مخضرم عاش السينما لسنوات، وكتاب آخر كتبه كاتب جديد لم يختبر بعد طبيعة هذا الفن، ولم يكون علاقة حقيقية مع تاريخه أو لغته أو أدواته. ومع أنّ حصول كتّاب جدد على فرص للنشر أمر صحي وطبيعي في أي نهضة ثقافية، إلا أن المشكلة تظهر حين يتراجع معيار الجودة أمام معيار الإنتاج، وحين يصبح "قدرة الكاتب على الكتابة" بديلاً عن "قدرة الكاتب على المعرفة".

فالكتابة السينمائية ليست نشاطاً إنشائياً ولا عملية نقل معلومات جاهزة، بل هي فعل نقدي مركّب، يتطلب شجاعة في الرأي، ورؤية واضحة، ورصيداً معرفياً يسمح للكاتب أن يتعامل مع الفيلم ككيان معقّد لا كمنتج ترفيهي. النقد الجيد لا يتولّد من الجمل المتقنة فحسب، بل من تراكم سنوات من المشاهدة، من ملاحظة التفاصيل الدقيقة، من فهم تاريخ السينما وتحولاتها، من معرفة المدارس الفنية وأسس الصناعة وأسماء المخرجين وروح الأعمال التي شكّلت ذاكرة الفن السابع.

إن ما يحدث اليوم هو أن الكتابة النقدية بدأت تفقد هذه الروح. بات هناك اعتماد متزايد على الانطباعات السريعة، وعلى التوصيفات العامة، وعلى المعلومات المترجمة دون تفاعل معرفي مع سياقها. وكثير من الكتب الجديدة باتت أقرب إلى استعادة لما هو متداول، لا اكتشافاً لما هو عميق. هذا النوع من الكتابة لا يبني رأياً، ولا يحفّز وعياً، ولا يقدّم إضافة، بل يخلق طبقة من النصوص التي تبدو في ظاهرها نقدية، لكنها في جوهرها مجرد تجميع ملاحظات متناثرة.

إنّ الخطر الحقيقي لا يكمن في ظهور كتّاب جدد، بل في ظهور كتابة بلا روح؛ كتابة فقدت عمقها لأن أصحابها لم يمنحوها الوقت لتتخمر، ولم ينظروا إلى السينما كأرشيف حي يمكن العودة إليه، بل كموضوع سريع يمكن تناوله. كتابة بلا علاقة شخصية مع الفن، بلا خبرة، بلا ذاكرة، بلا أدوات... بلا أساس. الكتابة التي لا تستند إلى معرفة تشبه تماماً بناء بلا أعمدة، أو ترجمة لكتاب لم يفهمه المترجم، أو قراءة لفيلم لم يُشاهد بعين الناقد. يمكن أن تبدو كاملة في ظاهرها، لكنها تنهار عند أول محاولة لقراءة تحليلية حقيقية.

لذلك يصبح من الضروري–اليوم أكثر من أي وقت مضى–التفريق بين كتابة تعيش لأنها مبنية على فهم، وبين كتابة تموت لأنها بلا جذور. وبين نقد يتعامل مع الفيلم كحياة كاملة، ونقد يتعامل معه كمنتج جاهز لتعليق سريع. وبين الكتابة التي تمنح القارئ أفقاً جديداً، والكتابة التي لا تمنح سوى المزيد من الصفحات.

لم تعد الكتابة النقدية، خصوصاً في المجال السينمائي، مجرّد نشاط ثقافي يرافق صناعة الأفلام ويضيء مساراتها، بل أصبحت اليوم مرآة صادقة تُظهر مستوى نضج الوعي الثقافي في أي مجتمع. ومع ذلك، فإنّ هذه المرآة تبدو في السنوات الأخيرة مهددة بفقدان قدرتها على العكس، بعدما تحوّلت الكتابة النقدية في كثير من الأحيان إلى منتج سريع يملأ الرفوف ولا يملأ العقول.

ففي عالم يتسارع فيه كل شيء–من الإنتاج السينمائي إلى انتشار المنصات الرقمية–برزت ظاهرة جديدة تتمثّل في تعدد الكتب السينمائية وتنوعها، لكن دون أن يصاحب هذا الازدهار الكمي ازدهارٌ نوعي بالعمق نفسه. لن يكون القارئ بحاجة إلى أكثر من تصفح سريع ليدرك حجم الفجوة بين كتاب يحمل بين دفتيه خبرة سنوات طويلة من المشاهدة والتحليل والمتابعة، وآخر لا يتجاوز كونه تجميعاً لانطباعات عامة ومعلومات مألوفة صيغت في شكل كتاب.

إنّ أزمة النقد السينمائي اليوم ليست في عدد الكتب ولا في تعدد الكتّاب، بل في غياب الروح–تلك الروح التي تُكسب الكتابة معناها، وتحوّل الملاحظة إلى رؤية، والمعلومة إلى قراءة، والتجربة الشخصية إلى معرفة قادرة على التأثير. الروح هنا هي الخبرة؛ ذلك التراكم الذي يجعل الناقد لا يكتب من سطح الفيلم، بل من أعماقه: من لغته البصرية، من تاريخه، من تفاصيل الصناعة وخفاياها، من سياقاتها الاجتماعية والسياسية والفنية.

وفي المقابل، حين تتحول الكتابة إلى مهمة شكلية، يقوم بها كل من يمتلك قدرة لغوية جيدة أو اطلاعاً محدوداً على السينما الحديثة، يتزايد الخطر: خطر أن يتحول النقد إلى نسخة مطولة من منشورات مواقع التواصل؛ كلام منمّق، لكنه خالٍ من الثراء، ومواقف سريعة تفتقر إلى الجذور التي تمنحها الثبات.

إنّ الكتابة بلا روح ليست مجرد نقص في العمق؛ إنها غياب للجوهر. تشبه ترجمة كتاب لم يقرأه المترجم بعيون المعرفة، بل بالفهم الحرفي للنص. وتشبه بناء مكوّناً من جدران بلا أساس، يمكن أن يُثير الانطباع الأولي، لكنه ينهار عند أول اختبار جدي.

من هنا تأتي أهمية التمييز بين الكتابة التي تُنتج معرفة، وتلك التي تُنتج كلاماً فقط. وبين النقد الذي يضيف إلى القارئ، والنقد الذي يضيف إلى عدد الكتب المنشورة فحسب. وبين الكاتب الذي يحمل السينما في ذاكرته، والكاتب الذي يحمل معلومات لا تتجاوز لحظتها.

هذه المقدمة تمهّد للدخول إلى صلب الفكرة: أنّ الكتابة السينمائية لا قيمة لها إن لم تُبنَ على الخبرة والمعرفة والقدرة على قراءة الفيلم كفنّ وثقافة ورؤية للعالم. كل ما عدا ذلك... مجرد كتابة بلا روح.

القوة الناعمة بص

رونالدو بوابة الس

لم يكن ظهور كريستيانو رونالدو في البيت الأبيض مجرد لقطة بروتوكولية، ولا مجرد حضور شرفي في مناسبة سياسية رفيعة. ما حدث في واشنطن كان انعكاساً لحقيقة باتت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى: رونالدو لم يعد لاعب كرة قدم فحسب، بل أصبح أحد أقوى رموز التأثير العالمي في الرياضة والسياسة والاقتصاد. فالحفل الذي أُقيم على شرف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قدّم لحظة استثنائية تختصر الكثير من التحوّلات؛ لحظة تُظهر كيف استطاعت المملكة–من خلال مشروعها الرياضي الطموح–أن توظّف شخصية بحجم رونالدو لتوسيع دائرة حضورها على المسرح الدولي. الصورة التي التقطها النجم البرتغالي مع كبار رجال الأعمال، والتي حقّقت مشاهدات مليونية خلال ساعات، لم تكن مجرّد "سيلفي" عابرة، بل كانت حدثاً في حد ذاته. حدثاً راقبته إدارة البيت الأبيض، واستوعبت وزنه الاقتصادي، وتأثيره الجماهيري، وقدرة رونالدو على الوصول إلى جمهور يتجاوز حدود الرياضة ليشمل عشاق الثقافة الشعبية، ومتابعي الأعمال الإنسانية، ورواد الأسواق المالية، وقادة الرأي حول العالم.

طلال الحمود

رئيس تحرير الأخبار الرياضية
في قناة العربية

ـــورتها الذهـــبية

ـــعودية إلى العالم

وفي الوقت الذي لم يقترب فيه ليونيل ميسي من البيت الأبيض منذ وصوله إلى الولايات المتحدة قبل ثلاثة أعوام، كان رونالدو يخطو بثقة وسط كبار رجال السياسة والمال، بما يعكس الفرق بين لاعب يعيش تأثيره داخل الملعب، وآخر يحمل تأثيره خارج الخطوط إلى منصات الإعلام وصناعة الصورة العالمية.

وبينما يشتهر ميسي بهدوئه وانزوائه، ينجح رونالدو في بناء شبكة علاقات تمتد من وادي السيليكون إلى زعماء العالم، مما يمنحه قدرة على الحضور في ملفات تتجاوز الرياضة إلى الاستثمارات والسياسة والدبلوماسية الشعبية.

إن حضور رونالدو في واشنطن لم يكن تكريماً لشخصه فقط، بل شهادة جديدة على نجاح المشروع السعودي في الاستثمار الرياضي، وعلى اختيار لاعب قادر على لعب أدوار تفوق حدود كرة القدم. وربما

> **حضور رونالدو في واشنطن لم يكن تكريماً لشخصه فقط، بل شهادة جديدة على نجاح المشروع السعودي في الاستثمار الرياضي**

يكون ما نراه اليوم مجرد بداية لمسار جديد يقود فيه "صاروخ ماديرا" مرحلة ما بعد الملاعب ليصبح وجهاً مؤثراً في مشهد عالمي متسارع.

لفت النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو الأنظار خلال حفل العشاء الذي أُقيم على شرف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في البيت الأبيض، وسط ترحيب الرئيس الأميركي دونالد ترمب بحضور اللاعب، في مشهد لم ينعم به الأرجنتيني ليونيل ميسي منذ وصوله إلى الولايات المتحدة قبل نحو ثلاثة أعوام حتى الآن.

ويبدو أن رهان المشروع الرياضي السعودي على رونالدو أثبت جدواه غير مرة، إذ أصبح اللاعب الأسطوري مفتاح الوصول إلى أي جمهور في العالم تمهيداً لتسويق منتجات السعودية في الرياضة والسياحة والتجارة، فضلاً عن الإشارة إلى الأعمال الإنسانية والمبادرات الخيرية التي تكتسب شعبية عالمية بمجرد دخول هذا النجم في جهودها.

وخلال حفل العشاء التاريخي، حصدت صورة «سيلفي» التقطها رونالدو مع أهم رجال الأعمال،

مشاهدات مليونية خلال ساعات من قيام النجم البرتغالي بنشرها على حساباته، مما استأثر باهتمام المسؤولين عن الإعلام في البيت الأبيض الذين تابعوا مفعول «صاروخ ماديرا» ومداه العابر للقارات والمحيطات، خصوصاً عندما نشر صورة توازي أكثر من تريليون دولار، حسب ثروة من ظهروا فيها، ومنهم إيلون ماسك، قبل أن تنتشر في كل مكان تصل إليه منصات التواصل الاجتماعي.

ومع أن الأرجنتيني ليونيل ميسي نال شكر وثناء إيفانكا ترمب قبل نحو أسبوعين، بعدما رافق أحفاد الرئيس الأميركي اللاعب قبل مباراة إنتر ميامي وناشفيل والتقطوا الصور معه، فإن هذا الأمر لم يحظ باهتمام عالمي ولم يشفع للبرغوث الأرجنتيني بالوصول إلى البيت الأبيض لمصافحة ترمب والاجتماع معه كما فعل منافسه التقليدي رونالدو،

> **ميسي نال شكر إيفانكا قبل نحو أسبوعين، بعدما رافق أحفاد ترامب اللاعب قبل مباراة إنتر ميامي وناشفيل والتقطوا الصور معه**

وربما يعود السبب إلى شخصية ميسي عديمة الجدوى خارج الملعب، وإلى قوة علاقات النجم البرتغالي مع السياسيين ورجال الأعمال.

وبالنظر إلى ما يحققه رونالدو حالياً يمكن القول إن هذا اللاعب سيتخطى بفكره محيط كرة القدم ليصبح بعد الاعتزال مؤثراً في مجالات سياسية واقتصادية وإنسانية، متجاوزاً سقف طموحات البرازيلي بيليه، والألماني فرانز بكنباور، والهولندي يوهان كرويف، الذين وصلوا إلى أميركا في السبعينات من أجل أن يكونوا جزءاً من «الحلم الأميركي» تمهيداً لصناعة إمبراطورياتهم الخاصة في عالم المال أو الإدارة الرياضية أو حتى الظهور في أفلام في هوليود، ومع أن الثلاثة نالوا مكاسب لا تعد ولا تحصى من تجربتهم في بلاد العم سام، فإن هذا لم يغر النجم البرتغالي للبدء من حيث انتهوا بعدما اختار المشروع السعودي لتحقيق طموحاته المستقبلية، ويبدو أن رونالدو نجح في اختياره بعدما زاد ثقله حتى أوصله إلى البيت الأبيض ووادي السيليكون و«فيفا»، كشريك مرشح للعب دور مؤثر في كثير من الملفات والاستثمارات.

إنجازات حكومة مســ

عام التحولات الكبرى فـ

شهد إقليم كوردستان خلال عام ٢٠٢٥ مرحلة تحول شاملة على صعيد البنية التحتية والخدمات الأساسية. تحت قيادة مسرور بارزاني، أطلقت الحكومة سلسلة مشاريع استراتيجية تستهدف تلبية الاحتياجات اليومية للمواطنين، مثل الكهرباء والمياه، إلى جانب مشاريع بيئية وصحية وتنموية. يبرز هذا العام بشكل خاص بفضل مشروع روناكي لتوفير الكهرباء على مدار الساعة، ومشروع مياه طوارئ أربيل الذي أنهى أزمة العطش في العاصمة بعد عقود من التحديات، إضافة إلى مجموعة واسعة من المشاريع في التعليم، الصحة، النقل، والطاقة. هذه المبادرات عكست رؤية الحكومة في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، تؤسس لمستقبل أفضل لسكان الإقليم.

ـــرور بارزاني في ٢٠٢٥

ـــي إقليـــم كـــوردستان

روناكي: إنارة مستمرة لملايين المواطنين

شكل مشروع روناكي نقلة نوعية في قطاع الكهرباء في إقليم كوردستان، إذ وفّر الكهرباء على مدار الساعة لما يزيد عن أربعة ملايين مواطن في المدن والمناطق الريفية على حد سواء. قبل المشروع، كان الاعتماد على المولدات الخاصة شائعًا، مما سبب تكاليف عالية على الأسر والمؤسسات، بالإضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن انبعاثات الديزل. مع دخول روناكي حيز التنفيذ، أصبح بإمكان المواطنين الاستفادة من كهرباء مستقرة وموثوقة، ما خفف العبء المالي اليومي وأعاد الحياة الطبيعية إلى المنازل والشركات على حد سواء.

إلى جانب الأسر، استفادت المئات من الآلاف من المحلات التجارية والمصانع من الكهرباء المستمرة، ما أتاح لهم العمل بكفاءة أعلى وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما ساهم المشروع في تعزيز القدرة على استخدام الأجهزة الطبية الحيوية في المستشفيات، ودعم المدارس والمؤسسات التعليمية، مما انعكس إيجابًا على مستوى التعليم والصحة العامة.

يُعد روناكي أكثر من مجرد مشروع كهرباء، فهو خطوة اجتماعية واقتصادية استراتيجية تعكس رؤية الحكومة لتحويل الطاقة إلى قوة محركة للتنمية. يتيح المشروع فرصًا لتطوير الصناعات المحلية، جذب الاستثمارات، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وهو يمثل حجر الزاوية في بناء بنية تحتية حديثة ومستدامة تخدم جميع فئات المجتمع.

تطوير البنية التحتية: طرق، نقل، وصرف صحي

أعادت الحكومة النظر في شبكات النقل والبنية التحتية، حيث شملت المشاريع الجديدة طرقًا رئيسية تربط المدن والمناطق الريفية، وتسهيل حركة المواطنين والبضائع، بما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري.

كما تم تطوير مشاريع المياه والصرف الصحي لتغطية المناطق الحضرية والريفية، مع التركيز على استدامة الموارد وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة لري المساحات الخضراء، بما يخدم جهود حماية البيئة ويقلل من الضغط على الموارد الطبيعية.

مشروع مياه طوارئ أربيل: نهاية أزمة العطش

في العاصمة أربيل، أطلقت الحكومة مشروع مياه طوارئ أربيل ليكون حلًا جذريًا لأزمة الماء التي عانى منها السكان لعقود. هذا المشروع ليس مجرد شبكة مياه إضافية، بل نظامًا متكاملًا لتوزيع المياه الطارئة يغطي أغلب أحياء المدينة، ويضمن توفير المياه الصالحة للشرب على مدار الساعة، حتى في حالات الطوارئ أو انخفاض مخزون الموارد التقليدية. يهدف المشروع إلى تعزيز البنية التحتية للمياه، من خلال إنشاء محطات ضخ حديثة، وشبكات خطوط أنابيب إضافية، وخزانات احتياطية لتخزين المياه، ما يضمن استمرارية التزويد وتقليل الانقطاعات المفاجئة. كما يعالج المشروع بشكل مباشر الضغط على المصادر القديمة والمحدودة للمياه، ويضمن استخدامًا أكثر كفاءة واستدامة للمياه الجوفية. يعتبر مشروع مياه طوارئ أربيل نموذجًا للتخطيط الحضري المستدام، حيث يجمع بين الاستجابة السريعة للأزمات واحتياجات السكان اليومية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. ويؤثر بشكل إيجابي على الصحة العامة، من خلال توفير مياه نظيفة تقلل من الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة، كما يسهم في تحسين جودة الحياة اليومية للسكان، ويعزز من قدرة المدينة على مواجهة أي أزمات مستقبلية مرتبطة بالمياه.

الصحة والكوادر الطبية

تم توظيف المئات من خريجي كليات الطب في المستشفيات والمراكز الصحية، لتقوية القطاع الطبي وتحسين الوصول للخدمات الصحية في مختلف محافظات الإقليم. هذه الخطوة أسهمت في تعزيز قدرة النظام الصحي على الاستجابة للطوارئ، وتحسين جودة الرعاية الطبية المقدمة للمواطنين.

التعليم: تعزيز البنية التحتية للمدارس

شهد عام ٢٠٢٥ افتتاح عشرات المدارس ورياض الأطفال في عموم الإقليم، ضمن خطة موسعة لتوسيع الخدمات التعليمية وتحسين جودتها. كما ركزت الحكومة على تجهيز المدارس بأحدث المرافق والمعدات، لضمان بيئة تعليمية آمنة ومناسبة للأطفال، ودعم العملية التعليمية بشكل متكامل.

البيئة والحياة الحضرية

شهدت المدن الكبرى في الإقليم خطوات غير مسبوقة لتحسين جودة الحياة من خلال مشاريع بيئية شاملة. أبرزها إطلاق حزام أخضر حول مدينة أربيل، والذي يمتد على طول عدة كيلومترات لتشكيل شريط حماية بيئي يعزز المساحات الخضراء ويحد من التصحر والتوسع العمراني العشوائي.

كما قامت الحكومة بمشاريع تدوير مياه الصرف ومعالجة الانبعاثات الصناعية، بما يضمن بيئة صحية للسكان ويقلل من التأثير السلبي على المناخ المحلي. وشملت هذه المشاريع:

إنشاء محطات متقدمة لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها لري الحدائق العامة والمزارع. تقليل الاعتماد على الموارد المائية التقليدية، وبالتالي حماية المخزون الجوفي للمستقبل.

تعزيز المساحات الخضراء في المدن، ما يساهم في تحسين جودة الهواء وخفض درجات الحرارة في المناطق الحضرية.

إلى جانب ذلك، ركزت الحكومة على تطوير المرافق العامة مثل الحدائق والمتنزهات، وتحسين المواصلات، وإقامة مناطق تجارية وترفيهية متكاملة، لتصبح المدن الكبرى أكثر ملاءمة للسكان والزوار على حد سواء. هذه الخطوات تمثل جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء مدن ذكية وصحية ومستدامة، توفر جودة حياة عالية لجميع فئات المجتمع.

دعم الابتكار وريادة الأعمال

في إطار رؤيتها لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة، أطلقت حكومة إقليم كوردستان خلال ٢٠٢٥ حديقة العلوم أربيل، كمركز متكامل لدعم البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال بين الشباب. الحديقة لا تقتصر على توفير مختبرات ومرافق بحثية، بل تشمل مساحات عمل مشتركة، حاضنات أعمال، وبرامج تدريبية مهنية تهدف إلى صقل مهارات الشباب في المجالات العلمية والتقنية.

إضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتقديم برامج تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تسهيلات للحصول على منح واستثمارات تهدف إلى تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للنمو الاقتصادي. وقد أسهمت هذه البرامج في:

خلق فرص عمل جديدة ومستدامة للشباب في مختلف المحافظات.

تعزيز اقتصاد المعرفة وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية مثل النفط. تشجيع ريادة الأعمال وتطوير مهارات الابتكار وحل المشكلات بطريقة عملية. توفير منصة للشباب لعرض مشاريعهم والتواصل مع المستثمرين المحليين والدوليين.

كما بدأت الحكومة في تنظيم مسابقات علمية ورياضية تقنية للشباب، لتعزيز روح المبادرة والإبداع، وربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع الكبرى في القطاع الصناعي والتكنولوجي. ويعد هذا التوجه خطوة استراتيجية لتأسيس قاعدة اقتصادية مستدامة تدعم التحول الحضري والرقمي للإقليم.

الاستقرار السياسي والحريات

في مجال الاستقرار السياسي والحريات، حرصت حكومة إقليم كوردستان على تأمين الحقوق الأساسية للمواطنين وضمان حرية الصحافة والتعبير، باعتبارها ركائز أساسية لأي تنمية مستدامة. خلال عام ٢٠٢٥، تم إدارة الانتخابات المحلية والبرلمانية بسلاسة وشفافية، ما ساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. كما أطلقت الحكومة مبادرات لدعم الإعلام المستقل، وتسهيل عمل الصحفيين، وحماية حرية التعبير في كافة وسائل الإعلام، مما أتاح مساحة للرأي العام للتعبير بحرية عن قضايا المجتمع والمشاركة في صياغة السياسات المحلية.

ترافق ذلك مع برامج لتقوية المؤسسات المحلية والإدارية، وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات، ما خلق بيئة مستقرة وآمنة للاستثمار والتنمية الاقتصادية. الاستقرار السياسي الذي حققته الحكومة لم يقتصر على الجوانب القانونية فقط، بل امتد ليشمل أمن المدن، تنمية المجتمع المدني، وتحسين مشاركة المواطنين في صنع القرار، مما يعكس التزام الحكومة برؤية شاملة للتنمية الشاملة والمستدامة.

عام ٢٠٢٥ شكّل نقطة تحول في مسار حكومة إقليم كوردستان بقيادة مسرور بارزاني. من الكهرباء المستمرة عبر مشروع روناكي، إلى توفير مياه طوارئ أربيل، مرورًا بتطوير التعليم، الصحة، البنية التحتية، ودعم الابتكار، أظهرت الحكومة قدرة على تنفيذ مشاريع استراتيجية تلبي احتياجات المواطنين الأساسية. هذه الإنجازات ترسخ أساسًا للتنمية المستدامة، وتعزز من جودة الحياة، وتؤسس لإقليم أكثر استقرارًا وازدهارًا في السنوات القادمة.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

طرابلس - ليبيا

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com